Gaylord
PAMPHLET BINDER
Syracuse, N. Y.
Stockton, Calif.

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES

Columbia

عبد الرزاق الهلالي

نظرات في إصلاح الريف

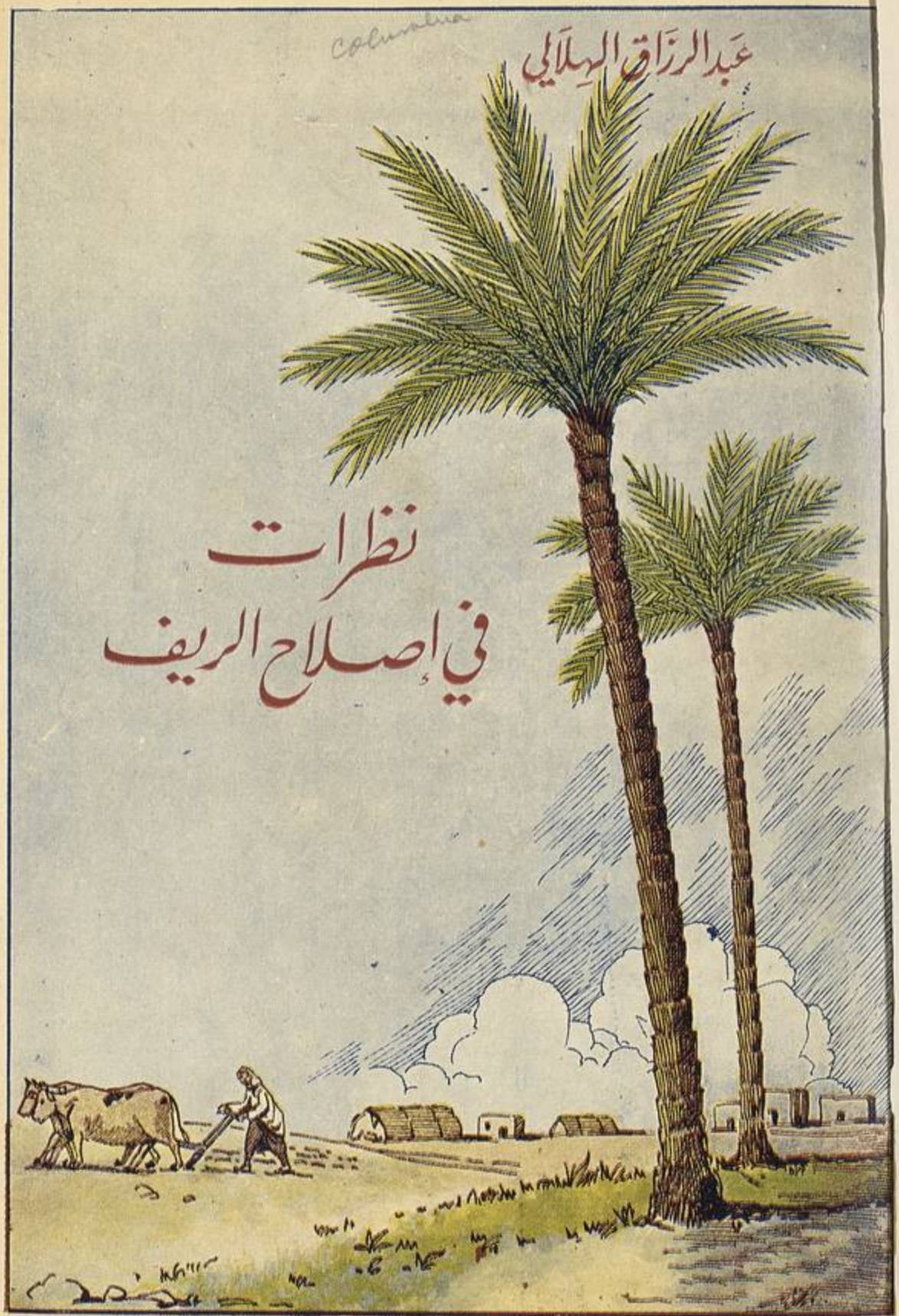

عبد الرزاق الهلالي

نظرات في إصلاح الريف

الطبعة الثالثة

منقحة ومزيدة

منشورات
دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع
١٩٥٤

956
H54

الطبعة الاولى شباط ١٩٥٠
الطبعة الثانيـة آب ١٩٥٠
الطبعة الثالثة آذار ١٩٥٤

مقدمة الطبعة الثانية

•

حينما اخرجت الطبعة الاولى من هذا الكتاب كنت واثقاً بان أخراجه في مثل هذه الظروف سيفتح باباً للبحث والكتابة عن هذا الموضوع الخطير ، أعني به موضوع الريف وساكنيه . كما كنت انتظر من رجال الصحافة وقادة الرأي والمثقفين الذين ينظرون الى مثل هذه الدراسات الاجتماعية نظرة علمية ، كنت انتظر من هؤلاء الاساتذة الافاضل التشجيع وحسن التوجيه وهذا الذي حدث فعلاً ، فقد تسلمت من بعض الاساتذة المعنيين بمعالجة شؤون الحياة الاجتماعية رسائل تتضمن الاطراء على هذا الجهد الذي هو الاول من نوعه في العراق ، كما تتضمن لفت النظر الى بعض النواحي التي يرى بعضهم ضرورة معالجتها مع الموضوعات التي عالجها هذا الكتاب .

وقد أخذ بعض هؤلاء الاساتذة الكرام على هذا الكتاب عدم الاستعانة ببعض المصادر الاجنبية التي عنيت بدراسة احوال الشرق الاوسط ، اجتماعية كانت ام اقتصادية ، رغبة منهم في ان تكون ابحاث الكتاب مستندة الى ارقام واحصائيات قريبة من الواقع .

وبقدر ما في هذا الرأي من وجاهة ورجاحة اقول باني كنت قد تمكنت من الحصول على البعض من هذه المصادر والاحصائيات إلا اني لم أر ضرورة في اثباتها في الكتاب ، كما ان المصادر العربية التي استندت اليها يشير معظمها الى هذه المصادر الاجنبية ويحوي الكثير من احصائياتها ، ويستند اليها . فلم يكن اذن صعباً علي اثباتها في صلب هذا الكتاب لو كنت رأيت فيها ما يتلاءم والفكرة التي اهدف اليها في وضع هذا الكتاب .

وبمثل هذا اعتذر لدى هؤلاء الاساتذة الافاضل بقدر ما يتعلق بالناحية المشار اليها آنفاً .

ومن حسن الصدف ان يكون حظ الريف في هذه السنة طيباً فبعد صدور كتابي هذا بأشهر معدودات اعلن المجمع العلمي العراقي عن مسابقته لسنة ١٩٤٩ في موضوع (اصلاح القرية العراقية) فانتعشت حركة الكتابة عن مشاكل الريف وتوسع البحث عن ضرورة العنـــاية به وبساكنيه بعد ان كان في عالم النسيان والاهمال ، نرجو ان يتحقق من جراء ذلك بعض مـــا تصبو اليه نفوس هؤلاء الباحثين في اصلاح الريف . وهـــذه الطبعة من الكتاب التي بين يدي القارىء تختلف عن سابقتها بما ادخل عليها من إضافات وتعليقات واراء وملاحظات .

وانا إذ أشير الى هذه الناحية لا يسعني إلا ان اشكر الاساتذة الافاضل الذين اعربوا عن آرائهم في الكتاب وموضوعه واخص بالذكر منهم سعادة الاستاذ السيد درويش الحيدري الذي تكرم علي بمذكرة خاصة عن اصلاح الريف وببعض الابحاث والدراسات والملاحظات الهامة التي لهـــا علاقة مباشرة في اصلاح الريف وبالنظر لاهميتها رأيت اثباتها في آخر الكتاب اتماماً للفائدة .

وفي الوقت الذي اقدم فيه هذا الكتاب الى القراء بهذه الصورة ارجو ان يكون حافزاً للجميع مسؤولين وغير مسؤولين للتشمير عن ساعد الجد لخدمـــة الريف وساكنيه خدمة خالصة صادقة وليس لي إلا أن اسأله تعالى ان يسدد خطى العاملين الى ما فيه الخير والفلاح انه ولي التوفيق .

بغداد في ٢٠/٨/١٩٥٠

المؤلف

مقدمة الطبعة الثالثة

•

... في اليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الاول عـــام ١٩٤٩ دفعت بمسودات هذا الكتاب الى المطبعة بعد ان خرجت اثر مطالعاتي لمصادر عدة ووقوفي على كثير من واقع الحياة في القرى والارياف ، وجعلت منهـــا (نظرات في اصلاح الريف) . ثم دعوت في خاتمة الكتاب قائلاً (وليس لي وانا اختم فصول هذا الكتاب إلا الابتهال الى الله تعالى راجياً ان يهيىء لهذه البلاد ذلك النفر الذي يرى الاهتمام بالريف وساكنيه في مقدمة القضايا الوطنيـــة الكبرى التي يجب على المسؤولين التفكير بها اذا ارادوا ان يوجدوا امة قوية تستمد قوتها من روح شعب مرفه الحال هادىء البال) .

ولقد كان اقدامي على اخراج هذا الكتاب في ذلك الحين خطوة لا بأس بها ، فقد استقبلها المعنيون بالشؤون العامة بالتقدير والترحيب والاهتمام ، إذ لم تمض على صدور الطبعة الاولى ستة شهور حتى قمت ثانية بتنقيحه ودفعه الى المطبعة وخرجت طبعته الثانية الى السوق في آب عـام ١٩٥٠ فاصابها ما اصاب الاولى من التقدير والرواج ، الأمر الذي جعلني احس احساساً اكيداً بان في العراق رغبـة صادقة وايماناً راسخاً في العمل على خدمة هذا البلد وتشجيع كل ما من شأنه ان يؤدي الى رفع مستوى حياة الاكثرية فيه . وهـــذا لعمري هو العامل الذي يحفزنا ابداً ودائماً للعمل بجد واخلاص للوصول الى ما نصبو اليه ، وبذل الجهود الصادقـة في البحث والدراسة والتتبع لتقديم خلاصة ما نتوصل اليه هدية متواضعة الى من بيدهم الحل والعقد الذين قد لا تتسع اوقاتهم لمتابعة امثال هذه الدراسات علّ في ذلـك اثارة لحملهم على العمل وشعلة تنير لهم طريق الاصلاح الحقيقي المنشود !!

... وانه لمن حسن الحظ ، ان يكون بحثنا هذا ، موضع عناية واهتمام جامعة الدول العربية التي استندت الى ما اتخذتـــه الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في دورتها الاولى عام ١٩٤٦ (من ضرورة تقديم المساعدة لتحسين الاحوال الاجتماعية وتنمية مرافقها في انحاء العالم) ففكرت في عقـد حلقة دراسات اقليمية وسارعت هيئة الامم الى تعضيدها في ذلك فخرجت هذه الفكرة الى حيز التنفيذ ، ففي اليوم الخامس عشر من شهر آب عام ١٩٤٩ عقدت هذه الحلقة في بيروت فكانت ابحاثها تشتمل على ... « ادارة الانعاش الاجتماعي ، صحة الطفـــل ، اعداد الموظفين الاجتماعيين ، المشاكل الخاصة بسكان الريف والبدو ، وانشاء الجمعيات التعاونية ».

ويظهر ان موضوعات هذه الحلقة كانت على وجه العموم عامـة شاملة ولذلك دعت الحكومة المصرية الى عقد الدورة الثانية للحلقة في القاهرة واتجهت الاراء الى ان تختص هذه الدورة بموضوع معين تتركز فيه جهودها وتتناوله من جميع نواحيه، ذلك هو موضوع (الاصلاح الاجتماعي في الريف) فانعقدت هذه الدورة في شهر نوفمبر من عام ١٩٥٠ وتناولت ابحاثها موضوعات هامة هي... « التربية الاساسية في الريف ، تخطيط القرية ، التطور الاقتصادي والزراعي والصناعي في الريف ، المسائل المتعلقة بالادارة في المناطق الريفية ، الرعاية الاجتماعية للمجتمع الريفي ، الصحة الريفية ، الجمعيات التعاونية ، العلاقة الاساسية بـــين العوامل الاقتصادية والاجتماعية في برنامج الرعاية الريفية ».

وواضح من تاريخ صدور طبعتي هذا الكتاب وما جاء فيه من مواضيـــع وابحاث وحلول ومقترحات انها لا تختلف كثيراً عما خرجت به تلك اللجان الثمان التي قامت بتقديم توصياتها الى الحلقة (مع ملاحظة ان المجهود الذي قمت به صدر قبل عقد هذه الحلقة ، وكان مجهوداً فردياً محضاً ، اعتمدت فيه على ما توصلت اليه من دراسة وبحث واستقصاء بينما جاءت تلك التوصيات نتيجة جهود المختصين في دول الجامعة العربية ، وخبراء من هيئة الامم المتحدة) ومما لا شك فيه ان هذه الحقيقة تدفعني الى المضي في هذا السبيل بكل فخر واعتزاز !

* * *

... اما ما قام به المسؤولون عندنا خلال هذه الفترة من الزمن ، من خطوات ايجابية فاني لأستطيع القول بان خطواتها حتى الآن خطوات قصيرة المدى ولكنها على كل حال خطوات مشكورة . فقد تقدمت الحكومة الى الامام عندما قررت تشجيع الملكية الصغيرة على نطاق واسع بسنها قانون اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة وشروعها بذلك فعلاً . وان قيامها بمحاولة لحل مشكلة الاراضي في لوائي العمارة والمنتفك أمر يدعو الى الشكر على الرغم مما جاء في قانونيهما من نواقص كانت ولا تزال موضع نقد وجدل !

وان قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بانشاء مديريتي الخدمات الاجتماعية والقرى والارياف العامتين دليل على الرغبة الصادقة في تقديم خدمة الى سكان الريف . ثم ان تقدم الحكومة الى البرلمان بلائحة قانون قسمة الحاصلات بين المالك والفلاح لخطوة ايجابية موفقة ، كما ان احداث وزارتي الصحة والزراعة خلال هذه الفترة يشير الى شعور المسؤولين بضرورة العناية بهاتين الناحيتين الهامتين .

واذا كانت مشاريع الاصلاح الكبرى تتوقف بالدرجة الاولى على المال فان من الأجدر ان نشير الى التطور الذي حدث في العراق لا سيما فيما يتعلق بزيادة موارده . ففي عام ١٩٥٢ عقدت الحكومة العراقية مع شركات النفط اتفاقية جديدة جعلت فيها حصة العراق خمسين بالمئة من ناتج النفط . وقد رأت الحكومة تخصيص (٧٠٪ بالمئة) من هذه الواردات للنهوض بالمشاريع الكبرى كالري والمواصلات واصلاح الاراضي واودعت مهمة القيام بذلك الى مجلس الاعمار(١) .

---

(١) مجلس الاعمار

في عام ١٩٥٠ صدر قانون مجلس الاعمار رقم (٢٢) رغبة من الحكومة في وضع وتنفيذ سياسة عمرانية قائمة على تصميم عمراني مستند الى دراسة وكشف فنيين من قبل جهات فنية مشهود لها بالكفاءة . على ان يقوم بالاشراف على تنفيذ هذه السياسة العمرانية جهاز موحد تسخر له اعظم الكفايات المتيسرة ويجهز بالصلاحيات الكافية ويمول بـ ٧٠ ٪ من موارد الحكومة من النفط وبما يتيسر الحصول عليه من قروض داخلية او خارجية ..

وقد حصر القانون واجبات هذا المجلس بتنمية موارد العراق ورفع مستوى معيشة افراده عن طريق تقديم المشاريع الاقتصادية والمالية الانتاجية المفيدة ويشمل ذلك مشاريع تتعلق بخزن

ولأول مرة في تاريخ العراق السياسي نسمع النواب في مناقشات الميزانية العامة يطالبون الحكومة بضرورة العناية بالريف ويحاسبونها الحساب العسير في قضايا تشجيع الملكية الصغيرة والعناية باهل القرى وضرورة انشاء دور للفلاحين ونشر المستوصفات والمرافق العامة والعناية باحوال العاطلين لا سيما اولئك النازحين من الريف ومعرفة اسباب هذه الهجرة المتزايدة ووضع حد لهذه المشكلة الاجتماعية المستعصية !

ومهما يكن من شيء فانني ما اردت بذكر هذه النبذة عن تطور الاهتمام بالريف إلا لأشير الى مدى تغلغل الوعي في نفوس المسؤولين وغيرهم وزيادة الايمان بان الخطط السياسية وحدها ليست كافية لشل نشاط العناصر التي يسوؤها الاصلاح بل ان من اهم الخطط العمل على رفع مستوى الحياة العامة لاكثرية السكان ، وهذا كما قلت في خاتمة الكتاب (لن يتم إلا اذا اقتنع المسؤولون بضرورته لان هذه القناعة تولد في نفوسهم الرغبة الاكيدة في العمل وهذه الرغبة تدفعهم للعمل على تحسين الحالة العامة لطبقات الشعب بثقة وشجاعة واخلاص) .

* * *

واليوم وبعد مرور ثلاث سنوات على صدور الطبعة الاولى من هذا الكتاب

المياه ومكافحة الفيضان ، ومشاريع الري ، وتصريف المياه ، والصناعات والتعدين ، وتحسين طرق المواصلات واصلاح الاراضي الزراعية الى غير ذلك .

وفي ٣ حزيران ١٩٥١ صدر قانون المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار رقم (٣٥) لسنة ١٩٥١ تضمن مشروع الخمس سنوات الذي ينتهي في سنة ١٩٥٥ المالية واهم ما جاء فيه :

١ ــ تنفيذ مشاريع الري الكبرى كالثرثار (بوشر العمل به فعلا) والحبانية ، وخزان ديالى ، وخزان دوكان (اعلنت مناقصته العالمية) والمنازل العامة وانشاء النواظم الخ .

٢ ــ تحسين الطرق والجسور في العراق .

٣ ــ انشاء مباني المدارس والمستشفيات ودور العمال وصغار الموظفين .

٤ ــ احياء الاراضي والمشاريع الاخرى .

وقد قدرت المبالغ المخصصة لمشروع الخمس سنوات بـ (١٥٣،٦٢٤،٠٠٠) دينار وقد تقدمت الحكومة بلائحة لجعل وزارة خاصة (بالاعمار) فيكون مجلس الاعمار مرتبطاً بها .

استجيب للرغبة الكريمة التي ابداهـــا الصديق الكريم الاستاذ مصطفى فتح الله لاعادة طبع الكتاب طبعة ثالثة على نفقة مطابع دار الكشاف بعد ان رأى ان الكتاب لم يوزع في العالم العربي ونزولاً عند رغبته ونظراً لكثرة الاستفسارات عن وجوده في السوق رأيت اعادة النظر في مواضيعه مجدداً واضافة ما نقص فيه من الابحاث وما جدّ (بعد عقد حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية) من امور تهم هذا الموضوع مسجلاً نتائج الجهود التي بذلت في هذا السبيل فجاءت هذه الطبعة مختلفة عن سابقتيها اختلافاً كلياً جوهرياً .

وليس لي وانا اختتم هذه الكلمة إلا ان اقدم خالص شكري لـلاخ الاستاذ محمود الحسيني شريف مدير قسم الاحصاء في مصلحة الفلاح المصرية على تفضله بتقديم ما تيسر له من تقارير ومعلومات تخص هذا البحث كما اشكر الاخ الاستاذ معروف سويد مدير قسم الشؤون الاجتماعية في بيروت على تشجيعه وتقديره لهذا الجهـــد واصراره على اعادة طبع الكتاب .

واخيراً اسأل الله تعالى ان يسدد خطى العاملين في هذا الحقل ويوفق الجميع لما فيه خير امتنا العربية انه سميع مجيب .

١/٦/١٩٥٣

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة الكتاب

... في صيف عام ١٩٣٨ انعقد في بلودان (بسوريا) المؤتمر الكشافي العربي وكنت (أنا) أحد الكشافة الذين مثلوا العراق فيه . وهناك تعرفت بشاب مصري ، فكان ما لمسته في هذا الشاب من دماثة خلق وانصراف عن صغائر الامور وانغمار في العمل الجدي فاتحة عهد لصداقة راحت تتقوى أواصرها على مر الايام والشهور !

ثم غادرنا ذرى بلودان كل الى بلده وفي نفس كل واحد منا رغبة لتجديد ذكريات تلك الايام بالمراسلة والمكاتبة ، شأننا في ذلك شأن كل شاب يرغب في معرفة احوال اخوانه واصدقائه الذين تربطه واياهم وشائج المودة والصداقة .

... ومرت الايام فاذا صديقي الاستاذ (محمود الحسيني شريف) خريج كلية الزراعة يصبح طالباً في مدرسة (الخدمة الاجتماعية الريفية) ثم بعد التخرج فيها (اخصائياً زراعياً اجتماعياً) مسؤولاً عن الخدمة في (منية الحيط) احدى قرى (الفيوم) في مصر .

فرغبت وانا اتتبع سير هذا الصديق في ان اعرف شيئاً عن طبيعة عمل (الاخصائي الزراعي الاجتماعي) وواجباته ، وعن الاهداف التي تهدف اليها الحكومة المصرية في انشاء هذه المراكز الاجتماعية . فكتب إليّ في عام ١٩٤١ يقول . . . « إن رسالة هذه المراكز هي رفع مستوى الفلاح الاجتماعي

والاقتصادي والصحي في وقت واحـــد عن طريق الفلاحين أنفسهم ومساهمتهم الفعلية على أسس اجتماعية علمية سليمة يتوفر فيها البساطة وقلة التكاليف » . أما واجبات الاخصائي الاجتماعي الزراعي فتنحصر في العمل على كسب ثقة الاهالي به أولاً والسعي لارشادهم وتوجيههم توجيهاً اقتصادياً واجتماعياً ثانياً سالكاً في ذلك مختلف سبل التوجيه والارشاد الحديثة .

لقد أثارت هذه المعلومات في نفسي الرغبة في (اثارة) هذا الموضوع عندنا في العراق وتوجيه أنظار المسؤولين اليه ، فأذعت من دار الاذاعة اللاسلكية في بغداد حديثاً بعنوان (القرية العراقيـــة والاصلاح الاجتماعي) أشرت فيه الى ضرورة العمل على رفع مستوى الحياة في الريف العراقي ونوهت بجهود مصر في هذا المضمار . وفي عام ١٩٤٤ سافرت الى مصر فوقفت فيها على بعض نتائج هذه المراكز الاجتماعية فاعجبت بالخطوات الاصلاحية التي تخطوها مصر في ميـــدان الاصلاح الاجتماعي . فلما رجعت الى العراق بدأت بكتابة عـــدة مقالات تحت عنوان : (هكذا نريد للعراق) وكان (الاصلاح الاجتماعي) عنواناً لاحـــدى مقالات هذه السلسلة ، نشرته في جريدة (الحوادث البغدادية) بعددها المرقم ٤٥٨ الصادر في ١٧ شباط سنه ١٩٤٤ وقد توخيت في نشر هذه المقالات توجيه انظار المسؤولين وحثهم على مجاراة مصر في هـذا الحقل لاننا اكثر من مصر احتياجاً لهذه الخدمات الاجتماعية .

وبحكم اشتغالي في دار المعلمين الريفية (مدرساً ومعاوناً للمدير فيها) تعرفت على كثير من مشاكل الريف العراقي عن طريق ابنائه (طلاب الدار) ، تلك المشاكل التي تجسمت لي في جولاتي التي قمت بها فيما بعد لجميـع الالوية العراقية بحكم عملي في ديوان وزارة المعارف كمدير للتربية البدنية بالوكالة ، فاذا مـــا أضفت الى هـــذه المعلومات والمشاهدات تلك المعلومات التي كان الاستاذ محمود الحسيني شريف يزودني بها بين حين وآخر ، فان كل هذه كانت سبباً في حملي على التفكير بضرورة دراسة هذه المشاكل في العراق على قدر الامكان ، فلربما يأتي ذلك اليوم الذي نستفيد فيه من نتائج الاصلاح الاجتماعي في مصر على الاقل فنعمل مخلصين

لرفع مستوى الحيـــاة في الريف العراقي الذي يمثل سكانه ثلاثة ارباع سكان البلاد عامة .

ولما نقلت من وزاره المعارف الى (مديرية العمل والضمان الاجتماعي) الملحقة بوزارة الشؤون الاجتماعية ، ازدادت في نفسي تلك الرغبة وبقيت خاضعاً لدوافعها حتى اذا ما استقر بي المقام في مركز عملي الاخير في البلاط الملكي رحت « بتأثير ما اقرأه واسمعه وأراه مما له علاقة بمشاكل الريف ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية » نعم رحت أجدد تلك الرغبة ولم ازل بين احجام واقدام حتى توكلت عـــلى الله وعزمت بعونه تعالى على تنفيذها واخراجها على صورة كتاب .

ولقد جعلت عنوان هذا الكتاب (نظرات في اصلاح الريف) وانا اذ ادفع هذه النظرات الى المطبعة فانما ارجو ان اكون احد اولئك الداعين للعمل باخلاص لخدمة هذه البلاد على وفق الاسس العلمية السليمة التي سارت عليها الامم الراقية .

اما اذا لم اكن موفقاً تمام التوفيق في جعل هذه (النظرات) اكثر شمولاً فعذري ان الذي بين يدي القارىء خلاصة جهودي ونتيجة دراستي !!

وانا إذ اقدّم الكتاب بهذه النبذة الموجزة عن اساس فكرة اخراجه ، ليس لي الا ان اسأل الله جل شأنه ليسدد خطى العاملين في حقل المصلحة العامة ويوفقهم في خدمة هذه الامة فهو نعم المولى ونعم النصير .

بغداد ٢٥ / ١٢ / ١٩٤٩ المؤلف

صفة العراق الطبيعية

العراق من حيث اوصافه الطبيعية بسيط جداً ، فهو ينقسم الى ثلاثة اقسام رئيسية هي : السهول ، والاراضي المرتفعة ، والاراضي الجبلية .

فالسهل (ويؤلف القسم الاكبر من مساحة العراق) عبارة عن الدلتا التي كونتها دجلة والفرات وتمتد من شمالي الخليج الفارسي حتى الخط الممتد من الرمادي الى (بلد) على نهر دجلة . وعلى هذا فتبلغ نحو (٣٠٠ ميل) طولاً و (١٠٠ ميل) عرضاً ، وهي ارض سهلة مستوية ، لا يزيد ارتفاع اعلى نقطة فيها عن (١٥٠ قدماً) عن سطح البحر .

ويرتفع مستوى الارض بصورة محسوسة من شمال السهل ويستمر هذا الارتفاع حتى شمال الموصل ويمتد الى الشمال الغربي حتى يبلغ جبال طوروس . ويبلغ معدل ارتفاع هذه المنطقة عن سطح البحر نحو (١٠٠٠ قدم) . ويحتوي القسم الشمالي من هذه الاراضي المرتفعة على تربة خصبة جداً ، وتعتمد الزراعة في معظم اجزائها على مياه المطر وفي اجزائها الاخرى على الري بواسطة المضخات والروافع .

اما الاراضي الجبلية فتقع في الشمال الشرقي من المنطقة المرتفعة وتتألف من سلاسل جبال ترتفع بعض اقسامها الى علو (١٤٠٠٠ قدم) وتنحدر نحو الجنوب الشرقي من العراق ، ويظهر هذا الاتجاه في سلاسل الجبال بوضوح في وضع الوديان المنتظم واتصالها ببعضها البعض ، بحيث تكون ـ الى حد ما ـ وحدة متصلة ، وعلى الرغم ان الجبال بصورة عامة قليلة الاحراج والادغال فان منحدراتها وكذلك بطون الوديان فيها تحتوي على ارض قابلة للزراعة ومراع غنية يعيش معظم سكانها على الرعي .

والعراق على كل حال قطر زراعي في المحل الاول نظراً لتوافر الاراضي القابلة للزراعة فيه وكثرة المياه وتوفر العوامل الطبيعية المساعدة للزراعة كأشعة الشمس وعوامل المناخ الاخرى . الا انه على الرغم من كل ذلك فان الاراضي الصالحة للزراعة فيه (٤٨،٤٠٠،٠٠٠) (١) مشارة وهذه المساحة منقسمة الى منطقتين :

١ ـ المنطقة الشمالية ـ وتسمى المنطقة المطرية وتعتمد على مياه الامطار والعيون والآبار وتبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة فيها (١٦،٤٠٠،٠٠٠ مشارة (٢) .

٢ ـ المنطقة الجنوبية ـ وتسمى المنطقة الاروائية وتعتمد في زراعتها على مياه الانهر وتبلغ مساحة الاراضي الصالحة للزراعة فيها (٣٢،٠٠٠،٠٠٠) مشارة .

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان الاراضي التي تزرع فعلاً في العراق في الوقت الحاضر في كلا المنطقتين تبلغ زهاء ٨،٦٣٠،٠٠٠) مشارة موزعة على الوجه الآتي :

١ ـ المنطقة المطرية	٢،٤٠٠،٠٠٠	مشارة
٢ ـ الزراعة الشتوية بالمضخات	٢،٥١٠،٠٠٠	مشارة
٣ ـ الزراعة الشتوية بالري السيحي	٢،٤٩٠،٠٠٠	«
٤ ـ زراعة الرز بالاهوار	٣٣٠،٠٠٠	«
٥ ـ الزراعة الصيفية	٩٠٠،٠٠٠	«

فيلاحظ من هذه الاحصائيات ان مقدار الاراضي المزروعة فعلاً تقدر بحوالي (خمس) الاراضي الصالحة للزراعة .

***

ولقد انتشر سكان هذه البلاد البالغ عددهم (٤،٧٩٩،٥٠٠) نسمة متأثرين بهذه العوامل الطبيعية وتوزعوا في مناطق العراق حسب الجدول الآتي (٣)

---

(١) ان مساحة العراق (٤٣٥،٤١٥) كيلو متر مربع اوما يعادل (١٨١،٤٠٠،٠٠٠) مشارة

(٢) ان مساحة المشارة العراقية يعادل (٢٥٠٠ م٢) وهي (الدونم) والفدان العراقي يساوي (٢٠ مشارة او دونم)

(٣) ان هذا الجدول مأخوذ عن احصاء النفوس العام الذى جرى في ١٩/١٠/٩٤٧ مع العلم ان سكان البلاد اكثر من هذا في الواقع !!

اللواء	المدينة	عدد نفوسها
١ - بغداد	بغداد	٥٥٢٠٤٧
	الكاظمية	١١٣٦٥٠
	سامراء	٩١٠٢٨
	المحمودية	٤٨٥٦٨
٢ - الموصل	الموصل	٣٤٠٥٤١
	العمادية	٤٩٤٨٨
	دهوك	٣٩٩٠٩
	زاخو	٣٧١٤٣
	عقرة	٣٢٣٩٨
	سنجار	٣١٩٦٥
	شيخان	٢٤٦٩٧
	تلعفر	٤٥٤٤٨
٣ - البصرة	البصرة	٢٠٦٣٠٢
	ابو الخصيب	٨٠٨١١
	القرنة	٦٤٩٢٦
٤ - الحلة	الحلة	٨١٠٥٥
	الهاشمية	٥٢٣٧٣
	الهندية	٨٢٦٠١
	المسيب	٤٥٨٧٤

اللواء	المدينة	عدد نفوسها
٥ - ديالى	بعقوبة	٩٤٤٨٢
	الخالص	٦٨٧٨٧
	خانقين	٥٦٨٢١
	مندلي	٥٣٢٤٦
٦ - الديوانية	الديوانية	٦٣٠٤٩
	عفك	٤٦٠٧٧
	السماوة	٨١٥٦٤
	ابوصخير	٧٨٧٤١
	الشامية	١١٤٣٥٦
٧ - الدليم	الرمادي	١١٠٦٨٤
	الفلوجة	٤٩٠١٨
	عنه	٣٣٥٩٢
٨ - اربيل	اربيل	٨٦١٠٤
	كمور	٤٤٠٠٣
	كوي سنجق	٣٠٦٣٣
	راوندوز	٤٦٠٢٦
	رانية	٢٦٨٧٢
	الزيبار	٦٦٣٥

اللواء	المدينة	عدد نفوسها
٩ - كركوك	كركوك	١٤٨٣٤٩
	كفري	٤٧٨٣٨
	جم جمال	٣٠٢٧٠
	داقوق	٩٤٢١
١٠ - السليمانية	السليمانية	٧٧٥٩٥
	حلبجة	٧١١١٠
	شهر بازار	٣٨٤٠٢
	بشدر	٣٥٦٢٥
١١ - كربلاء	كربلاء	١٤٩٧١٠
	النجف	١٢٦٩٦٠
١٢ - المنتفك	الناصرية	١١٠٩٤٣
	الرفاعي	٨١٨٢٨
	سوق الشيوخ	١٠٨٩٥٠
	الشطرة	٦٨٠٨٥
١٣ - الكوت	الكوت	٨١٨٥٦
	الحي	٦٧٥٠٧
	بدرة	١٦١٨٩
	الصويرة	٥٩٢٤٠
١٤ - العمارة	العمارة	١٨٣٨٧٠
	علي الغربي	٣٥٨٠٤
	قلعة صالح	٨٨٤٣٤

ومما يلاحظ من هـــذا الجدول ان سكان النواحي والقرى والجماعات التابعة لمختلف الالوية داخلون في هذه الاحصائيات .

ولو اردنا ان نلقي نظرة فاحصة على هذا الجدول لاتضح لنا ان العامل الرئيسي في توزيع السكان على هذا الاساس هو العامل الاقتصادي ، ولهذا فان تفهم احوال السكان الاجتماعية يعتمد بصورة اساسية على معرفة انواع الاعمال الاقتصادية التي يقومون بها . وان سلامة [1] وعدالة العلاقات الاجتماعيـــة امران منوط تحقيقهما بتنظيم العلاقات الاقتصادية في المجتمع على اسس من شأنها ان تساعد على استثمار

(١) (مقدمة في كيان العراق الاجتماعي) الاستاذ هاشم جواد .

مصادر الثروة الاقتصادية حسب ما تقتضيه قواعد العلم والفن الحديثين اولاً وان يعمل على توزيع ثمرات هذا الاستثمار بين السكان بالصورة التي تؤمن لكافة الافراد الحد الادنى الضروري لحياة معقولة ثانياً) ان اعمال السكان الرئيسية تنقسم في العراق الى ثلاثة اقسام هي :

١ ـ الاعمال الزراعية وتشمل الى جانب عملية الانتاج الزراعي اعمال الرعي وصيد الاسماك وتربية الحيوانات .

٢ ـ الاعمال الصناعية .

٣ ـ الاعمال التجارية والنقل والخدمات وسائر الاعمال الاقتصادية الاخرى .

ومع هذا فان الاكثرية الغالبة من سكان البلاد فلاحون ومزارعون من سكنة الريف والمناطق الزراعية ، وقليل منهم من القبائل الرحل .

وتشير الاحصائيات التقريبية الى ان القبائل الرحل يكونون (٨ ٪) من مجموع نفوس البلاد وان نسبة سكان القرى والأرياف تزيد على (٧٠ ٪) بينما تقل نسبة سكان المدن والقصبات عن (٢٢ ٪) وعلى هذا يمكن القول ان مجموع سكان القرى والارياف اكثر من ثلثي سكان البلاد .

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المزارعين والفلاحين من سكان العراق فان بالامكان القول ان مستوى الانتاج الزراعي منخفض جداً لاسباب عدة منها الاساليب الزراعية اولاً وعلاقة الفلاح بالارض ثانيا . وان السبب الاول يتوقف الى حد كبير على السبب الثاني .

فما دامت علاقة الفلاح العراقي بالارض على الصورة التي نرى اليوم فان العلاقات الاقتصادية في البلاد لن تساعد على توزيع الثمرات بين السكان بالصورة التي تؤمن لكافة الافراد الحد الادنى الضروري لحياة معقولة من الناحية المادية والمعنوية . كما ان الرغبة في التنظيم الاجتماعي والعمل على رفع مستوى المعيشة بين السكان لا يمكن ان يتم ما لم تتحدد هذه العلاقات على وفق اسس اجتماعية واقتصادية حديثة يكون رائدها النهوض بهذا الشعب مما هو فيه من فقر وجهل ومرض ، والأخذ بناصره والسير به الى الامام ليتمتع بنور الحياة ولذاذات العيش وليعرف حينذاك ان له من يرعاه كما ان له وطنا يجب الدفاع عن حياضه والموت في سبيله .

الكتاب الاول

المشاكل والمعضلات

الأرض والفلاح

... سنحاول في هذا الفصل ان نعطي صورة مصغرة توضح لنا علاقة الفلاح بالارض في مناطق العراق المختلفة والحياة الاجتماعية التي تنظم هذه العلاقة لنرى مدى تأثيرها في الحياة الاجتماعية العامة .

فالوحدة [1] الاجتماعية في المنطقة المطرية بصورة عامة هي (القرية) التي غالباً ما يسكنها فلاحون مالكون لأرضهم . إلا ان ملكية الارض في عدد غير قليل من القرى قد انتقلت مع الزمن الى ملاكين مدنيين (اي سكان المدن) بحيل شرعية يتعلق معظمها بطريقة تسجيل الاراضي او إغراق الفلاح بالديون والاستيلاء على أرضه اخيراً .

ومع هذا فقد بقيت الملكية الصغيرة سائدة في المناطق الجبلية وفي القرى المسيحية وبقي الفلاح مستقلاً هناك .

وتكون الزعامة او الرئاسة في القرى بيد المختار او (الآغا) وكثيراً ما استعمل الآغا سلطانه (الناشىء فيما مضى عن واجباته في محافظة الامن) للاستيلاء على ارض الفلاح الصغير وبالنتيجة على القرية نفسها رغم مخالفة ذلك لقانون الأراضي العثماني .

إلا ان السلطات قد سكتت حينئذ عن خرقه للقانون خشية جانبه وقد سادت هذه الطريقة في مناطق كثيرة في الدور العثماني حتى اصبح الفلاح بعدها عاملاً مأجوراً للأغوات دون ان يكون له حصة في غلة الارض .

أما في المنطقة الاروائية (فالوحدة الاجتماعية) هي (القبيلة) وليست القرية كما هي الحال في الشمال ، ولهذا فملكية القبيلة للأرض معناه حقها في سكنى اراض واسعة تعرف بـ (ديار أو ديرة) تلك القبيلة ، وتشمل الاراضي المزروعة وغير المزروعة وكذلك الاراضي التي تغمرها الاهوار (كما هي الحال في الاراضي المزروعة بالشلب) وهذا ما يخول القبيلة حق الانتقال في زراعتها من قطعة ارض الى اخرى

(١) كتاب مقدمة في كيان العراق الاجتماعي . للاستاذ هاشم جواد .

داخل (الديرة) تبعاً لحالة الارض من ناحية الخصوبة والملوحة ووفرة مياه الري وغيرها من العوامل .

وقد اتبعت القبائل في زراعة الاراضي نظاماً عملياً يستمد مبادئه من النظام القبلي نفسه ، فقسمت القبيلة الاراضي المزروعة في الديرة الى قطع ووزعتها بين رؤسائها ومنحت شيخها الاعلى حصة اكبر من غيره لمكانته الاجتماعية التي يحتلها ، والواجبات المترتبة على ذلك وما يلحقها من صرف .

وبهذه الطريقة اصبح واجب الشيوخ كل بدوره ان يوزع الاراضي بين الافراد التابعين له لاستثمارها على ان يشاركهم هو في غلتها . ويلاحظ من هذا الوضع ان الاساس الذي بنيت عليه ملكية الاراضي لم يكن اساساً فردياً بل اجماعياً فالارض للقبيلة كلها او لذلك الفخذ الذي ينتسب اليه رئيسها .

إلا ان مرور الزمن جعل ملكيتها فردية بيد الشيخ واصبح الفلاح – وهو احد افراد القبيلة – عاملا لديه . وقد كان منشأ بعض الحقوق الثابتة بالارض إحياؤها او غرسها بالاشجار او اقامة مضخة ماء فيها الخ ... إلا ان تلك الحقوق قد انتقلت بالوراثة فأصبحت ثابتة ، وتعرف هذه الحقوق باسماء مختلفة عديدة في مختلف المناطق .

ومن المهم ان نذكر ان هذا النوع من الملكية الفردية يشمل جزءاً صغيراً من الارض ويقع داخل ديرة القبيلة نفسها . اما الملكية الكبيرة فهي ملكية شيخ القبيلة والرؤساء التابعين له فهي الاكثر شيوعاً وتعرف (باللزمة) .

والفلاحون (افراد القبيلة) في الاراضي المزروعة هم الذين يفلحون الارض ويسقونها ويزرعون الزرع ويحصدونه وهم (مبدئياً) شركاء الشيخ في اللزمة نفسها لذلك فهم يقاسمون الشيخ (او ان الشيخ يقاسمهم) الغلة النهائية بحسب اصول تعارفوا عليها وهي اقرب الى ما يعرف بنظام المحاصة .

الا ان النظام المتبع في اللزمة وطريقة تنفيذه يدلان على ان الشيخ وحده صاحب اللزمة في الواقع . وقد تصدق المشاركة في اللزمة بين الشيخ والفلاح حيث تكون العلاقات بين افراد القبيلة قوية . اما اذا كانت تلك العلاقات ضعيفة فان

فكرة المشاركة تنحصر في اللزمة في الغلة وحدها وهذا معناه انحصار الملكية بالشيخ وحده .

ولقد كان لدخول النظام الرأس مالي في المنطقة الاروائية (باستعمال الآلات الرافعة والمضخات في الري) اثر بعيد في مساعدة الملاكين والشيوخ على تحويل تصرفهم الموقت بالارض الى ملكية ثابتة . كما ان تصدع النظام القبلي تدريجياً واسكان العشائر ونشر الامن في البلاد وغيرها من العوامل كل هذه قد ساعدت على الاسراع في عملية توزيع ملكية الارض بين المتنفذين من الشيوخ والمدنيين وادت الى تمركز الاقطاع .

وللاقطاع في العراق اثر قوي في الحياة الاجتماعية ، وهو على نوعين اساسيين اولهما : [1]

اقطاع الاراضي الاميرية المفوضة بالطابو (وهي الاراضي الاميرية التي احالت الدولة حق التصرف بها الى الاشخاص بمقابل بدل معجل يعرف بالطابو). والآخر :

أ ـ اقطاع اراض اميرية فوضت باللزمة بحيث اصبحت حال المعطاة له الارض تقرب كثيراً من حال اصحاب الطابو الاقدمين مع فوارق بسيطة .

ب ـ مقاطعات من الاراضي الاميرية الصرفة التي لم تفوض حتى الآن باللزمة اما لخرابها او لعدم تسويتها والنظر في عائديتها (ايلوليتها) من قبل لجان التسوية .

ويقع التصرف بها فضولاً او بتأجير تلك الاراضي من قبل وزارة المالية لبعض المستثمرين .

وهنالك صنف آخر من الاقطاع هو الاراضي الموقوفة التي تتصرف بها مديرية الاوقاف العامة .

والمتصرفون في هذه الاراضي صنفان اساسيان ، الصنف الاول وهم الرؤساء والمشايخ الذين كانت لهم الزعامة القبلية قبل الاحتلال البريطاني في جميع الالوية والاقضية العراقية .

والصنف الثاني وهم الاقطاعيون (المحدثون) ممن تسنى لهم ان يتصرفوا

---

(١) « الاقطاع والديوان في العراق » للاستاذ عبد الرزاق الظاهر .

بالاراضي المهملة ولا سيما بواسطة المضخات ، فتكونت منهم طبقة اقطاعية جديـــدة ! .

والاقطاعية على اختلاف صورها ، هي (الوضع [1] الاجتماعي الشاذ الذي يعطي فريقاً من ابناء الامة (سلطاناً) على قسم من ارض الوطن او من ابنـاء الوطن مرتكزاً على حق الوراثة او حق الغزو او حق العصيان ، وليس هـذا السلطان مستمداً من ارادة الامة ولا يوافق مصلحتها !!) .

لانها تقوم حاجزاً بين الامة وابنائها فلا اتصال بين الشعب الخاضع للاقطاعيين وبين السلطات القومية المختلفة ، وانها، بعد هذا،الحائل الاكبر بين الامة ووحدتها الكاملة وسيادتها المطلقة !!

ولقد شعر المسؤولون بما يحدثه وضع التصرف في الاراضي من متاعب للدولة فارادوا ايجاد تسوية ولو بصورة (موقتة) لتكون عامـلاً على ابعاد كثير من تلك المتاعب فجاء قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ سنة ١٩٣٢ .

غير ان المبادىء التي رسمها واضع هذا القانون في حل مشكلة الاراضي لم تكن في الواقع تستهدف سياسة توسعية في المستقبل بل (تستمد [2] روحيتها من وضع قديم متهدم تسوده الفوضى وترتكز اركانه على اسس اقطاعية ، ولهذا فقد كان تطبيق هذا القانون في بعض المناطق مدعاة لنشوء ملكيات كبيرة بيد اشخاص لا يتميزون عن غيرهم بسوى الاخلال بالامن) .

ويستخلص من كل ما تقدم بان علاقة الفلاح بالارض بصورة عامـة ما هي الا علاقة رجل يعمل في ارض غيره باجور عينية ويعتمد في حياته على مشيئة صاحب الارض الذي باستطاعته ان يطرده من ارضه متى اراد ؛ ان هـذا الوضع يؤدي بطبيعة الحال الى ضآلة الانتاج ما دام الفلاح يشعر بانه لا يملك الارض التي يزرعها وانه فوق هذا عرضة للطرد والتشريد. ان شعوراً كهذا يكون عاملاً قوياً في قلة الانتاج ومن ثم يجر الى انخفاض مستوى معيشة الفلاح واخيراً الى تمكن اعدائـه الثلاثة منه ونعني بهم (الفقر والجهل والمرض) .

(١) «القومية والاقطاعية» للاستاذ سعيد ابوالحسن (عالم الغد البغدادية) عدد(٢٣) السنةالاولى.
(٢) مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ـ للاستاذ هاشم جواد

حصة الفلاح

لقد قلنا في الفصل السابق بان نسبة الاراضي المزروعة فعلاً في العراق لا تزيد عن خمس الاراضي الصالحة للزراعة وهي بلا شك جزء صغير بالنسبة لمساحة العراق العامة غير كاف لسد حاجيات سكان البلاد ، هذا بالاضافة الى ما ذكرناه عن نظام ملكية الاراضي وكيف ان اكثرية السكان وهم (الفلاحون) لا ينالون من الانتاج الا جزءاً ضئيلاً لا يغني ولا يسمن من جوع !

فقد ترك امر تعيين حصة الفلاح من غلة الارض التي يزرعها رهن التعامل والتقاليد المحلية التي تختلف باختلاف المناطق الزراعية .

ويمكن القول بصورة عامة بأن معظم اراضي العراق تستغل على اساس الايجار بالمحاصة في الغلة النهائية بين المالك والفلاح .

ففي الشمال يأخذ صاحب الارض نصف النتائج . اما في الجنوب فهناك طرق مختلفة في توزيع الغلة بين المالك والفلاح كما قلنا تبعا لصنف الارض ونوع ملكيتها والجهة التي تجهز البذور وطريقة الري .

والطريقة الشائعة هي قسمة الغلة الى خمسة اقسام او حصص متساوية تدعى محليا (الكومات او الفراديس) وهذه الكومات توزع على الصورة الآتية : [1]

واحدة منها للرسوم (وتعطى لصاحب الارض مقابل قيامه بذلك) .

واثنتان لصاحب الارض عوضاً عن ايجار الارض . والحصتان الباقيتان للفلاح نفسه والواقع ان حصة[2] الفلاح من الانتاج لم توضع على اسس وقواعد ثابتة معينة ليتحكم اليها حين النزاع بينه وبين المالك انما هي مجموعة عادات ونظم محلية بالية املتها عليهم طبيعة النظام الاقطاعي الذي يعيشون في ظله طوال هذه السنين المظلمة .

ولقد جرى التعامل المحلي في مناطق دجلة ان يعطى الفلاح نصف الحاصلات

---

(١) مقال (حصة الفلاح من الانتاج الزراعي في العراق) بقلم الاستاذ باقر الدجيلي في مجلة عالم الغد عدد (٢٣) السنة الاولى .

(٢) من الخطوات الاجتماعية الهامة في العراق ما تقدمت به الحكومة الى مجلس النواب يوم ٢١ مايس ١٩٥٣ واعني به (لائحة قانون قسمة الحاصلات بين الملاك والفلاح) ذلك القانون الذي تنص

الشتوية (لا رحمة به بل لتشويقه على الزراعة بالواسطة لانها تتطلب جهداً ومشقة اكثر من الزراعة السيحية) وبعد ان تنزل من هذه الحصة البذور التي سلفت له في اول الموسم ضريبة لصاحب الارض تقـــدر بـ (٢,٥ ٪) من الناتج فيما اذا كانت الاراضي اميرية مؤجرة او ممنوحة باللزمة . و (٥ ٪) اذا كانت الاراضي مفوضة بالطابو .

ولقد اوضح لنا معالي المرحوم الاستاذ سعـــد صالح في تقريره الخطير الذي رفعه الى وزارة الداخلية عندما كان متصرفاً للواء العمارة سنة ١٩٤٤ عن طريقة استثمار الاراضي في اللواء المذكور ، لقد اوضح لنا معاليه مـا يتحمله المزارعون من ضرائب ونفقات باهظة اهمها نفقات (الحوشية [١]) واجور (الملالي [٢])واجور الوكلاء و (السراكيل [٣]) ونفقات المضيف ، هذا علاوة على الرسوم والضرائب الحكومية !

اما التعامل في مناطق الفرات فيختلف عنه في مناطق دجلة اذ تقسم فيهـــا الحاصلات بين الفلاح وصاحب الارض بنسبة (٢ الى ٣) اي يأخذ الفلاح حصتين

مادته الثانية على ان تقسم حاصلات الارض الزراعية الشتوية والصيفية بنسبة لا تزيد عن نصفها للملاك والباقي للفلاح. اما اذا كان التعامل او العقد المبرم بينهما يقضي بان يعطى الفلاح اكثر من النصف فيعمل بمقتضى العقد حينئذ. اما المادة الثالثة فتعتبر العقود التي تتضمن اعطاء الملاك حصة تزيد عن النصف باطلة سواء كان عقدها قبل تنفيذ هذا القانون ام بعده .

اما المادة الرابعة فتنص على انه لا يحق للملاك ان يستوفي من الفلاح اية حصـــة وباي اسم كان عدا حصته وهي النصف !

وان التقدم بهذه اللائحة دليل على رغبة المسؤولين في العراق في التخفيف عن كاهل الفـــلاح والترفيه عنه ونحن في الوقت الذى نشكر الحكومة المدفعية على خطوتها هذه نرجو مخلصـين ان لا يقتصر الامر على التشريع فقط ثقة منا بان التشريع اسهل بكثير من التنفيذ والتطبيق فلا بد مـــن العناية بتطبيق القانون ليشعر الفلاحون ان لهم في الدولة نصيراً ومعينا !!

(١) الحوشية : ـ هم حاشية الشيخ وغلمانه وهم عبارة عن عدد عاطل لا وظيفة له إلا حمـــل السلاح وحماية الشيخ من لا شيء (تقرير المرحوم سعد صالح) .

(٢) الملالي : ـ وهم الكتاب ويتمتعون في عشائر لواء العمارة بنفوذ كبير .

(٣) السركال : ـ فارسية واصلها (سركار) اي رئيس العمل وجمعها (سراكيل) .

من الناتج بينما يأخذ المالك الحصص الباقية الثلاث . هذا في الحاصلات الشتوية ، اما الحاصلات الصيفية التي يعد الرز اهمها فان حصة الفلاح منهـــا هي (الثلث) حسب التعامل المحلي .

والحقيقة ان نصيب الفلاح لا يتجاوز (ربع) الناتج لان المالك قد استحدث ضرائب متعددة تعرف بـ (البراتيل) وهي (الشوباصية والقهوجية والكتابية) تؤخذ من حصة الفلاح والمالك على السواء لقاء خدمات اشخاص معينين يؤدونها لصالح مالك الارض .

والواقع ان علاقة الفلاح بصاحب الارض ليست علاقة مبـــاشرة في اكثر نواحي العراق بل هناك شخص ثالث يدعى بـ (السركال) وهو الوسيط بينهما ، فهو بمثابة مراقب زراعي او وكيل لصاحب الارض في ايجاد الفلاحين ومراقبتهم.

والسركال هذا لا يقوم بأي عمل زراعي كما يفعل الفلاح إلا انه مع ذلك يتمتع بحصة من غلة الارض النهائية مقابل الخدمات التي يقوم بها .

والمفروض (نظرياً) ان السركال يأخذ أجره من حصتي صاحب الارض والفلاح لكنه عملياً يأخذ من حصة الفلاح اكثر مما يأخـــذ من صاحب الارض وتتراوح حصته بين (سدس) الغلة و (عشرها) ويمنح في بعض المنـــاطق بدل حصته من الغلة ، قطعة ارض تسمى (الطليعة) يعطيه اياها صاحب الارض ويجهزه بالبذور فيصبح من واجب الفلاح زرعها وتصفيتها حاصلاً له دون مقابل ! !

وقد اخذت اهمية السركال بالازدياد لا سيما في العشرين سنة الاخـــيرة عندما اخذ معظم الشيوخ والرؤساء يتغيبون عن مزارعهم ويسكنون المدن ، وكذلك عندما كثر عدد مالكي الاراضي الواسعة من المدنيين ، فقد اصبح هؤلاء بأمس الحاجة الى من يرعى مصالحهم ويراقب الفلاحين ويوجه امور الزراعة في اراضيهم لذا كان لا بد لهم من الاعتماد على السركال ! !

ومـــا لا شك فيه انه بقدر ازدياد اهمية السركال والاعتماد عليه تقل حصة الفـــلاح ! !

مستوى المعيشة

لقد تبين لنا من الفصل السابق مقدار حصة الفلاح من نتاجه ، وهي على وجه العموم كمية ضئيلة لا يجسد عليها الفلاح وحده فما هي الحال لو شاركه في هذه الحصة افراد عائلته الذين لا يقلون عن اربعة أفراد عادة ؟ ؟

فاذا كانت هذه الحصة التافهة هي دخل الفلاح وهي مورده فما هي تلك الحياة التي يحياها وما هو مستوى معيشته ؟ ؟

ان معرفة الثروة النسبية للبلد (اي معرفة متوسط الدخل لكل فرد من السكان) من اهم العناصر في وصف مستوى المعيشة (فالانسان [1] يشتغل وينتج لانه يحتاج الى مأكل ومسكن وملبس وغير ذلك من ضرورات الحياة التي لا تجهزه بها الطبيعة مجاناً ، ويبعث الانسان باعتباره مستهلكاً جميع الفعاليات الاقتصادية او الانتاجية الى العمل ، فقد كان الانسان بادىء الامر ينتج كل ما يستهلكه ، لكن ما لبث ان جاء تدريجياً تقسيم العمل فزادت كمية الانتاج ، وقد اختص الانسان بمرور الزمن في انتاج نوع واحد من الاشياء وتوزيعه ولكنه لم يختص بالاستهلاك ، فكل انسان يجب ان يستهلك من مختلف الاشياء التي يمكنه دخله من الحصول عليها وكانت نتيجة ذلك ان اصبح الانسان شاعراً بمصلحته كمنتج اكثر من شعوره بمصلحته كمستهلك على الرغم من تفوقها في الاهمية . »

فاذا ما علمنا ان دخل الفلاح العراقي على هذه الضآلة والقلة اتضح لدينا فقر حاله وتعاسة عيشه ثم ما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية معقدة تنوء بحملها الدولة .

ويوجه معظم المصلحين والمفكرين الاجتماعيين اهتمامهم الى رفع مستوى المعيشة المنخفض او الى تقليل عدد من كانوا جد فقراء بدلاً من تقليل عدد من كانوا جد أغنياء .

لان [2] النظرة الى مشكلة الفقر آخذة بالتغير السريع (فلقد ساد الاعتقاد في

---

(١) و (٢) من كتاب العلاقات الاجتماعية في الشرق العربي للدكتور ستيورت ضود .

القرون الغابرة بان الفقر ناتج عن اعوجاج بشري او عن اسباب فردية صرفة من شأنها ان تستمر ما دامت الطبيعة البشرية لم تتبدل) وربما كان من أهم عوامل الفقر عدا الجهل والمرض هو (الاستغلال الاقتصادي) ونعني بذلك ان يعيش بعض الناس من اتعاب الآخرين ، فبعض الناس او بعض الطبقات يستطيعون بفضل ما توصلوا اليه من النفوذ السياسي ، او مراعاة العادات والتقاليد القديمة وما اشبه ذلك ان يتوصلوا الى مراكز تمكنهم من العيش كسالى لا يأتون بعمل ما بينما يقوم اناس آخرون بتسيير اعمالهم وشؤونهم !!

ولو أردنا التساهل في تقدير حصة الفلاح او دخله السنوي لقلنا انها لا تزيد عن الـ (٥٠ ديناراً) في السنة في سني الحرب ، يقتات بها هو وافراد عائلته ، ولا يحسبن القارىء ان هذا المبلغ يقبضه الفلاح (نقداً) إنما تستقطع منه (قبل تسليمه حصته) اثمان (الحام) و (التبن) و (الطعام) وغيرها ، بل وفي كثير من الاحيان يخرج الفلاح مديناً بعد بيع المحصول الزراعي ويتراكم عليه الدين الذي يقيده عند صاحب الارض الى أبد الآبدين ، واما اذا فكر في الهرب او الاشتغال في مكان آخر فدونه قانون حقوق وواجبات الزراع !!

ومهما يكن من شيء فالفلاح العراقي صبور والارض العراقية خصبة ولكن ما الفائدة اذا كانت الامور تجري في الزراعة على هذا المنوال ، فالارض تتلف نتيجة الاهمال ؛ والفلاح يضعف نتيجة سوء هذا الوضع ! والاعمال الزراعية تجري اليوم كما كانت تجري عليه قبل مئات السنين !! ، ان هذه الحال تقود الى البؤس والفاقة والمرض . وكيف يطالب الانسان بعمل اكثر مما في طاقته اذا لم تتوافر العناصر الضرورية لنشاطه الطبيعي ؟؟

وعلى هذا نجد ان انخفاض مستوى المعيشة في العراق قد احدث نقصاً كبيراً في الصفات الجسمية للشعب وأثر هذا النقص من وراء ذلك في صفاته العقلية والادبية والاجتماعية .

ومما لا جدال فيه ان مظاهر التقدم المختلفة مرتبطة بعضها ببعض وان النهوض باحدها يساعد على النهوض بالآخر ، فرفاه الشعب الاقتصادي يساعد على التزود

من الثقافة وعلى العناية بالصحة .

غير انه لا يمكن رفع مستوى الطبقات الفقيرة في بلد ما ، ما لم تعالج هذه المشاكل اولاً ، وتخليصها من آثار الاستغلال الاقتصادي ثانياً وتحسين صحتها بتخليصها من الامراض وتقوية المناعة عندها ثالثاً وتعليمها وتثقيفها رابعاً واخيراً .

سوء التغذية

ان من يدرس حالة اكثرية السكان في العراق يجد ان هذه الاكثرية لاتتمكن من الحصول على اللقمة التي تسد بها الرمق الا بشق الانفس ، وهي من اجل هذا التردي في انحطاط صحي وعقلي متناهٍ ، فما دامت لا تحصل على كميات الغذاء النافع الكافي الذي ينعشها ويقوّم أودها فليس لنا ان نستغرب من هذا التردي الصحي العام .

والعراق مما لا شك فيه في مقدمة الدول التي ساءت فيها حالة التغذية بين السكان فلا بد اذن من التفكير جدياً في امر هؤلاء الذين اصيبوا بنقص كبير في تغذيتهم سواء كان ذلك من حيث الكمية ام الكيفية .

وان اهم ما يشترط (في التدبير[1] الغذائي المفيد) شرطان : الاول ان يكون الغذاء كافياً بمعنى اشتماله على مقدار كاف من المواد المنعشة للحرارة الجسمية (السعرات الحرارية) التي تكفل نشاطاً طبيعياً للانسان على حسب المناخ وطريقة المعيشة والعمل .

والشرط الثاني ان يكون كاملاً بمعنى اشتماله على نسبة مفيدة من جميع العناصر الضرورية لحياة الجسم وصحته لان زيادة عنصر منها عن اللازم ونقص العناصر الاخرى مما يؤثر تأثيراً مباشراً في الحالة الصحية والقدرة على العمل وفي مقاومة الامراض .

ثم ان التغذية لم تكن موضوعاً مهملاً بل اصبحت منذ اواخر القرن الماضي

(١) من (كتاب سياسة الغد) لـ (مرت بك بطرس غالي)

علماً قائماً بذاته ذا علاقة مباشرة بالصحة ولكونه قضية من قضايا المجتمع يعد موضوعاً اقتصادياً يتعلق بكافة نواحي حياة المجتمع الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة ، ولهذا فقد اصبحت دراسته تشمل دراسة معظم نواحي حياة المجتمع .

وقد أولت هيئة الامم المتحدة هذه الناحية اهمية فائقة فكانت (مؤسسة الغذاء والزراعة للامم المتحدة) التي ساهم العراق فيها واشترك في مؤتمراتها التي عقدتها ، كانت هذه المؤسسة قد جعلت نصب عينها دراسة الطرق التي يمكن بواسطتها تغذية العالم تغذية صحية كاملة وتحرير البشر من الجوع والفاقة .

كما اصبح من اللازم على كل امة مدّت يدها للعمل مع هذه المؤسسة القيام بدراسة عامة شاملة لمعرفة الطرق المثمرة التي تزيد الانتاج الزراعي ، وتوفر المواد الغذائية التي يحتاج اليها السكان سنوياً على اساس الكفاية الصحية للغذاء الكامل لكل فرد من السكان ، مستعينة بالخطط والمشاريع الاصلاحية التي تستهدف توفير حاجيات الشعب لا فرق في ان تكون تلك المواد منتجة في داخل البلاد ام مستوردة من البلاد الاخرى . ولحالة الطبقات الفقيرة ومستوى معيشتها المقام الاسمى في كافة الدراسات التي قامت وتقوم بها هذه المؤسسة .

وبالرغم من كل هذه الواجبات والالتزامات التي يجب ان يقوم بها العراق الذي ساءت فيه تغذية اكثرية سكانه الساحقة فانه مع مزيد الاسف لم يقم بأية محاولة لدراسة موضوع التغذية ، بينما التغذية كما تقدم ، جزء اساسي من الوقاية وعماد الصحة العامة في البلاد . واذا اردنا ان نعطي صورة مصغرة عن غذاء هؤلاء لقلنا ان غذاءهم يعتمد على مقدار دخلهم ، لان الدخل يعين الفرد على الاستهلاك ويعمل على خلق عادات في استهلاك انواع معينة من المنتجات ، فتصبح تلك المنتجات مع مرور الزمن من ضرورات الحياة ، وليس لدينا احصاء عام يبين لنا انواع الاغذية واهميتها بين السكان ، غير ان الملاحظ عند دراسة التغذية في العراق (ان السكان ينقسمون الى ثلاثة اقسام[1] :

اولاً – الفلاحون وسكان الريف وغذاؤهم بسيط متشابه يتكون على الاكثر

(١) كتاب (مقدمة في كيان العراق الاجتماعي) ، للاستاذ هاشم جواد .

من الحبوب (الرز ، الحنطة ، الشعير ، الذرة ، الدخن) واللبن والسمك والتمر والمخضرات وقليل من اللحم في فترات متباعدة وهـذه الطبقة بصورة عامة لا تتناول ما يكفيها من الاغذية المكونة للطاقة او المكسبة للمناعة فهي في (شبه جوع دائم) اذ انها تعتمد في استهلاكها على ما تنتجه من مزارعها .

ثانياً – اصحاب الحرف اليدوية والعمال وهم بصورة عامة اكبر دخـلا من الفلاحين إلا ان حياتهم في المدن اثرت في دخلهم تأثيراً واضحاً بناء على ما تقتضيه الحياة فيها من تكاليف لا يتعرض لها الفلاح وابن الريف ، وتغذية هذه الطبقـة ناقصة ايضاً .

ثالثاً – الطبقة الوسطى – وتغذيتها كافية الكمية إلا انها غـير علمية لعدم احتوائها على المواد المغذية الضرورية بالنسب الصحيحة وذلك لجهلها باصول التغذية ولذا فهي خاضعة لنتائج التغذية السيئة .

... ويمكن القول ان تغذية (٨٠ الى ٩٠ بالمئـة) من السكان تغذية سيئة ، لا تتوافر فيها المواد التي يحتاج اليها الجسم للحصول على الطاقـة الضرورية لاداء واجباته العملية ، كما ينقصها الكثير من العناصر التي تكسب الجسم مناعة ، تقيـه الامراض وينتج من هذا الوضع الاجسام الهزيلة الضعيفة التي لا تقوى على مغالبـة مصاعب الحياة ، فتقع منهارة بسرعة امام ابسط المشاكل والمتاعب ، غـير قادرة على اداء واجباتها الاجتماعية والقومية ، وتكون نهب الجوع والمرض والتعاسة والشقاء.

الوضع الصحي

ان للصحة اثراً قوياً في ازدهار كيان الامة واستمرارها ، كما ان للمرض اليد الطولى في تدهورها وانقراضها ، فاذا كانت الصلة بين الصحة والاحوال الاقتصادية وثيقة قوية فلا عجب اذن من انتشار الامراض في مجتمع فقير جاهل ! !

ونحن لو اردنا تتبع ما قام به المرض في هذه الربوع من حملات عنيفـة سواء كان ذلك ، في التاريخ البعيد او التاريخ القريب ، لوجدنا ان ضريبته كانت باهظة من الانفس ، هذا بقطع النظر عما كانت تحدثه الاوبئة الوافدة من خراب عظـيم

في تلك السنين الماضية .

ان العراق بانهاره وأهواره ومستنقعاته وجباله وسهوله ووديانه ، ببساتينه وحقوله ومزارعه ، بحرارته ورطوبته ، بكل هذه الاوصاف قد وجدت فيه كثير من الامراض المتوطنة ذلك المكان الهادىء الامين للحياة والاستمرار ، يساعدها على النمو والتكاثر ، شعب ما زالت اكثريته في اوائل عهدها بمبادىء الحياة المدنية ، فللجهل كما هو معروف أثر قوي في سريان مفعول هذه الامراض ، كما ان للفقر وسوء التغذية وضعف الحالة المادية نصيباً وافراً في اتساع رقعة انتشار هذه الامراض .

ثم فوق هذا وذاك فان قلة المؤسسات الصحية وعدم انتشارها (ان وجدت) في مختلف نواحي البلاد للمعالجة والمكافحة والارشاد ، كل هذا يساعد على انتشار الامراض وازدهارها .

واننا لفي حاجة ماسة للعوامل التي ترفع مستوى البلاد الصحي (اما [1] اذا اردنا ان نقف على هذه العوامل التي تؤثر في المحافظة على الصحة ومقاومة الامراض عند الافراد بصورة عامة ، لرأيناها تنقسم الى قسمين .

اولاً – عوامل المحيط

ثانياً – العامل الشخصي ، بمعنى حالة الجسم من حيث مقدرته الكامنة (في وقت ما) على مقاومة المؤثرات الخارجية التي تؤدي الى المرض او الموت . وفي الواقع اننا لا نستطيع القضاء على عوامل المحيط التي تساعد على توسيع خطر الامراض وانتشارها ما لم نعالج وضع السكان الاقتصادي ، لأن تحسن الاحوال الاقتصادية كفيل بان يحمل الحكومة والافراد على تحسين اوضاعهم الصحية لانها تؤدي الى رفع مستوى دخل الافراد ، كما ان العامل الاقتصادي هو العامل الذي يرسم حدود الحالة الصحية للسكان . والامراض كما لا يخفى اكثر انتشاراً في المجتمعات المتأخرة اقتصادياً واجتماعياً واكثر تفشياً بين الطبقات الفقيرة ، لان مستوى معيشتها دون الحد الادنى وان تغذيتها سيئة جداً .

واننا حين دراستنا لاحوال السواد الاعظم من سكان العراق وجدناهم

---

(١) مقدمة في كيان العراق الاجتماعي – الاستاذ هاشم جواد

لا يحصلون على الغذاء السوي بسبب سوء الحالة الاقتصادية ، فبعضهم لا يتيسر لديه من الطعام غير خبز الشعير او الدخن او الذرة والبعض الآخر لا يذوق غير خبز الحنطة والتمر او البصل والفجل ، اما اللحم والفواكه فقلما تذوقه اكثريتهم ، ولذلك نراهم يعيشون ضعفاء تسهل اصابتهم بمختلف الامراض المتولدة عن نقص الاغذية لا من ناحية الكمية فحسب بل من ناحية الكيفية (ناحية احتوائه على العناصر الضرورية لنمو كافة اعضاء الجسم) .

فقد دلّت الدراسات العلمية على ان كثيراً من الامراض المنتشرة بين سكان الارياف في مناطق العراق المختلفة سببها الرئيسي اعتماد هؤلاء على نوع واحد من الطعام (الغذاء) الأمر الذي يسمح بمد الجسم بنوع واحد من العناصر اللازمة له بينما يظل الجسم مفتقراً الى العناصر الضرورية الأخرى المحتوية على المواد الضرورية لبناء كيانه وجعله قادراً على مقاومة مختلف الامراض .

فمن المعلوم [1] « ان الانسان في حاجة ماسة الى تجديد قواه الجسمية والعقلية فهو من اجل ذلك يحتاج دائماً الى كمية معينة من الاغذية ليقتات بها ويستطيع تأمين (القدرة الحرورية) اللازمة لحركة القلب والاعمال الهضمية والعضلية ونشاط الغدد المفرزة لتكون حرارة البدن في درجة ثابتة لا يؤثر فيها تبدل حرارة البيئة .

فاذا ما نقصت كميات الاغذية المعينة ، يصاب المرء بامراض شتى اولها (المخمصة) ففي حالتها الشديدة لا يتناول الشخص فيها أية كمية من السوائل فتصاب الاحشاء والنسيج بالضمور كما تتضاءل الافرازات من الغدد وفي حالة نقص افرازات الكبد مثلا تظهر اعراض الكسل وهبوط في القوى والامساك والميل للنوم والغضب لأتفه الاسباب ، ولقد تأكد اخيراً من الجهود التي بذلها كمياويو الطب ان الانسان بحاجة شديدة الى (الفيتامينات) وان أي نقص منها يؤدي الى انواع شتى من الامراض المختلفة ، وان الغذاء الخالي من الفيتامينات يؤدي الى اضطرابات متنوعة في البدن على غاية الوخامة والخطورة ، لانها تعد من العوامل المنشطة لضمان اتزان النمو ودرء الاخطار عن الجسم » .

---

(١) من بحث عن (سوء التغذية) كتبه الدكتور سعيد الحديثي .

فاذا كان غذاء اكثرية سكان الريف ذلك العدد المحدود من الحبوب او الخضر فكيف نأمل ان تكون هذه الاكثرية قوية كثيرة الانتاج ؟

ومما لا شك فيه ان قلة الانتاج الزراعي الناتجة عن تردي وضع هؤلاء الصحي وعدم استطاعتهم على العمل المتواصل بجد ونشاط يؤثر حتماً في انتاج المشاريع الصناعية والانشائية ، وما دامت الصحة عنصراً هاماً في نجاح اعمال سكان الريف الزراعية وازدياد نتاجهم فهي كذلك ذات اثر كبير في نجاح المصانع والمعامل بالنسبة لصحة العمال . . والصحة دون شك هي احد اعمدة الكيان الاجتماعي ، تعكس لنا صورة الاحوال الاقتصادية ودرجة تقدمها او تأخرها ، ونحن في هذه الناحية لا نحتاج الى معونة دوائر الصحة العامة لمعرفة صورة الاحوال الاقتصادية في بلادنا لانها واضحة بارزة للعيان ، لكننا يجدر بنا ان نقف على حقيقة الوضع الصحي نفسه لنرى مقدار تقدمنا في ميدان العمل الجدي .

واذا ما اردنا تحقيق ذلك فان الاحصائيات الرسمية لا يمكن الركون اليها لانها لا تمثل الا جزءاً يسيراً من احوال السكان واعني بهم اولئك الذين راجعوا المؤسسات الصحية ، ومع هذا فاننا لو اردنا الخروج بنتيجة من هذه الاحصائيات عن الامراض في العراق ومدى انتشارها لوجدنا ان من اكثرها فتكاً بالسكان هي (الملاريا والبلهارزيا والانكلستوما والدزانتري والسل والزهري والتراخوما) ولا سيما سكان الريف وافراد الطبقة الفقيرة هذا علاوة على قائمة الامراض الطويلة التي تظهر الاعداد الهائلة من السكان المصابين بها .

ان مقاومة هذه الامراض ومكافحتها صعبة جداً ما دامت الاكثرية الساحقة من السكان فقيرة جاهلة وما دامت جهود السلطات المسؤولة ، في مكافحتها ضئيلة محدودة .

واذا ما رجعنا الى الاحصائيات الرسمية التي تبين لنا عدد المؤسسات الصحية المنتشرة في شتى انحاء القطر لغاية سنة ١٩٥٠ لوجدناها لا تزيد عن (٧١) مستشفى رسمي و (١١) مستشفى اهلي ، و (٤٠٣) مستوصف مختلفة الدرجات موزعة على الالوية العراقية حسب الجدول الآتي :

اللواء(١)	عـــدد المستشفيات		عـــدد المستوصفات	
	الحكومية	الاهلية	الحكومية	الاهلية
بغداد	١٥	٦	٧١	١٥
البصرة	٧	١	١٩	٤
الموصل	٧	١	٥٧	٢
كركوك	٤	١	٢٨	١
اربيل	٤	—	٢٩	—
السليمانية	٤	—	٢٤	—
الحلة	٥	—	٢٦	١
الكوت	٣	—	١٨	—
الديوانية	٣	—	٢٨	١
كربلا	٣	—	١٥	٢
المنتفك	٦	—	٢٠	—
الدليم	٣	١	٢٠	١
ديالى	٣	—	٣٢	٢
العمارة	٤	١	١٦	١
المجموع (٢)	٧١	١١	٤٠٣	٣٠

وترينا الاحصائيات الرسمية ان عدد الاطباء المسجلين(٣) لغاية عام ١٩٥٠ .. (من رسميين وخصوصيين واجانب) والموظفين الصحيين والمضمدين والممرضات موزع على الالوية العراقية حسب الجدول الآتي :

١ ــ ان هذه المستشفيات تشمل المستشفيات الموجودة في مراكز الالوية وبعض الاقضية التابعة لها وان عـــدد الاسرة فيها جميعاً (٤٩٠٠) سرير منها (٤٤٧٥) سريراً مجـانياً والباقي سرير خصوصي .

٢ ــ يشتمل هذا العدد على المستشفيات التابعة لوزارة الصحة ومستشفيات الرمـد والزهري والحميات والجذام والاطفال والعقلية .

٣ ــ ويلاحظ ان عدد الاطباء الذين يشتغلون في خدمة الجيش والشرطة والمعـارف والسكك الحديد والميناء لغاية سنة ١٩٥٠ هو (١١٠) اطباء .

اللواء	الاطباء الرسميون	الاطباء الخصوصيون	الموظفون الصحيون	المضمدون	الممرضات
بغداد	٢٨٨	١٥٦	٦٧	٣٢٨	٢٥٦
البصرة	٤٦	٢٩	١٣	٦٤	٤٤
الموصل	٤٥	١٧	٣٧	٥٨	٥٢
كركوك	٢٨	٢٦	٩	٢٩	٢٢
السليمانية	١٠	٣	٧	٢٧	٣٤
اربيل	١٢	٣	٨	٣٠	١٢
الكوت	١٢	٤	٩	٢٨	١١
الدليم	٦	١	١١	٢٢	٧
ديالى	١٩	٧	١٦	٣٣	١١
الحلة	٢١	٥	١٠	١٣	١٢
الديوانية	١٠	٣	١٤	٣٣	٩
كربلا	١٧	٥	١١	٣٧	١٨
المنتفك	١٦	٤	٩	٣٠	١٣
العمارة	١٤	٤	١٥	٢٣	١٣
المجموع [١]	٥٤٤	٢٦٧	٢٣٦	٧٥٥	٥١٤

ومما تجدر الاشارة اليه هو ان اكثرية هؤلاء الاطباء تتمركز في المدن الرئيسية لاسباب عدة . ونظراً لاهمية هذا الموضوع ندرج فيما يلي جدولاً نبين فيه عدد نفوس كل لواء وعدد الاطباء فيه الرسميين والخصوصيين والاجانب لمعرفة النسبة التي تخص كل طبيب من السكان في كل منها :

١ ــ يلاحظ ان مجموع الاطباء المسجلين في العراق لغاية عام ١٩٥٠ هو (٨١١) طبيباً فقط فاذا اخرجنا من هذا العدد (١١٠) اطباء وهم اطباء الجيش والشرطة والمعارف والسكك والميناء فان الباقي (٧٠١) طبيب متوزعين على كافة انحاء العراق.

ومما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد هو ان السبب في نقصان عدد الاطباء في العراق عما كنا ذكرناه في الطبعتين السابقتين يرجع الى اسقاط الجنسية العراقية عن جميع الاطباء اليهود الذين غادروا البلاد غير مأسوف عليهم .

اللواء	عدد نفوسه	عدد الاطباء فيه (١)	النسبة المخصصة لكل طبيب	
بغداد	٨٠٥٢٩٢	٤٤٤	٢٠٠٠	تقريباً
البصرة	٣٥٢٠٣٩	٧٥	٤٥٠٠	»
الموصل	٦١٠٥٨٩	٦٢	٩٠٠٠	»
كركوك	٢٨٥٨٧٨	٥٤	٥٠٠٠	»
اربيل	٢٤٠٢٧٣	١٥	١٦٠٠٠	»
السليمانية	٢٢٢٧٣٢	١٣	١٧٠٠٠	»
الدليم	١٩٣٢٩٤	٧	٢٧٠٠٠	»
ديالى	٢٧٣٣٣٦	٢٦	١٥٠٠٠	»
الكوت	٢٢٤٧٩٢	١٦	١٤٠٠٠	»
الحلة	٢٦١٩٠٣	٢٦	١٠٠٠٠	»
الديوانية	٣٨٣٧٨٧	١٣	٣٠٠٠٠	»
كربلا	٢٧٦٦٧٠	٢٢	١٢٥٠٠	»
المنتفك	٣٦٩٣٠٦	٢٠	١٨٠٠٠	»
العمارة	٣٠٨١٠٨	١٨	١٧٠٠٠	»
المجموع	٤,٧٩٩,٥٠٠	٨١١	٠٠٠٠٠	

فاذا ما علمنا ان عـــدد سكان الريف يقدر بحوالي (٨٠ ٪) من مجموع السكان اي حوالي (الاربعة ملايين) اتضحت لنا الحقيقة المرة . تلك الحقيقه التي تظهر لنا كيف ان هذا العدد الكبير من السكان مفتقر الى الطبيب المداوي !!

فالاطباء والموظفون الضحيون الذين اشرنا اليهم قليلون جداً وان كان ثمة

(١) يتبين لنا من هذا الجدول ان عدد الاطباء في لواء بغداد هو (٤٤٤) وهو كما يلاحظ اكثر من نصف مجموع الاطباء في العراق . وقد لمس هذه الظاهرة اللورد موران عميد الاطباء الانكليز عند زيارته العراق في شتاء عام ١٩٤٩ حيث قال في تقريره ... « وانشغال العراقيين من الاطباء في الوقت الحاضر بممارساتهم الطبية وما تدره عليهم من موارد فانه امر لا يشجعهم على المضي في البحث عن الوظائف التدريسية فتجعلهم هـــذه الممارسة يلازمون بغداد في الوقت الذي تستغيث الالوية الخارجية لمعونة الاطباء »

تدابير متخذة في مراكز الاقضية والنواحي فان هـــذه لا يمكن ان تسد الثغرة الواسعة التي تتسلل منها الامراض العديدة والتي كانت ولا تزال سبباً في التقليل من كفاءة ابناء الريف واضعاف قوتهم البدنية والعقلية .

... ويرى بعض الباحثين في هذا المضمار ان العراق كدولة ناشئة قامت على انقاض العهد العثماني البائد لا بأس في تقدمها في ميدان الصحة العامة ، فلقد كان عدد الاطباء عام ١٩١٥ لا يزيد على (الخمسين) طبيباً في كل العراق بينما عددهم اليوم قد زاد على (٨٠٠) طبيب !!

ولكن مهما يكن من شيء فان هذا العدد لا يفي بالمرام في شعب لا تزال اكثريته الساحقة جاهلة ، فكان من اللازم الاهتمام بهذه الناحيـــة اهتماماً كلياً لأنها اهم اسس الحياة الاجتماعية ، وكان عـــلى المسؤولين ان يبذلوا الجهود لكي يجعلوا النسبة المخصصة لكل طبيب لا تزيد على (٣٠٠٠) شخص لا ان يتركوا الامر على ما هو عليه !!

ان النسب التي بيناها في الجدول السابق تشير الى اللواء بصورة عامة غير ان الواقع يشير الى ان هذه النسبة قد تزداد في بعض الاقضية الى درجة كبيرة وتقل في الاخرى استناداً الى جميع الاطباء وتمركزهم فيها .

هذا وان نظرة بسيطة نلقيها على حال السواد الاعظم من الشعب تكشف لنا عن تردي حالته الصحية ، لأن كل ما يحيط به يساعد على ذلك . فمجاري المياه التي تشرب منها هذه الملايين ترينا مقدار تعرضهم للامراض ، وبيوتهم تكشف لنا عن مدى تعاونها في تقوية مفعولها .

ولو اردنا ان نعرف مدى اهتمام السلطات الرسمية المسؤولة بناحية مياه الشرب الهامة لوجدناه ضئيلاً تافهاً جداً .

فمنذ قيام المملكة العراقية حتى كتابة هذه السطور لم يتم انشاء سوى (٧٥) مشروعاً لاسالة الماء موزعة ما بين (١٤) مركز لواء و (٤٦ مركز قضاء) و (١٣٣ مركز ناحية واكثر من (٦٠٠٠ قرية) [١]

---

١ – هناك (٨٨) قصبة وقرية يتراوح عدد نفوس كل منها ما بين لـ ١٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ نسمة خالية من مشاريع الماء والكهرباء وقد قدرت مديرية البلديات كلفة تأسيس هذه المشاريع فيها بحوالي (١٧٠٠٠٠) دينار

ونحن اذ ندرج فيما يلي جدولاً نبين فيه توزيع هـــذه المشاريع على المدن والقصبات والنواحي في بعض انحاء العراق لا بد لنا من الاشارة الى ان معظم هذه المشاريع لا يمد الاهلين بالماء النقي (الصافي) إلا اللهم في بعض المدن الكبرى . لان اكثريتها تمد الاهلين بالمـــاء المعقم بمادة (الكلورين) فقط اما هذه المدن والمراكز التي تتمتع بهذه المشاريع فهي : (١)

المدينة	المدينة	المدينة	المدينة
بغداد	الخالص	كفري	الفاو
الكاظمية	مندلي	جمجمال	شط العرب
الاعظمية	المقداديه	التون كوبري	الهارثة
الكريعات	الحلة	طوز خرماتو	المدينة
المحمودية	المسيب	حلجيه	ابو الخصيب
سامراء	سدة الهندية	السليمانيه	القورنه
تكريت	المدحتيه	قلعة دزة	الزبير
بيجي	الرمادي	اربيل	الناصرية
سلمان بك	الفلوجه	كويسنجق	سوق الشيوخ
بلد	هيت	راوندوز	الشطرة
بعقوبه	كربلا	رانيه	قلعة سكر
خانقين	النجف والكوفة	البصرة	الرفاعي
الصويرة	كركوك	العشار	الكوت
الديوانيه	الحي	العزيزية	النعمانيه
الدغاره	الشامية	ابو صخير	الفيصليه
السماوة	عفك	الجزة	الرميثه
تلعفر	الموصل	سنجار	حمام العليل
دهوك	عقره	زاخو	العمادية
	تلكيف	العمارة	قلعة صالح

(١) استقينا هذه الاحصائيات من تقارير مديرية البلديات العامة حول مشاريع الماء والكهرباء في العراق .

ثم انه حتى بوجود هذه المشاريع يمكننا القول بان عدداً كبيراً من سكان هذه المدن والقصبات ليس في استطاعته الاستفادة من هذا الماء[1] لأسباب عدة منها اسباب فنية تخص المشروع نفسه ، ومنها اسباب اقتصادية تخص السكان انفسهم !

تلك هي خلاصة موجزة عن حقيقة الوضع الصحي في العراق وعن مدى تغلغل المؤسسات والخدمات الصحية في البلاد . وهي لعمري من القلة بحيث لا تقوى على صد عادية هذه الامراض الكثيرة الفتاكة ، التي لا يمكن القضاء عليها والتخلص منها الا بتقديم الخدمات الصحية وتقريب وسائل العلاج لاكثرية السكان المنتشرة في القرى والارياف ، ولو تيسر لنا ذلك لانقذنا ثلاثة ارباع السكان من غائلة المرض واستطعنا ان نفخر بوجود فلاح صحيح الجسم قوي العضل كثير الانتاج !

مشكلة التعليم الريفي

الأمية معضلة اجتماعية كبرى فهي بلا ريب عامل هام من عوامل تأخر الامم وتدنيها في سلم التحضر ، والشرق العربي عامة والعراق خاصة متأخر ثقافياً واجتماعياً لأن الاكثرية الساحقة من ابنائه تجهل لغتها وكتابتها ، فتجهل ما عليها من واجبات اجتماعية . وتعزى عوامل التأخر الثقافي في الامة الى نوعية ظروفها ، اجتماعية كانت تلك الظروف ام اقتصادية . فالعامل الاجتماعي لانتشار الأمية هو فقدان العدل الاجتماعي بين ابناء الامة الواحدة . والعامل الاقتصادي هو أس من أسس إنماء الثقافة وتكاملها ذلك لان جميع المعضلات الاجتماعية ذات اصول اقتصادية . فاذا ما كان مستوى المعيشة في مجتمع ما واطئاً جداً وكانت الاكثرية من افراده تقاسي

---

(١) عندما نادينا بضرورة الاهتمام بناحية تزويد القرى والارياف بالماء والكهرباء في طبعتينا السابقتين كانت احوال البلاد المالية غير مستقرة . اما الآن لا سيما بعد ان اصبح دخل العراق من واردات النفط حوالي الخمسين مليون دينار سنوياً فقد اخذ (مجلس الاعمار الذي اسس للنهوض بامثال هذه المشاريع) على عاتقه القيام بتأسيس مشاريع الماء والكهرباء في شتى انحاء البلاد .

اما القرى الصغيرة التي ليس فيها بلديات فقد تولت وزارة الشؤون الاجتماعية أمر تأسيس احواض لتصفية مياه الشرب فيها .

الفقر وتعاني المرض فليس بغريب ان نجدها فريسة للجهل والامية !!

والعراق الذي فصلنا احوال سكانه الاقتصادية والصحية والاجتماعية يشكو الجهل لان نسبة غير الاميين فيه لا تزيد عن ٨٪ من مجموع السكان (اي ان نسبة الاميين فيه لا تقل عن ٩٢٪) .

ولقد سبق ان قلنا ان الغالبية الساحقة من سكان البلاد فلاحون ومزارعون (اي سكنة ريف وقرى) وممن تتوقف حياتهم على مدى استغلالهم الاراضي الزراعية . وعليه فان نسبة الامية في العراق نسبة عالية في الريف . وهي إن دلت على شيء فانها تدل على ان التعليم لم يأخذ طريقه الى الريف على الوجه الأكمل ، بينما تعتبر الامم التعليم الريفي هو المرحلة الاولى الى الاصلاح الاجتماعي والتطور الاقتصادي في حياة ابنائها كافة . فاذا ما كان الفلاحون عندنا لا يزالون يتبعون طرقاً بدائية ولا يعنون باستغلال الارض استغلالاً اقتصادياً ، كما انهم لا يشعرون بضرورة ماسة لتعليم أولادهم (بل يحرمونهم منه نظراً لحاجتهم اليهم) فلا بد إذن من اصلاح هذه الحال ، واذا كانت العوامل المسببة لها كثيرة فان التعليم من العوامل الفعالة التي من شأنها ان تساعد على إصلاح حالهم ، لان التعليم الريفي الناجح يساعد كثيراً على رفع المستوى الثقافي والصحي والاجتماعي والاقتصادي[١] .

والواقع ان رسالة المدرسة الريفية لا تقتصر على مكافحة الامية وحدها بل تعنى بخلق جيل جديد يشعر بذاته ويدرك حقيقة المواطنة الصالحة ايضاً !

وما من شك في ان نشر التعليم هو الحجر الاساسي في معالجة مشاكل البلاد الاجتماعية وعقدها الاقتصادية وقضاياها الصحية . وما من امة عولجت فيها المشاكل التعليمية إلا وانحلت مشاكلها الاخرى !

وان البلاد التي تنشد التمدن وتعد نفسها لحياة متحضرة لا يمكن ان ترضى ببقاء الجزء الاكبر من ابنائها جاهلاً هائماً على وجهه في أدغال من الامية والانحطاط الاجتماعي . بل لا تسمح لنفسها ان ترى الافراد منها ينزلون عن مستوى معين في الانتاج الاقتصادي وفي التعليم العام .

---

١ — (التعليم الابتدائي في المدن والارياف) بقلم الاستاذ حسن احمد السلمان — مجلة المعلم الجديد — جزء خاص سنة ١٩٤٩ .

ولقد بذلت الحكومة العراقية جهدها في هـذا السبيل محاولة نشر التعليم بين ابناء القرى والارياف لكنها مع الأسف لم تستطع مقاومـــة الامية والقضاء على شرور الجهل بل لم ترفع (عن طريق نشر التعليم) المستوى الثقافي لابناء الريف .

إلا ان تلك الجهود تتضاءل اذا مـا قورنت بالجهود التي بذلت في سبيل نشر التعليم في المدن ومراكز الاقضية لان البون شاسع والفرق بينهما كبير .

فلا بد اذن من وجود [1] سياسة تعليمية ثابتة خـــاصة بنشر التعليم في الريف لا تتغير بتغير الافراد ولا تتبدل بتبدل الظروف ، لانه ليس من الحق اهمـال الشطر الاكبر من سكان البلاد في حالة يرثى لهـــا من التأخر الاجتماعي والعوز الاقتصادي والانحطاط الصحي !

وفي الحقيقة ان تطبيق سياسة ثابتة تهدف لنشر الثقافة بين سكان الريف وبذر بذور الشعور الوطني الصادق ونشر روح التعاون بين مختلف طبقـات السكان ، كما تهدف الى رفع مستوى معيشة اهل القرى وتحسين حـالهم ، اقول ان تطبيق هذه السياسة لا يكتب له النجاح مـا لم تتضافر جهود المسؤولين والهيئات المختلفة وعلى الاخص وزارة المالية والداخلية والاقتصاد مع ما تبذله وزارة المعارف من جهود لتأسيس المدارس الريفية وتزويدها بما تحتاج اليه من لوازم ومعدات واراضٍ ومبانٍ في مختلف نواحي الريف . ولقد قلنـا ان التعليم الريفي في العراق لم يؤدِ رسالته على الوجه الاكمل لاسباب وعوامل هامة ، منها ، عدم وجود سياسة تعليمية ثابتة خاصة بنشر التعليم بين ابناء الريف ، ومنها موقف بعض شيوخ ورؤساء العشائر ، ومقاومتهم للمدرسة والمعلم ، لان من بين هؤلاء فئة لا تؤمن باهمية المدرســـة وترغب في رؤية السواد من الناس فيما هو عليه من جهل وتأخر ! !

كما ان من دواعي فشل التعليم في الريف فقدان وسائل الراحة واسباب العيش للمعلم . وبالاضافة الى ما تقدم فان فقدان الابنية والاثاث واللوازم والكتب المدرسية والقرطاسية من عوامل عدم نجاح التعليم في الريف .

ولعل من اهم عوامل فشل المدرسة القروية وخيبة التعليم الريفي هو تطبيق

---

١ — (التعليم الريفي وما يرجى منه) الاستاذ حسن احمد السلمان .

منهج موحد لمدارس المدن ومدارس القرى على حد سواء ، بينما مواد الدراسة بعيدة عن حياة الطالب الريفي غريبة عن محيطه !! ولقد اشار الى هذه الناحية الاستاذ (پول منرو) من جامعة كولومبيا في تقريره الذي رفعه عن اصلاح المعارف في العراق بقوله :

« والمشكلة التي تستوجب اهتمامنا فوراً هي مشكلة القرية الزراعية . فمنهج المدارس المعمول به في الوقت الحاضر هو منهج مدني يتضمن على الاكثر درس اللغات بصورة مشددة ، الامر الذي لا تحتاج اليه الحياة الريفية كما ان المنهج يحتوي على الشيء القليل او لا شيء مما له علاقة مباشرة بالاحتياجات الريفية والزراعية » كما قال في محل آخر من تقريره ...

« ليس منهج الدروس محشواً بافراط فحسب بل انه لم يؤسس على اسس رشيدة ، فانه لا يتلاءم والاحتياجات الريفية ، وان منهج الدروس المقرر الآن للاستعمال في جميع المملكة العراقية لا يفرق بين احتياجات القرى الريفية واحتياجات المدن ، مع انه ينبغي ان يجعل تمييز في منهج الدروس اذا كان يتوقع في المدارس القروية ان تكون على اتصال اقرب من الحياة الريفية في العراق ، وان تفي باحتياجات البلاد الريفية والزراعية » .

ولم تغفل الدول الراغبة في انهاض التعليم الريفي في بلادها عن ملاحظة هذه الناحية الهامة . فلقد اهتمت [1] الجمهورية التركية لهذا الامر وجعلت مادة الدراسة في مدارسها الريفية على غاية من البساطة وذات اتصال وثيق بحياة الطلاب ومحيطهم .

ففي دروس المعلومات الحياتية مثلاً يدرس الطالب مواسم الاعياد القومية وعلاقتها التاريخية ، ويدرس شيئاً عن بناء جسمه وعن الامراض واساليب الوقاية منها ، وفي دروس المعلومات المدنية يتعلم الطالب الريفي كل ما من شأنه ان يثير في نفسه حبه لقريته ولحياته ووطنه ، ويذكي في عقله شعوره بضرورة التعاون بينه وبين ابناء قريته ووطنه ...

ثم ان دروس الزراعة لا تستهدف ان تجعل من الطالب فلاحاً متعلماً فحسب

(١) التربية والتعليم في تركيا الحديثة ـ الدكتور محمد فاضل الجمالي .

وانما تريد ان تجعل منه شخصاً ذا اتصال وثيق بالحياة التي يحياها والمحيط الذي تربى فيه !!

اما في المكسيك فيهدف المنهج الذي وضعته الحكومة المكسيكية الى [٢] (مزج سكان الريف مزجاً ثقافياً ، بالحياة المكسيكية ، والهدف الخاص للمدرسة - الذي هو تطبيق محلي للهـــدف العام - هو تعيين المحيط التدريجي اقتصادياً واجتماعياً وتحسين طرق المعيشة فيه) .

فعليه ان اردنا نهضة تعليمية ريفية حقيقية يجب علينـــا ان نفكر في المنهج الدراسي ، وان نفرق بين مناهج مدارس المدن وبين مناهج مدارس الريف ، شريطة الاهتمام بوحدة الأسس في تعليمنا العام ، على ان تتحرك التفاصيل لتوضع حسبما تطلبه الحاجه المحلية . اذ ليس من الصالح ان تكون وحـــدة التعليم من الصلابة بحيث تؤثر في سير التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلاد ، كما انه يجب ان يلاحظ ان لا يكون التنويع سبباً من اسباب ابقاء الفروق بـــين ابناء الوطن الواحد ، داعياً من دواعي التفرق بينهم !!

هذا وان قضية التعليم العام والقضاء على الامية من القضايا الهامة التي يجب ان تضطلع بها الدولة والتي تتطلب جزءاً ليس باليسير من مجموع الدخل القومي .

وان المجتمعات المتأخرة اذا رغبت في انقاذ نفسها مما هي فيه فلا بد ان يواكب الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تنوي القيام بها ، الاصلاح الثقافي . لان الاصلاح الثقافي يجب ان يكون جزءاً من سياسة اصلاحية شاملة تتناول حيـاة الامة بنواحيها المختلفة .

ولقد فصلنا في الابحاث السابقـــة حالة الشعب الاقتصادية ومستوى معيشة الاكثرية ، غير اننا لا بد لنا من القول بان المستوى المعيشة علاقة وطيدة بدرجة تثقيف المجتمع ، فاذا ما حاولت جماعة ما بلوغ مستوى اعلى للعيش ، فان نفوس ابنائها تتفتح للمسؤوليات الاجتماعية ، اي انهم يدركون ضرورة التعاون فيما بينهم ولزوم وجود ضمان اجتماعي لكل فرد منهم .

---

(٢) (بيت الامة اي التعليم الريفي في المكسيك) من منشورات المعلم الجديد ترجمة نجلا عقراوي

ولكي تشعر هذه الاكثرية بقيمة الحياة لا بد للدولة من التفكير في منحها جزءاً مما تملكه من الاراضي الخاصة بهـا ، اذا اردت تحريرها من الاستغلال الاقصادي. لان الاستغلال الاقصادي كافٍ لأن يجعل الافراد يشعرون بحدوث فراغ في حياتهم وانهم في حاجة الى ما يملأوها . وان الضان الاقصادي يدفع الناس دفعاً الى الثقافة والعلم والمعرفة !

فماذا نحن فاعلون لحل هذه المشكلة ؟ لقد قلنا فيما تقدم ان التعليم الريفي في العراق لم يستطع مقاومة الامية والقضاء على شرور الجهل في الريف ، وذكرنا بعض العوامل الهامة التي ساعدت على فشله في مهمته ونضيف على ما تقدم قائلين ، اذا كانت عناصر المدرسة ثلاثة فان احوال هـذه اذا كانت حسنة ، كانت المدرسة ناجحة في مهمتها اما هذه العناصر فهي ، المدرسة ، والمعلم ، والطالب فما هي الحال التي عليها هذه في العراق ؟؟

ان(١) المدرسة الريفية كما هي عليه الآن بعيدة كل البعد عن ان تثمر ثمـراً شهياً فتهيىء مواطنين ريفيين يحبون الريف ولا يهجرونه، لانها لم تستطع تكوين العادات الصحيحة فيهم ، واجتثاث العادات السيئة من نفوسهم .

كما ان اكثرية هذه المدارس فتحت دون ان يحسب حساب ما تحتاج اليه من بنايات لائقة ولوازم مدرسية كافية ، وقبل ان تتوفـر للطلاب كتب الدراسة والقرطاسية ، وانها انتشرت هنا وهناك دون ان تتيسر لها الوسائل الضرورية لسير التعليم سيراً منتظماً مفيداً ! !

... اما المعلم القروي ،فينوء بمسؤولية كبرى في هدفه الذي يرمي اليه الشعب ، بقيامه في تثقيف نشء القرية واطفال الزرع والضرع ، فانه يعاني من مشاكل التربية ومشاكل المعيشة لوناً من النصب لم يعانه نظراؤه المعلمون في غير القـرى والارياف . ففي الريف لا يجد المعلم وسائل الراحة واسباب العيش (٢) (بل لا يجد

---

(١) (الريف والتعليم الريفي) بقلم الاستاذ ناجي يوسف ـ مجلة المعلم الجديد (وجهة التربية والتعليم في العراق) جزء خاص ١٩٤٩ .

(٢) (التعليم الريفي وما يرجى منه) ـ الاستاذ حسن احمد السلمان .

سقيفة يجمع بها شتات عائلته ، ويضطره الحال للعيش بعيداً عن أسرته في (مضيف) الشيخ كما يعيش الغريب المستطرق ، فكيف يستطيع هـذا المعلم اداء واجباته كاملة وهو لا يستطيع ان يجد له مأوى يأوي اليه او مسكناً يضم بـه شتات افراد أسرته ؟) .

ثم بالاضافة الى تلك المشاكل التي يلاقيها هذا المعلم فانه يجابه مقاومة من بعض الشيوخ والرؤساء الاقطاعيين وبعض موظفي الادارة ، وفي كثير من الاحيان تهدد حياته وتنهب امتعته وتسرق امواله فكيف يتسنى له القيام باداء واجباته باخلاص ونجاح ؟ !

وعلاوة على ما تقدم فان المحيط الذي ينغمر فيه معلم الريف تنعدم فيه او تكاد وسائل التنمية العلمية وأسباب الراحة له بينما تتوافر هذه العوامل في المدينة .

وفي الواقع ان مهمة معلم الريف شاقة فهو من اجل ذلك يتعرض للمصاعب دون ان يكون له حافز يشجعه على المضي في هذه المهمة الشاقة ، فعلى الرغم من مصاعبه ومتاعبه وتعرضه للأمراض وابتعاده عن الحياة المدنية (حيث الهـدوء والراحة) وعلى الرغم من كل ذلك فان معلمي الريف يعاملون معاملة (معلمي المدن) بل ويأتون دونهم في المعاملة والتقدير والاهتمام . فكثيراً ما يتأخر امر ترفيعهم عن معلمي المدن فكيف نتوقع نجاح التعليم في الريف ؟

واخيراً لسنا بحاجة الى القول بان الطلاب في الريف قليلون وان اقبالهم على المدرسة ضعيف لان آباءهم لا يسمحون لهم بالذهاب اليها نظراً لاضطرارهم الى الاستفادة منهم في الاعمال الزراعية . كما ان عدم استقرار الفلاحين في قرى معينة (وسبب ذلك ان الفلاح لا يمتلك ارضاً بل هو أجير لدى مالـك الارض ولذا ينتقل من ارض الى اخرى تبعاً لظروفه الخاصة) وان انتقالهم من قرية الى اخرى عاماً فعاماً من الأمور التي لا تساعد على تعليم اولادهم ! !

عرضنا فيما مرّ صورة مصغرة عن مشكلة التعليم الريفي ، وبيّنا اسباب ودواعي فشله في هذه الربوع إلا اننا قبل ان نختم استعراضنا لهذه الحالة لا بد لنا من القول بأن ما يتعلمه اولاد الفلاحين في المدارس[1] الريفية من علوم لا تفي بالغرض المطلوب

(١) « العلاقات الاجتماعية في الشرق العربي » الدكتور ستيورات ضود .

بل ان ضررها يكون اكثر من نفعها لان خريجي هذه المدارس يتجهون الى الوظائف الحكومية غير ملتفتين الى الاعمال الحرة ، فيجب والحالة هذه ان ندخل في مناهج الدراسة المبادىء الاولية للزراعة وتطبيقها في الحقول ليتمكن الطالب القروي من مشاهدة العمليات الزراعية ويشترك مع معلميه بالقيام بها في الحقل . وخلاصة لما تقدم يرى اساطين التربية (ان الهدف من التعليم يجب ان يكون سد حاجات ابناء الشعب الاقتصادية والاجتماعية وان المدارس التي لا تكون وليدة الحياة الاقتصادية والظروف الاجتماعية لهي مدارس فاشلة عاجزة حتى عن تلقين ابسط مبادي القراءة والكتابة واعم اصول الحساب والعلوم) (١)

هذا ويجدر بنا في هذا الفصل ان نلقي نظرة على الاحصائيات الرسمية الخاصة بسير التعليم وانتشاره في هذه البلاد اعماماً للفائدة .

فقد اشارت هذه الاحصائيات ان عـــدد المدارس الابتدائية القروية للبنين (٤٧١) مدرسة عدد طلابها (٤٥٥٧٤) طالباً وعدد معلميها (١٦٦٨) معلماً .

وان عدد المدارس القروية للبنات هو (٢٠) مدرسة عدد طالباتها (١٢٤٩) طالبة وعدد معلماتها (٧١) معلمة وان هـذه المدارس موزعة في العراق حسب الجدول الاتي :

---

١ ــ في عام ١٩٥٠ قررت مؤسسة اليونسكو عقد حلقة للدراسات خاصة بالتعليم الاساسي بعد ان كنا اشرنا الى ضرورة اعادة النظر في مناهج التربية والتعليم في الريف وها نحن اولاء ندرج فيما يلي خلاصة لما اقره المؤتمر المذكور عن اهداف (التربيـــة الاساسية في الريف) وهو كما يظهر لا يختلف عما اقترحناه في كتابنا فان اغراض التربية الاساسية في الريف هي النهوض بالحياة الريفية من جميع نواحيها ورفع مستوى معيشة ساكنيه وتنبيه وعيهم بتفهيمهم مقاصد الاصلاح الريفي والعمل على تكوين المواطن الصالح روحياً وعقلياً واجتماعياً وخلقياً وجعله قادراً على التفكير المستقل الحر والعمل المنسجم مع روح الجماعة والاستفادة من امكانيات بيئته وبث الروح الدمقراطي والتعاون الاجتماعي في الريف وتهيئة البيئة الريفية لخلق قادة يعملون مع سائر المواطنين لاصلاح الريف والخدمة القومية العامة في ميدان الوطن الاكبر !!

جدول عام يبين المدارس الرسمية في القرى

(عدا مدارس الاحداث والمسائية) لغاية ١٩٥٠ - ١٩٥١

اللواء	مدارس البنين القروية	طلابها	معلموها	مدارس البنات	طالباتها	معلماتها
بغداد	٥٥	٩١٧٧	٢٤٥	٣	٢٤٥	١٤
البصرة	٣٣	٤٦٨٤	١٥٨	١	٦٦	٤
الموصل	٣٣	١٩٧٢	٦١	—	—	—
اربيل	٣١	١٦٢٢	٧٠	١	٧٢	٣
السليمانية	٢٧	١٥٦٨	٢٧٦		٧١	٣
ديالى	٤٩	٥٠٤٩	٢٠١	٦	٣٤٣	٢٢
الدليم	٣٢	٢٥٤٣	٩٤	—	—	—
الكوت	١٥	٩٢٦	٤٢	—	—	—
الحلة	٣٣	٢٦٩٤	١١٣	—	—	—
كركوك	٢١	٨٥٩	٤٣		—	—
كربلا	١٠	٦٤١	٣٠	—	—	—
الديوانية	٤٦	٣٨٥٩	١٥٣	—	—	—
المنتفك	٤٥	٤٧٤٩	١٨٦	—	—	—
العمارة	٤١	٥٢٣١	١٨٩	٧	٦٦	٤
المجموع	٤٧١	٤٥٥٧٤	١٦٦٨	٠٢٠	١٢٤٩	٧١

يظهر من هذا الجدول ان عدد المدارس القروية للبنين والبنات هو (٤٩١) مدرسة عدد طلابها وطالباتها (٤٦٨٢٣) بينما عدد مدارس البنين والبنات في

المدن (عدا مدارس الاحداث والمدارس المسائية) كما جاء في (التقرير السنوي لسير المعارف سنة ١٩٥٠–١٩٥١) هو (٤٨٤) مدرسة عدد طلابها (١١٠٩٥٤) وعدد معلميها ومعلماتها (٣٩٢٢). ان هذه المقارنة ترينا مقدار التفاوت بين المدن والارياف ، ففي الوقت الذي يكون فيه عدد المدارس القروية يزيد على مدارس المدن ، نجد ان عدد طلاب مدارس المدن يزيد على طـــلاب مدارس الريف بـ (٦٤١٣١) طالباً كما يزيد معلمو المدن على معلمي القرى والارياف بـ (٢١٨٣) معلماً وتجاه هذا العدد من مدارس الريف نود ان نتساءل عن مدى اثرها في حياة سكان الريف فهل غيرت ياترى وجهة نظرهم ؟ وهل حسنت وضع حياتهم البيتية ؟ وهل نبهتهم الى ما يقاسونـه من مشاكل ؟ وهل ساعدت على خلـــق مواطنين صالحين ؟ وهل ساعدت على القضاء على الخرافات الكثيرة التي تسير حياتهم وتدفع بهم الى التدني ؟ !

مما لا شك فيه ، ان شيئاً من هذا لم يحدث ، فما دامت العوامل التي أدت الى فشل التعليم الريفي باقية ، فان الوضع سيظل على ما هو عليه ، حيث لا يرجى منه نفع او فائدة ! !

فعلى المسؤولين ان يفكروا جدياً وان يبـدلوا نظرتهم الى التعليم الريفي اذ الواجب يقضي ان يكون التعليم الريفي حياً كما هو الحال في تعليم ابنـاء المدن . وان تعدل المناهج تعديلاً لا يخل بسويتها العامة ، وان يعد المعلم في دور المعلمين الريفية اعداداً لا يقل بسويته عن اعداد المعلم في مدارس المدن ، وان ينظر اليه نظرة تقدير واحترام فيرفه عنه وتسهل له الحيـاة في ذلك الجو ليقوم بواجبه خير قيام . فبهذه الكيفية وحدهـا يتيسر للقائمين على شؤون التعليم نشره بين طبقات الشعب في مختلف نواحي البلاد ويقبل ابنـــاء الريف والقرى على المدارس اقبال ابناء المدن عليها ! !

مساكن الريف

السكن (١) عنصر اساسي في معيشة الانسان وعلامة حقيقية عن ثروة السكان ورخائهم ، ورمز لا يخدع لمستوى الشعب الاجتماعي ودرجة حضارته القومية ، ويعتبر اصلاح شؤون السكن وسيلة قوية التأثير لتغذية الشعور القومي في صفوف الامة عامة وعند اهل الريف بوجه خاص . لان الدار اذا عزت على المرء وكانت موضع اهتمامه وفخره ساعدته على ادراك النظام الاجتماعي واحترام حقوق اخوانه ومواطنيه فأوجدت في نفسه فكرة الروح القومية .

... تلك هي الحقيقة وتلك هي الغاية التي يسعى لتحقيقها المصلحون الاجتماعيون لانها في طليعة الغايات الاساسية التي تهدف اليها السياسة الاصلاحية .

لقد بيّنا في الفصول السابقة احوال المعيشة عند اكثرية سكان العراق ، واشرنا الى ان العامل الاقتصادي هو مفتاح هذه المشاكل فليس لنا ونحن نطرق ابواب هذا البحث الا ان نردد ما قاله الشاعر :

نطوف ما نطوف ثم نأتي الى بيت قعيدته سعاد !

لان تردي الوضع الاقتصادي وانخفاض مستوى المعيشة الى ادنى حدوده وما تجره هذه الاحوال من جهل ومرض قد وضع الحياة العامة في القرى والارياف في حال لا تحسد عليه « فالمساكن في القرى لا تزال تبنى كما كان شأنها في الازمنة الماضيه ـ باللبن والتنظيمات الداخلية فيها بدائية تعجز الالفاظ عن وصفها . والاثاث ليس من الاشياء العادية المألوفة وهو لا يتعدى بعض الحصر المصنوعة من القش كما تستخدم عيدان القصب المجففة وجريد النخل على هيئة اسرة للنوم .

اما في المناطق الجبلية فيكتفي الفلاح او الراعي بكوخ بدائي من الحجارة ومن غرفة واحدة وكثيراً ما يعمد هذا الى تغيير موطن الاقامة تبعاً لتغير الفصول .

وهناك (الصريفة) وهي كوخ من الحصير على هيئة خيمة او على شكل نصف

(١) (سياسة الغد) للاستاذ مريت بك بطرس غالي .

برميل حيث تكثر في وسط العراق وجنوبيه (١)

وان الذي يزور احـــدى القرى العراقية ليتألم من وضعها السيء فطرقاتها معوجة كثيرة الاتربة والاوحال والحفر وتكثر فيها اكوام الاوساخ والبرك التي تنتشر منها الروائح الكريهة والقاذورات المقززة للنفس .

ويلاحظ ان هذه الحظائر مبنية على غير هندسة او نظام اذ يراها متلاصقة بعضها الى جنب بعض بدون نظام دروبها ضيقة متعرجة على الرغم من سعة الرقعـــة المحيطة بالقرية .

اما حال السكن في المدن وحواليها فلا تختلف عن الريف لا سيما في المراكز التي توجد فيها صناعة كبيرة حيث تكثر فيها الطبقات الفقيرة من العمال والعاطلين . فان الزائر الذي يزور بغداد ويعرج صوب جهات (الشيخ عمر) و (باب الشيخ) حيث تنتشر اكواخ (العاصمة) وراء سدة ناظم باشا ، يؤسفـه اشد الاسف ان يرى هذه الالوف العديدة من ابناء البلاد في هذا الوضع السيء على الرغم من كون هؤلاء ساكنين (داخل حدود امانة العاصمة) . (٢)

ولقد اظهرت لنا الفصول المتقدمة حال اكثرية السكان ووضعهم الاقتصادي والصحي والثقافي والاجتماعي .

فقد رأينا هؤلاء السكان (يشربون ٣ من الترع والميـاه الراكدة كما تشرب البهم والدواب ، ووجدناهم لا يعرفون من الطعـــام إلا ما يسد الرمق ومن اللباس إلا ما يستر العورة ، ومن المسكن إلا المكان الضيق المظلم الذي يأوون اليه مع دوابهم !!)

---

(١) الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الاوسط لمؤلفه (الفريد بونيه) .

(٢) كانت مناقشات النواب خلال النظر في ميزانية سنة ١٩٥٣ في شهر مايس تشير الى مقدار اهتمام النواب بحالة اهل الريف وسكانه النازحين الى المدن فقد اشار معظمهم الى الحالة السيئة التي يبدو فيها سكان الصرايف المحيطة ببغداد وطالبوا بضرورة العناية بهم وقد اجاب معـــالي وزير الشؤون الاجتماعية بان العناية بهؤلاء اصبحت من الامور الضرورية وقد قدر معاليه عدد الصرائف بحوالي (٢٥ الف) صريفة وسكانها حوالي ١٢٥ الف نسمة .

(٣) (قضية الفلاح) للسيدة ابنة الشاطىء .

قال الدكتور ستيوارت ضود في كتابه العلاقات الاجتماعية في الشرق العربي: « ان اهمية الريف في الشرق العربي بالغة الاثر في حياة سكانه ، ذلك لانه وهو الذي يضم القسم الاكبر من هؤلاء ، قد جعل من بلدان الشرق العربي بلداناً زراعية قبل كل شيء ، ومعنى ذلك ان ثروة هذه البلاد تتوقف على الفلاح في الاساس ! » ثم يقول في مكان آخر من كتابه « ثم ان هناك اهمية اخرى للحياة الريفية ، ان حب الانسان للارض ونزوعه الى الطبيعة غريزة متأصلة في اعماقه فهي اذن عامل اساسي في تكوين شخصيته وبعث حيويته » .

ترى ما الذي فعله او قام به المسؤولون في بلادنا لتكوين شخصية الريف وبعث حيويته ؟؟ وما الذي قام به دعاة الاصلاح للاستفادة من (غريزة حب الارض) والنزوع الى الطبيعة المتأصلة في اعماق سكان الريف ؟؟

ان هؤلاء السكان يتدفقون اليوم من قراهم الى المدن مخلفين وراءهم اكواخاً غير مأسوف عليها ، خلفوها رغبة منهم في طلب حياة اخرى ولا يضيرهم ان تكون تلك الحياة (الجديدة) أدنى من حياة سكان المدن لان هذا (الأدنى) بالنسبة لهم (أرقى) بكثير من حياتهم السابقة في الريف !!

ولربما يكون من الانصاف ان لا نهمل ما قام به المسؤولون قبل سنوات (إستجابة ليقظة الرأي العام ورغبته في الاهتمام بالريف وسكانه) حينما قدمت الحكومة في سنة ١٩٣٥ لائحة خاصة (بتشييد القرى الحديثة) الى البرلمان وقد مرت هذه اللائحة واصبحت قانوناً ولكن بدون جدوى !!

وما دمنا في ذكر هذا القانون يجدر بنا الوقوف قليلاً ودراسة اهم ما جاء فيه من مواد بهذا الخصوص للذكرى على الاقل !!

ففي سنة ١٩٣٥ تقدمت الحكومة بهذه اللائحة الى المجلس النيابي وطلبت[١] النظر فيها بصورة مستعجلة لانها (من الامور الضرورية) وبعد مناقشات طويلة قبلت اللائحة ثم مرت على مجلس الاعيان فقبلت ومرت بسلام لتصبح (قانون تشييد القرى الحديثة رقم ٧٠ سنة ١٩٣٦) .

---

(١) محاضر جلسات المجلس النيابي سنة ١٩٣٥

وقد مرّ على صدور هـــذا القانون (١٣ سنة) فما الذي انجز منه في سبيل اصلاح الريف ؟؟

ان هذا القانون (وربما قوانين اخرى غيره) يرينا ان التشريع شيء والتنفيذ شيء آخر ! وإلا فان في هذا القانون مواد لو كتب لبعضها التنفيذ او البدء به على الاقل لكان وضع القرى والارياف غير وضعها اليوم !

فلقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على ما يأتي :

(...عندما يراد انشاء قرية او تجديدها او استبدالها يقرر الوزير موقعها وفق التصميم الذي يصادق عليه ويتم الانشاء والتجديد والاستبدال مع ملاحظة تأمين الامور الآتية :

١ – ردم المستنقعات وازالة ما هو مضر بالصحة .

٢ – تأمين المياه الصالحة للشرب .

٣ – انشاء محلات الاسعاف الصحي والاستحمام والمدرسة والمعبد .

٤ – انشاء دار للضيافة ومخفر عند الحاجة .

٥ – اعداد وتنظيم ما كان خاصاً بالقرية من الحدائق والميادين والغابات والمقبرة.

٦ – جعل البيوت صحية .

٧ – تشييد زرائب مشتركة بقدر الامكان وتنظيم موارد الحيوانات .

٨ – تنظيم طرق القرية وتمهيد الطرق المؤدية الى القرى المجاورة لهـــا على قدر المستطاع .

٩ – انشاء الحوانيت وغيرها من المحال والمستفات التي تحتاج اليها القرية .

١٠ – اما استبدال القرية اي (نقلها) فلا يتم إلا بقرار من مجلس الوزراء .

***

ان هذه المادة قد أجملت في الحقيقة اهم ما يجب عمـــله من التدابير لانعاش الريف ، كما ان واضع القانون لم يغفل الناحية المالية لانجاز هـذه المشروعات فلقد بينت (المادة الخامسة) موارد القرية اذ تنص على ما يأتي :

(... تتألف موارد القرية مما يأتي :

أ – مساعدات الحكومة .

ب – التبرعات التي يجمعها سنوياً مجلس القرية في غير الاماكن المتخذة مركزاً للاستهلاك من المحاصيل الزراعية العائدة للقرية والتي لا يدفع عنها رسم الاستهلاك على ان لا يزيد مقدارها عن (الخمسة بالمئة) من مجموع المحاصيل .

ج – ما يستوفى من الرسوم البلدية وفق قانون رسوم البلديات بناء على قرار صادر من مجلس القرية ومصدق من قبل الوزير .

د – بدلات العرصات الاميرية التي تباع في داخل القرية وبدل ايجار ما يعد لغرض الاستغلال من الاماكن لحساب القرية

هـ – تركة من يموت بلا وارث شرعي من اهل القرية .

و – اليانصيب والاكتتابات والتبرعات التي تجري باسم القرية .

ان من يمعن النظر في هاتين المادتين ويحكم بانصاف يجد ان هذا القانون كان خطوة واسعة في ميدان الاصلاح الاجتماعي لا سيما اذا ما علمنا ان هـذا القانون صادر قبل ثلاثة عشر عاما ! !

وبعد هذا أليس من الغريب ان تمر هذه المدة بعدصدور هذا القانون دون ان ينفذ بند واحد من بنوده ؟؟

لا شك ان هنـاك اسباباً وعوامل حالت دون ذلك فمن هو ذلك الذي حاول تذليل هذه الاسباب ؟ ومن حاول درسها أو إيجاد الحلول الايجابية لها لينفض عن هذا القانون غبـار الاهمال والنسيان ؟ لقد نصّ القانون نفسه على ان الوزير المسؤول عن تنفيذه هو (وزير الداخلية) فانّى لمعاليه النظر في أمره وله من بقية القوانين وتطبيقها الشغل الشاغل ؟ !

ومن (الطريف) حقاً في هذا الباب ما حدث في وزارة فخامة المرحوم السيد حمدي الباجه جي سنة ١٩٤٤ ، فلقد تقدمت وزارة فخامته الى المجلس النيابي بلائحة (قانون تشييد دور لاسكان الفلاحين) توّجت بالاسباب الموجبة الآتية :

« ١ – لوحظ ان مساكن الفلاحين الصحية تختلف اختلافاً بينـاً عن مثيلاتها

الخاصة بالعمال وذلك لعدم امكان حصر القرى والقصبات التي يقتضي تشييد مثل هذه المساكن فيها إذ الفلاحون يسكنون ما يسمى (بالجماعات) اينما وجدت المياه على طول ضفتي دجلة والفرات والانهر الاخرى .

٢ - فاذا ما اريد القيام بعملية خاصة في الموضوع اقتضى اشراك الملاكين واصحاب الاراضي في تحمل الوجائب لا سيما وانهم كلما هيأوا للفلاح وسائل الحياة الصحية كلما استفادوا من نتـــاج نشاطه البدني في سبيل استغلال الارض واستخراج خيراتها الوفيرة .

٣ - لذلك ارتأت الوزارة استصدار هذه اللائحة التي يفرض فيهـا على الملاك و مستأجر الارض انشاء مساكن للفلاحين بالابعاد والصفات التي تقررهـــا اللجنة المنوه عنها في اللائحة » .

تلك هي الاسباب الموجبة التي قدمت بها وزارة المرحوم حمـدي الباجه جي لائحتها . تلك اللائحة التي مرت من المجلس ، ولو كتب لها حظ التنفيذ لاحدثت انقلاباً جوهرياً في المجتمع العراقي ، غير ان شيئاً من هذا لم يحدث ، انمـا الذي حدث اثر تقدم اللائحة معارضة شديدة من اصحاب (المصالح المركزة) وكان من نتيجة تلك المعارضة ان هدد فخامة الباجه جي بالاستقالة ان لم تمر هذه اللائحة من المجلس غير ان المجلس لم يقبلها كما ان فخامة الرئيس لم يستقل !!

ثم تمر السنون على قانون سنة ١٩٣٦ المنسي واللائحة المهملة ، حتى اذا حلت سنة ١٩٤٩ يبادر معالي السيد بهاء الدين نوري وزير الشؤون الاجتماعية الى وضع لائحة خاصة لتحسين حالة الريف الصحية والاجتماعية وبعد الدرس والاستقصاء تقدم الى مجلس الوزراء بلائحة (قانون تحسين الحالة الصحية والاجتماعية القروية) ليصادق عليهـا استعداداً لتقديمها الى البرلمان .

ان من يدرس ما جاء في هذه اللائحة بامعان ويرجع الى قانون تشييد القرى الحديثة رقم ٧٠ سنة ١٩٣٦ (والذي لم يلغ بعد) لا يجد الا فروقاً بسيطة .

فان المادة الثانية من هذه اللائحة تنص على ما يأتي :

« للوزير او السلطة او رئيس الوحدة الادارية بتنسيب الوزير ان يقوم بالاعمال والاجراءات التالية ...

١ – وضع خارطة تنظيم كل قرية على ان تضمن تحسين عمرانها وشوارعها وميادينها القديمة او امتدادها وفق الاساليب الحديثة .

٢ – جعل مياه القرية صالحة للشرب وللاغراض الاخرى وذلك اما بانشاء مجار وخزانات لها وتصفيتها او باسالة مياه من الاماكن القريبة للقرية .

٣ – ردم المستنقعات او تجفيف او تصريف مياهها وأية مياه راكدة داخل القرية وفي دائرة قطرها كيلو متران حول حدودها او في قطر تقتضيه الضرورات الصحية .

٤ – تنظيف القرية من القاذورات وروث الحيوانات وغيرها وازالتها من الدور والطرق وحرقها .

٥ – اصلاح وتوسيع دورات المياه في المساجد وانشاء حمامات صحية عامة للرجال وخاصة للتلاميذ ان وجدوا .

٦ – انشاء مغاسل للالبسة وحمامات منفصلة للنساء والاطفال .

٧ – انشاء اسواق للاغذية واللحوم على قدر الامكان .

٨ – العمل على ادخال ما يمكن من التحسينات في منازل القرية الحالية ويشمل ذلك تحسين التهوية ومنع الازدحام وايواء الحيوانات في غير غرف السكن وانشاء المراحيض في المنازل او المراحيض العامة المنفصلة للنساء والرجال .

٩ – ايجاد الخدمات الآتية لكل مجموعة متقاربة من القرى يبلغ عدد سكانها (٢٠ الف الى ٣٠) نسمة .

أ – دار لرعاية الامومة والطفولة تشمل حمامات عامة للنساء والاطفال ومغاسل للملابس .

ب – عيادة طبية مجانية وخدمة صحية ووقائية مع نشر الدعاية الصحية في المجموعة ... »

هذا وقد نصت (المادة السابعة) من هذه اللائحة على ما يأتي :

تتكون الاموال اللازمة لمشروعات هذا القانون من :

أ ـ اعانة سنوية تعين في ميزانية الدولة وتوزعها وزارة الشؤون الاجتماعية على الالوية بنسب عدد سكانها ، كل لواء حسب الاحصاءات الرسمية .

ب ـ اعانة من مجلس ادارة اللواء .

ج ـ التبرعات التي ترد مجالس الادارة عن طريق الوقف والوصية والهبة وغيرها » .

ان هذه اللمحة التاريخية ترينا استجابة المسؤولين الى نداء الاصلاح الاجتماعي ، غير ان هذه الاستجابة مع مزيد الاسف لاتتعدى الرغبة في وضع لائحة او تشريع قانون . اما التنفيذ والتطبيق فأمر على ما يبدو غير ذي اهمية !!

وان التجارب دلت على ان الناس في هذه الربوع قد ساور اليأس نفوسهم وزهدوا بالقوانين ، لانه ، ما قيمتها ان لم تتهيأ لها الايدي المخلصة المطبقة ؟؟

لو تهيأت هذه الايدي لاستفادت منذ صدور قانون تشييد القرى الحديثة رقم ٧٠ سنة ١٣٩٦ ولأصبح في العراق اليوم قرى حديثة وقرويون مرموقون ! ولكن شيئاً من هذا لم يحدث وربما قيل ان الموانع اسباب ومشاكل كثيرة وما اكثر المشاكل والاسباب في هذه البلاد !!

وبعد كل ما تقدم فان مساكن اكثرية السكان لا تزال مساكن حقيرة لا تصلح حتى لسكنى الحيوانات لا فرق في ذلك بين مساكن قروي الشمال او قروي الجنوب ، سكان الاهوار والسهول او سكان الجبال والوديان . فالذي نرجوه هو ان يدرك من يعنيهم الامر من رجال الحكومة او الملاكين والمزارعين اهمية هذا الواجب الاجتماعي ليرفعوا سكان الريف من هذا الدرك الى المستوى اللائق بهم كبشر على الاقل ، ليحسوا بشخصيتهم ويشعروا بكيانهم ، وتبعث فيهم الحياة ليتجدد نشاطهم ويزيد انتاجهم فيعم اليسر والرخاء ارجاء البلاد .

الهجرة من الريف

ليس من السهل على الانسان ان يهجر مسقط رأسه ويغادر موطن آبائه واجداده ومحط آماله واحلامه ، ما لم يكن هناك دوافع قوية تندحر امامها هذه الاحاسيس النفسية ، مفضلاً عليها الهجرة والنزوح الى المدن استجابة لتلك الدوافع والبواعث القوية ، ثقة منه ذاته سيحيا حياة فيها راحته المادية والمعنوية التي يهون عندها هجر مسقط الرأس والحنين اليه اذا كان ما يلقاه في مكان هجرته احسن بكثير مما كان يلقاه في موطن آبائه واجداده !! .. وهجرة السكان من مكان الى آخر ظاهرة اجتماعية ذات اثر فعال في الحياة الاجتماعية ، واخطر ما تكون أثراً ، الهجرة من الريف الى المدن لا سيما في قطر زراعي تعتمد حياته على الزراعة وواردتها . ذلك لان نزوح الريفيين الى المدن بكثرة خطر كبير يهدد كيان الريف ، فاذا ما نزح النفر الصالح من الشبان الاقوياء الاذكياء الى المدن فان ذلك يسبب وهن الاسرة وزلزلة اركانها .

ان هجرة الفلاحين في العراق ظاهرة بارزة للعيان ، فهي في تزايد مستمر سببها كما قلنا إنحطاط مستوى الحياة في القرى ، وسوء العلاقة بين الفلاحين وبين الشيوخ والرؤساء ومالكي الاراضي ، وما يثقل كاهلهم من تبعات واعمال ، ثم مايشعر به شبانهم من غبن بعد عودتهم من خدمة العلم حيث لا يجدون وجهاً للمقارنة بين حياتهم في القرى والارياف وبين حياة الناس في المدن .

ولقد ملأ هؤلاء (المهاجرون) مدن بغداد والبصرة والناصرية والعمارة وغيرها من المدن الكبرى لا سيما في الجنوب ، وارتضوا لانفسهم في هذه المدن الحياة بالاكواخ الحقيرة التي نراها منتشرة في جهات باب الشيخ ، والشيخ عمر والشيخ معروف والصليخ وفي الفجوات التي تتخلل القصور المشيدة في جهات بغداد المختلفة ، هذه الاكواخ او بالاحرى هذه الخلايا التي لا تكاد ترتفع عن سطح الارض !

ترى ما الذي حمل هذه الالوف من ابناء الريف على الهجرة ؟

وما الداعي لقبولهم العيش والسكن في هذه الخلايا الحقيرة ؟؟

وهلا تدلنا قناعتهم بما هم فيـــه ، بان حياتهم هذه ارقى واحسن بكثير من حياتهم السابقة في الريف ؟؟

لقد ورد في التقرير الخطير الذي رفعه معالي المرحوم السيد سعد صالح ايام كان متصرفاً للواء العمارة وذلك في سنة ١٩٤٤ والذي عالج فيه (مشكلة الاراضي في اللواء المذكور) وردت فيه هذه العبارة عن الهجرة من الريف الى المدن :

« لم تقتصر الهجرة على ابناء الشيوخ لانهم حرموا من الميراث واختص بـــه احدهم ، بل ان الرغبة بالهجرة ألمت بأرياف العمارة ومزارعها ، وعمت كل طبقات العشائر وذلك لضعف علاقاتهم بالارض وقلة ايرادهم غير المناسب مع الحاجة ... ولهذا نجد زراع العمارة يتفرقون بين الاحياء والمدن ويفضلون الخدمة في المهن الحقيرة ذات الفوائد القليلة عـلى زراعتهم وموطنهم ، وقـــد درست وزارة الشؤون الاجتماعية الهجرة من الريف الى العاصمة سنة ١٩٤١ فوجدت عـــدد اللاجئين الذين لم يندمجوا بعد بالسكان (٥٠ الف نسمة [١]) اكثرهم من لواء العمارة وقد تخوفت الوزارة من استمرار هـــذه الهجرة لانها موجهة لاقلال الريف من الايدي العاملة ، وكذلك لارباك العمل والحيـــاة الاعتيادية في العاصمة والمدن لتقبل الهجرة فأوصى الدكتور سندرسن في ان تطلب الوزارة من موظفي الالوية الاداريين العمل على دراسة اسباب الهجرة وإزالة الحيف الذي يلحق هؤلاء المهاجرين في حياتهم الزراعية ليبقى المكث محبباً لهم في الريف » .

ولقد اشار [٢] (السير هوريس بلانكيت) زعيم التعاون في ارلندا الى الهجرة من الريف الى المدن مبيناً بعض الاسباب والنتائج بقوله :

« غير خاف ان الفلاحـــين لا يتركون قراهم إلا لان المدن تلوح في نظرهم

---

(١) لقد قدر معالي السيد ماجد مصطفى وزير الشؤون الاجتماعية عـدد سكان الصرائف في بغداد وحدهـــا بحوالي (١٢٥) الف نسمة وجل هؤلاء قدموا الى بغداد تاركين وراءهم قراهم طلباً للرزق !

(٢) « التعاون الزراعي » للدكتور ابراهيم رشاد .

أجمل وألطف وأجمع لمسرات الحياة وأدعى الى السعادة ولا عبرة بما تتضمنه قصائد الشعر الريفي من التشبيب بالريف والتغني بجماله وبما في المزارع من سحر وفتنة » . ثم يقول في مكان آخر ...

« يجب ان نضمن بقاء الفلاحين في تلك الارض بقاء يدفعهم اليه حبهم لها وتعلقهم بترابها ، اما اذا ترك الامر كما هو الآن فالنتيجة المحتمة تعاقب الهجرة إلى المدن فيخلو الريف من أهله وفي هذا الشر كله » .

ثم اذا أردنا ان نترك تردي الحالة المعاشية وانحطاط الوضع الاقتصادي في الريف لنتعرف الى الاسباب الاخرى التي تساعد الفلاحين على الهجرة من قراهم الى المدن لامكننا تلخيصها في العوامل والاسباب الآتية :

اولاً – سرعة النمو الصناعي (لا سيما في هذا العصر ، عصر الآلة) ، فعندما استعملت الآلة ترتب على ذلك ، الحاجة الى وجود الأيدي العاملة فاصبح بمقدور النازحين من الريف الى المدن الحصول على عمل تدفع لهم فيه اجور أعلى ويبقون في عملهم بصورة مستمرة تنسيهم ريفهم وقراهم .

ثانياً – ان هذا التقدم الصناعي أدى الى تحسين وسائل النقل والاتصال فأصبح بالامكان تبادل البضائع من جهات نائية فاحتاجت عملية التبادل التجاري هذه الى تأسيس مراكز للنقل والشحن والبيع بالجملة والمفرد فتجمع في هذه المراكز عدد كبير من الوسطاء وموظفي المكاتب والباعة على مختلف انواعهم ، كما نشأت خدمات مختلفة وهذا أدى الى تدفق عدد كبير من ابناء الريف الى هذه المراكز للعيش فيها والاستفادة من مزاياها .

ثالثاً – تغير الوسائل الزراعية . وقد اصبح في العصر الحاضر بامكان المزارعين الاستفادة من التقدم في الوسائل والمعلومات الزراعية خصوصاً فيما يتعلق بالتسميد واستعمال المكائن والآلات الزراعية التي تقوم مقام الفلاحين والعمال ، فكانت النتيجة ان ازداد الانتاج الزراعي زيادة كبيرة باستعمالها ، وقل الطلب على الايدي العاملة في الزراعة نسبياً فترتب على ذلك وجود فضلة في الايدي العاملة في الزراعة ، فالتجأ هذا القسم العاطل الى المدن ليجد فيها حظه من الرزق .

رابعاً – الميزات الخاصة بالمدن التي تجتذب السكان اليها لا سيما الشبان منهم من جهة والاثرياء والملاكين من جهة اخرى . فان في المدينة مجالاً واسعاً للمغامرين الراغبين في الحياة الصاخبة الدائمة الحركة والنشاط كما ان وجود مجالي الأنس والطرب والتحرر من القيود والتقاليد ، من المغريات التي تحمل كثيراً من ابناء الريف على طلبها والاستمتاع بها !

ثم بالاضافة الى ما تقدم فان ما في المدينة من وسائل الراحة والترفيه من انارة كهربائية وماء نقي ومواصلات ، وطباعة وصحف ومجلات وسينمات ومراقص ومسارح كل هذه بلا شك ذات اثر كبير في هجرة انشط عناصر الريف !

وفوق كل ما مر فان اتساع اعمال الحكومة ودوائرها أدى الى احتياجها الى حرس وشرطة وجنود وفراشين وخدم فكانت هذه الحاجة سبباً لنزوح عدد كبير من ابناء الريف الى المدن للعيش من وراء العمل في هذه الخدمات!

هذا وان للهجرة كما هو معروف مساوىء اجتماعية ، منها ما يتعلق بالريف نفسه ومنها ما يتعلق بالمدينة .

فبالنسبة للريف ، تفقد الهجرة الريف انشط عناصره ، لان الذين يهاجرون أناس طموحون مغامرون ، ثم انها تؤدي الى نقصان الأيدي العاملة في الريف فتحدث خللاً في الزراعة والعمل فيه ، ثم ان قلة العناصر النشطة في الريف ينتج عنها تأخر في التقدم الاجتماعي لان من يتبقى لا يستطيع ان ينهض بالريف من جميع نواحي الحياة !

اما المساوىء بالنسبة للمدينة فأهمها ...

مضاعفة وتعقيد مشكلة الفقر في المدينة ، كما انها تعقد المشكلة الصحية بالنسبة لازدحام السكان وسوء حالة القسم الاعظم من (المهاجرين) الاجتماعية . وتعقد الهجرة كذلك مشكلة الامن العام في المدن ، اذ كثيراً ما يعجز (المهاجر) عن الحصول على عمل فيلجأ الى السرقة وارتكاب الجرائم ، وقد يلجأ بعضهم ، نتيجة اغراء المدينة ، الى ارتكاب الجرائم ، كما ان جهل معظم هؤلاء المهاجرين بالقوانين والانظمة والتعليمات قد يدفعهم الى ارتكاب انواع المخالفات .

ثم بعد كل هذا فان وجود عدد كبير من المهاجرين الذين لا تسير حياتهم على أية قاعدة ، ولا يشعرون برابطة نحو أحد ، يحدث ارتباكاً اجتماعياً ، وبذلك تسود حالة من التنقل الذي ليس له ضابط ، وتطغى على تفكير الناس موجة من (اللا أبالية) فتسبب كثيراً من التراخي في الضبط الاجتماعي وتؤدي الى ظهور مشاكل أدبية وأخلاقية ونفسية كثيرة ! !

ان هذه المساوىء ظاهرة النتائج في بغداد بصورة واضحة جداً ، فان مالا يقل عن (خمسين الف مهاجر) من الألوية الجنوبية والذين يطلق عليهم العامة في بغداد اسم (الشروجية) ، ان هذا العدد يحتل كما قلنا مساحة واسعة في جهات (باب الشيخ) ووراء (سدة ناظم باشا) حيث محلة (العاصمة) وأطراف بغداد الاخرى .

وتظهر حالة هؤلاء المهاجرين السيئة بأجلى مظاهرها في موسم الفيضان الذي تتعرض له بغداد في كل عام ، فعندما يهدد (دجلة) بغداد بالغرق تضطر السلطات الرسمية الى كسر (سدة الداودية) شمالي بغداد لتخفيف الضغط عنها فتنساب المياه المتدفقة مسرعة وراء سدة ناظم باشا متجهة صوب نهر ديالى في جنوبي بغداد ، مكتسحة اكواخ هؤلاء المهاجرين التي اخليت قبل ساعات معدودات ، فيهيمون على وجوههم مذعورين ويملأون الطرقات والفجوات التي بين القصور والساحات الفارغة والبساتين وهم في حالة يرثى لها ، غير انه ما أن يستقروا في مكانهم وتهدأ ثورة دجلة وتنسحب مياه الفيضان حتى تصدر الاوامر لترحيلهم من المدينة ، وتبدأ الشرطة بمطاردتهم واجبارهم على العودة من حيث أتوا .

وهكذا تتكرر (المأساة) في كل عام دون ان تتخذ السلطات حلاً يريحهم من عذاب هذه الحياة ! !

ولقد فكرت (أمانة العاصمة) قبل بضع سنوات في هذه المشكلة فوضعت حلاً لها ، ولكنه كان حلاً غريباً ، اذ أصدرت امراً يقضي باعادة النازحين الى بغداد الى قراهم ومدنهم التي ولدوا فيها اولاً ، ثم انشاء قرية خارج حدود العاصمة ليقيم فيها من تقتضي الضرورة بقاءه من هؤلاء ثانياً !

فكان نصيب هذا الحل الفشل طبعاً ، لانه حل غير عملي فما دامت الاسباب

التي دفعت هؤلاء الى هجر ديارهم وقراهم باقية ، فان الهجرة ستستمر . لذا يجدر بالمسؤولين القضاء على تلك الاسباب لا على نتائجها ! ! ويجب عليهم التفكير في الريف واحوال سكانه واوضاعه الاقتصادية والصحية والثقافية ، فمن هناك يستطيع المسؤولون فقط ايقاف سيل الهجرة ، وصد هذا التيار الجارف الذي يهدد حياتنا الاقتصادية والاجتماعية بخطر عظيم .

... تلك هي مضار الهجرة ومساوئها . غير ان علماء الاجتماع يرون على الرغم من ذلك في الهجرة فوائد ومزايا فهي تؤدي بالنسبة للريف الى تخفيف ضغط السكان فيه ، وتخلصه من بعض العناصر المقلقة التي كانت مصدر تعاسة وشقاء لأنفسهم ولغيرهم في الريف .

اما بالنسبة للمدينة فيرون ان الهجرة تؤدي الى سد الحاجة من الايدي العاملة . كما ان توفر هذه الايدي قد يدفع الى التفكير للقيام بالمشاريع لاسيما وان استغلال هذه الايدي العاطلة وتشغيلها قد لا يكلف مبالغ باهظة .

ان هذه المزايا والنتائج ليس لها مفعول في بلادنا لا بالنسبة للريف ولا بالنسبة للمدن فالريف يجد ذاته مفتقراً الى الفلاحين ، والمدن لا تقوى على تحمل اكثر من طاقتها لانها ليست مدناً صناعية او ان فيها مشاريع صناعية تتقبل هذه الألوف من النازحين من الريف ، الامر الذي يؤدي الى مشكلة جديدة تلك هي مزاحمة سكان المدن في أعمالهم لان هؤلاء النازحين يشتغلون بأجر زهيد جداً لا يقبل به ابن المدينة نظراً للبون الشاسع بين حياة الاثنين (١) .

هذه هي نبذة موجزة عن الهجرة واسبابها ودوافعها ونتائجها الاجتماعية ، عرضناها آملين ان يتخذ المسؤولون الحلول الايجابية لايقافها والتخلص من شرورها ! !

---

(١) كتب الدكتور عبد الحميد الهلالي — نائب البصرة — مقالا في جريدة الزمان اشار فيه الى ضرورة اتباع سياسة تنسيق صناعية في العراق . وذلك بتوزيع المشاريع الصناعية على الالوية بالنسبة لظروف كل صناعة حتى لا تتمركز الصناعة في بغداد (كما هي الآن) وتتجه انظار الالوف من ابناء الريف طلباً للعمل . مبيناً المخاطر التي تنجم عن هذا التركز !

الكتاب الثاني

الحلول والمقترحات

تشجيع الملكية الصغيرة

قلنا في الفصل الاول من هذا الكتاب « ان سلامة واعدالة العلاقات الاجتماعية أمران منوط تحققهما بتنظيم العلاقات الاقتصادية في المجتمع على أسس من شأنها المساعدة على استثمار مصادر الثروة الاقتصادية حسبما تقتضيه قواعد العلم والفن الحديثين ، والعمل على توزيع هذه الثمرات بين السكان بالصورة المعقولة التي تؤمن لكافة الافراد الحد الادنى الضروري لحياة معقولة من الناحية المادية والمعنوية . »

وتبين لنا من دراسة احوال سكان الريف الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية ، ان مفتاح هذه المشاكل هو (الرفاه الاقتصادي) لأن حياة الاكثرية الساحقة من سكان البلاد ، حياة دون الحد الادنى من مستوى المعيشة لانها لا تستطيع ان تحصل على دخل يسد حاجياتها الضرورية من مأكل وملبس ومسكن !

ثم ظهر لنا من دراستنا السابقة درجة التردي الصحي والاجتماعي في حياة هؤلاء ، والعلاقة التي تربطهم (وهم الاكثرية) باصحاب الاراضي من الرؤساء والاقطاعيين ، وما ينتج عن تلك العلاقة من عواقب اجتماعية واقتصادية تؤثر تأثيراً قوياً في حياتنا العامة .

لقد قال الاستاذ حليم نجار في كتابه (تراثنا الاجتماعي واثره في الزراعة) « . . . تبين لنا مما تقدم ان نظام توزيع الملكيات الزراعية قد جعل طبقة ضئيلة من الشعب تملك القسم الاكبر من الاراضي الزراعية وتستغله بواسطة الجزء الكبير من الشعب الذي لا يملك ارضاً ! ! »

ثم يقول ايضاً . .

« وان امتلاك الاراضي يوحي للمزارع شيئاً من الطمأنينة النفسية فيجعل منه انساناً حراً مفكراً يقدر القيم العليا في الحياة البشرية ويسعى اليها بينما عدم

امتلاك الارض وتحكم الملاك بالفلاح وعائلته حسب مشيئته واهوائه يجعل الفلاح ينحط من درجة الانسان الى درجة المادة فيصبح جزءاً مادياً من الحقل ليس إلا!»

ان هذا الوصف ينطبق تماماً على حال الفلاح العراقي (الا ما شذ وندر) فهو في اكثر القرى والارياف خاضع للشيخ او السركال او الملاك او الآغا. فلقد بينا في ابحاثنا السابقة حالته بصورة بسيطة وتبينت لنا نتائج جهوده واتعابه ، و قلنا انها لا تغني ولا تسمن من جوع ، بل وفي كثير من الاحيان، يظل مديناً لا يقوى على سدّ دينه الذي تراكم عليه ، ويصبح في هذه الحـــال جزءاً مادياً من الحقل لا يستطيع مغادرته ان لم يسدد ما عليه من ديون، لان (القانون) يحتم عليه البقاء في خدمة صاحب الارض حتى يدفع ما بذمته من دين. اما اذا رغب في الاشتغال في خدمة مزارع آخر فان ذلك لن يتسنى له ابداً لان الفقرة (أ) من المادة (السادسة عشرة) من (قانون حقوق وواجبات الزراع رقم (٢٨) لسنة ١٩٣٣) تقول :

« على كل صاحب مزرعة يستخدم سركالاً او فلاحاً ان يتأكد بانهما غير مدينين بدين زراعي ، واذا عـــلم بوجود دين زراعي لصاحب مزرعة قد سبق مباشرة باستخدامه ، واذا علم بوجود هذا الدين وأصر على ابقائه فيكون كفيلاً مطلقاً عن السركال او الفلاح من اجل الدين الزراعي المذكور » .

... وحتى لو فكر الفلاح المدين بترك الزراعة الـــتي لم يلق منها الا النصب والعنت والارهاق فيهجر الريف هارباً الى المدينة ، فان في هذا القانون فقرة لها من القوة بحيث تخول السلطات الحكومية على اسقطاع الدين بالحجز على اجوره بابسط ما يمكن ، حيث ان هذا الدين (كما يبدو) اهم بكثير في نظر القانون من الديون الحكومية نفسها !!

فالفقرة (ب) من المادة (السادسة عشرة) تقول ...

لا يسوغ لأية دائرة حكومة او بلدية او شركة مسجلة ان تستخدم اي شخص مع علمها بانه مدين بدين زراعي، واذا تحقق لديها فيما بعد ان الشخص الذي استخدمته مدين بدين زراعي فعليها ان (تحجز) ثلث ذلك الدين طول مدة بقائه

في خدمتها وتدفعه لصاحب المزرعة تسديداً لدينه الزراعي [1] » .

ان هذا القانون ، قانون رجعي [2] نظراً لما فيه من تعسف بالفلاح وحقوقه غير انه لحسن الحظ لم تكتب له الحياة في هذه الربوع ولا يستعمل الا في حالات فردية شاذة ، لا لكون المزارعين لا يرغبون في تنفيذه بل لان تنفيذه بحذافيره يخلق لهم مشاكل لا تعود عليهم بالنفع والفائدة .

فما هي قيمة هذا الانسان في نظر نفسه على الاقل ؟ وما هو الشعور الذي يختلج في صدره عندما يرجع الى نفسه ويفكر في حياته هذه التي يحياها في هذه البقعة من الارض التي تدعى بالوطن ؟؟

وفي الحقيقة « ان [3] الشخص الذي يستغل ارضاً لا يملكها لا يقدم لها الخدمة التي تقي بها خصبها ونشاطها للاجيال المقبلة ، انما هو يستثمرها استثماراً ، فلقد قيل ان سحر ملكية الارض يقلب الصخر تبراً ، أعط الرجل ملكية ثابتة في صخر فيحوله الى جنة ، واعطه جنة ليستثمرها فيجعل منها ارضاً قاحلة » .

هذا وان لملكية الارض اتصالاً وثيقاً بناحيتين رئيسيتين هما دعامة كيان الامة ، المجتمع الريفي ، والثروة الزراعية ، ولو كتب للدعامة الاولى ان تحيا حياة اجتماعية معقولة تبعدها (الى حد ما) عن الاستغلال الاقتصادي اذن لوجدنا

---

(١) روى لي صديق (ان أحد اصحاب المزارع المعروفين قد اتصل به ان احد الفلاحين المدينين له والهاربين من خدمته ، موجود في بغداد ، فما كان منه الا الطلب من الشرطة لاستقدامه واسترجاع ما بذمته من دين . وبعد البحث عنه عثر عليه فجيء به وكان لا يملك سوى حمار يحمل عليه بعض الاسمال البالية . فلما قيل له انه لا يملك سوى هذا الحمار قال (انا ما اعرف لازم تبيعون الحمار وتعطوني ثمنه !!) ولقد بيع الحمار فعلا (بدينارين) اخذهما المزارع الكبير ثم اخلى سبيل الفلاح !)

(٢) واظهاراً لهذه الرجعية فيه ندرج فيما يلي هذه الملاحظة عن مصر « فان (المادة الاولى) من قانون رقم ٤ الصادر في سنة ١٩١٣ في مصر (اي الصادر قبل عشرين سنة من صدور قانون حقوق وواجبات الزراع رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣) تنص على ما يأتي : (... لا يجوز توقيع الحجز على الاملاك الزراعية التي يملكها الزراع الذين ليس لهم الا خمسة افدنة او اقل الا في حالات الدين الممتاز وغرامات المحاكم والنفقات الشرعية) هذا هو نص هذه المادة بينما القانون العراقي يوجب الحجز حتى على اجر الفلاح المدين مهما كانت اجرته زهيدة !!

(٣) (تراثنا الاجتماعي واثره في الزراعة) للاستاذ حليم نجار .

ثروة الامة الزراعية على غير ما هي عليه الآن ، ولما تعرضت المملكة الى الرجات والازمات الاقتصادية العنيفة، لأن النهوض بالريف كما قلنا يساعد على رفع مستوى هذا المجتمع بصورة عامة ويخلق طبقة وسطى تشعر بمكانتها وكرامتها وتتأثر بما يجري حولها ويمكنها من العمل برغبة وحماسة في سبيل زيادة الانتاج ما دام جهدها لا يذهب عبثاً واتعابها لا تذهب سدى !!

ان الذي يدرس حال الاراضي في العراق يجد ان اكثريتها اراضي اميرية صرفة لا تزال بوراً، بينما القسم الآخر موزع بين الشيوخ والرؤساء وبعض المتنفذين من ابناء المدن ، إذ يملك هؤلاء على قلتهم مساحات واسعة ...

(... ويرجع[1] سبب استيلائهم عليها الى ما قبل اربعين او خمسين سنة ، فقد تركت الدولة العثمانية العراق ، ووضع التصرف بالاراضي فيه على غاية ما يكون من الارتباك ، ففالبية الاراضي التي تعتبر (قانوناً) من الاراضي الاميرية غير المفوضة بالطابو (اي اميرية صرفة) إلا ان رؤساء العشائر والسراكيل كانوا يتصرفون فيها تصرف الملاك ، إذ انهم كانوا يبيعون هذه الاراضي ويرهنونها ويهبونها لبعضهم البعض ، ويتعاطون اوراقاً وسندات فيما يجرونه بشأنها من العقود والتصرفات ، وربما يكون ذلك لاعتقادهم بانها عائدة لهم توارثوها عن آبائهم .

ومع علم الحكومة بهذه التصرفات كانت تقبلها منهم وتتغاضى عنهم مقابل ما يؤدونه لها من خدمات ، كتحصيل حصة الحكومة ، وجلب الافراد الذين تطلبهم الحكومة من اتباعهم وتقديم العملة للسداد وتأمين وسائل الزرع وغير ذلك من الخدمة التي تسمى (بالسركلة) .

واصبح التصرف بنحو اربعة اخماس الاراضي المزروعة في العراق[2] لا يتناوله القانون ولا تسري اليه سلطة المحاكم ولا اتبعت فيه قاعدة ما .

ولقد رغبت الحكومة العراقية في الاستقرار لتحقيق الرقي الزراعي وصيانة الملكية الشخصية فأصدرت في سنة ١٩٣٢ (قانون تسوية حقوق الاراضي) رقم (٥٠)

---

١ — كتاب (احكام الاراضي) للاستاذ شاكر ناصر حيدر .

٢ — كتاب (بحث في كيفية التصرف بالاراضي والمسائل المتعلقة بذلك) السير ارنست داوسن.

لسنة ١٩٣٢) ثم استبدلته بقانون تسوية حقوق الاراضي رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٩ الذي جاء في الاسباب الموجبة لاصداره ما يأتي :

(... إن استقرار التصرفات الحقوقية وارتكازها على أسس ثابتة وصيانة الملكية الشخصية كان من أهم الغايات التي وضع قانون تسوية حقوق الاراضي رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ ، لتحقيقها حيث أنها وسيلة أساسية لرقي الزراعة وانتظامها وتقدم المملكة من الناحيتين الاقتصادية والعمرانية ...)

وكان من أهم واجبات ومهام التسوية الامور الآتية :

١ – تعيين صنوف الاراضي (اي انواعها) .

٢ – البت في عائدية الارض .

٣ – تثبيت الحقوق المتعلقة بالارض .

٤ – تحديد حدود الاراضي وتعيين مساحاتها .

تلك هي أهم الاغراض التي يسعى لتحقيقها قانون التسوية وهو كما يظهر يدعو الى اقرار وضع قديم ارتكزت اركانه على (الاقطاعية) . ولهذا فان تطبيقه في المناطق[1] التي تمت تسويتها ، كان مدعاة واعترافاً بنشوء ملكيات كبيرة بيد اشخاص لا يتميزون عن غيرهم بشيء إلا بالنفوذ !![2]

---

١ — لقد استطاعت لجان التسوية منذ ان شرع بتنفيذ قانون التسوية ان تنجز مهمتها في (٥٧ منطقة) حتى نهاية سنة ١٩٥٢ وذلك في ألوية (بغداد والموصل وكركوك واربيل وديالى والكوت ، والحلة ، والديم ، والبصرة ، والديوانية) .

اما المناطق التي لا تزال جارية فيها اعمال التسوية فمنها ما أوشك على الانتهاء ومنها ما قطعت فيه التسوية مراحل بعيدة وعددها (٧١) منطقة موزعة بين ألوية (بغداد والموصل وكركوك وأربيل والسليمانية وديالى والديم والحلة وكربلا والديوانية والبصرة والعمارة) .

٢ — مساحة الاراضي التي اجريت تسويتها حتى نهاية سنة ١٩٥٢ مقدرة (بالدونمات) :

الاراضي المملوكة	٢١٥٤١٠	دونم
« المتروكة	٢٤٩٨٠٧٨	«
« الموقوفة	٦٩٩٤١٧	«
« المفوضة بالطابو	١٠٣٠٥٠٧٩	«
« « بالزمة	٩٤٩٨٣٢٠	«
« الاميرية الصرفة	٣٧٥٩١٩٥	«

ولقد اشار معالي المرحوم السيد سعيد صالح في تقريره الذي رفعه الى وزارة الداخلية عندما كان متصرفاً للعمارة ، أشار الى مشكلة الاراضي بقوله :

(. . لما باشرت العمل في اللواء وصرت على تماس باحواله وقضاياه ، ظهر لي ان ما يبدو للبعيد عنه يحتاج الى رؤية في تصديقه لان اللواء صائر في كثير من حوادثه الفردية الى انحطاط تدريجي في زراعته من جراء ضعف القوة الانشائية ، وهو منغمر بحالة لا تختلف كثيراً عن الفوضى في شؤونه الاروائية ، وان فيه علاوة على ما تقدم تأخراً محسوساً في احوال اكثرية السكان الاقتصادية ، وترديا اجتماعياً وصحياً وخلقياً وتهذيبياً ، ومع سعة اراضيه فلا تزال عشائر كثيرة لاتملك حق التصرف بشبر منها !!) .

ثم يقول بعد ذلك (... ان ثلاثة ملايين وستماية وسبعة واربعين الف وسبعماية وثلاثة وتسعين دونماً ، المساحة العامة التي يسمح بها المتصرف للمستأجرين حسب الالتزام ويبلغ عدد الملتزمين لهذه المساحات الكبيرة (١٨١) ملتزماً منهم (٣٣) ملتزماً مدنياً و (١٤٨) ملتزماً من ابناء العشائر . فاذا ما قسمنا تلك المساحة الهائلة على هذا العدد الضئيل من الملتزمين يكون معدل ما يصيب كل ملتزم من هذه المساحة (٢٠١٥٣) دونماً .

وقدعمل معاليه احصائية وزع فيها هذه المساحة حسب التزام هؤلاء كما في الجدول الآتي :

المساحة		عدد الملتزمين	
من ١٢	دونماً الى ١٠٠ دونم	٩	ملتزمين
« ١٠٠	دونم « ١٠٠٠ «	٢٩	ملتزماً
« ١٠٠٠	« « ١٠٠٠٠ «	٩٣	«
« ١٠٠٠٠	« « ١٠٠٠٠٠ «	٤٢	«
« ١٠٠٠٠٠	« « ٤٠٠٠٠٠ «	٨	ملتزمين

ان هذه الدراسة وغيرها من الدراسات الاجتماعية التي اجريت في العراق او الاقطار الزراعية المختلفة تشير الى ضرورة تشجيع (الملكية الصغيرة) لانها خير

وسيلة لانقاذ البلاد من هذه الفوضى الاقتصادية .

وان هذا التدبير الاجتماعي بالامكان تطبيقه في العراق لان لدى الحكومة مساحات واسعة من الاراضي الاميرية الصرفة بالامكان توزيعها الى قطع صغيرة ومنحها لصغار الفلاحين شريطة ان تسعى جاهدة للقيام بمشاريع الري اللازمة لارواء الاراضي غير المزروعة .

وإذا ما ارادت الدولة ان يكون لها نظام اجتماعي واقتصادي قويم لا بد لها من النظر في هذا التدبير (لان [1] الدولة التي يكون سوادها الاعظم من الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً لا يمكن ان يكون لها نظام اجتماعي واقتصادي قويم ترتكز عليه بل بالعكس فحيث توجد هذه الحالة التي وصفناها ينخر السوس جسد الامة ويحول دون تقدمها وتطورها ! !) .

وفي الحقيقة إن هذه الفكرة الاصلاحية لم تغب عن المسؤولين في هذه البلاد فقد شرعت بعض القوانين الخاصة بهذه الناحية فلاقى قسم منها معارضة شديدة من ذوي (المصالح المركزة) فكانت نتيجته الفشل والاهمال وقسم آخر كان نصيبه الحياة ، ولكن في غير الجو الذي اوجدت من اجله بينما القسم الثالث اخذ طريقه السوي للاصلاح الاجتماعي ولكن هذا القسم ضئيل جداً ولا يفي بالمرام !

فلقد مات مشروع الخمسة افدنة ، وقامت مشاريع زراعية في اليوسفية والحويجة وابي غريب وغيرها فكانت - باستثناء حالات قليلة معدودة - مدعاة لتثبيت جذور الاقطاعية في البلاد .

اما المشروع الذي كان في الواقع خطوة موفقة وتجربة اجتماعية خطيرة فهو (مشروع الدجيلة) [2]

---

(١) « تراثنا الاجتماعي واثره في الزراعة » للاستاذ حليم نجار .

(٢) « اعتقد ان هذا المشروع يعتبر نموذجاً مجسماً ليقظة الحكومة العراقية وشدة اهتمامها وحرصها على رفع مستوى الحياة الريفية ... واعتقد ان هذا العمل الحكومي الباهر يعتبر افضل وسيلة عملية للنهوض بالريف العراقي »

من حديث للخبير الاقتصادي الزراعي المستر جونسون (جريدة الاخبار) ٧-٥-٩٥٠

وقد اهتمت الحكومة العراقية اخيراً بهذه المسألة الحيوية فقررت شمول قانون اعمار واستثمار اراضي الدجيلة لمساحات واسعة من الاراضي في مختلف الالوية العراقية .

ففي شهر مايس سنة ١٩٤٥ صدر قانون اعمار واستثمار اراضي الدجيلة رقم٢٣ لسنة ١٩٤٥ . ان اراضي هذا المشروع تقع في المنطقة الكائنة بين شط الغراف ونهر دجلة وتشمل مساحة قدرها (٢٥٤٠٠٠ دونم) تسقى سيحاً .

وهناك اراض اميرية متفرقة تبلغ مساحتها ما بين (١٣٥٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠ دونم) تقع ضمن حدود المشروع لا تسقى سيحاً بل يمكن ارواؤها بالواسطة . ولقد لاقى هذا المشروع زوبعة من المعارضة ولكن بدون جدوى ، لان اصرار المسؤولين ورغبتهم الصادقة في الاصلاح قد تغلبت على هذه المحاولات ، فقبل القانون ونفذ وهو سائر بانتظام ، لان ما جاء فيه من مواد جعلت المستثمر يتمتع بامتيازات اساسية وضرورية لاصلاح الريف .

فقد مكنته الملكية الفردية الصغيرة (التي انعمت بها الحكومة عليه) من الارتباط والاستقرار بالارض والشعور بواجب المحافظة عليها هذا من جهة ومن جهة اخرى رعاه القانون وفرض عليه تطبيق منهاج زراعي حديث في موطنه .

ويجدر بنا في هذا الصدد ان نستمع الى رأي احد الذين تولوا رئاسة لجنة هذا المشروع ، لان فيه كثيراً من الآراء الصائبة ، فها هو ذا الاستاذ ممتاز عارف[1] يقول :

« لقد مضت فترة طويلة سمعنا وقرأنا الكثير في خلالها عن القرى العصرية واصلاح الريف وانعاش الفلاح ولكن لم ينجز شيء من ذلك ولم نقف حتى الآن على مثال واحد لجهود فعالة بذلت في هذا السبيل . والسبب الرئيسي هو ان الذين كتبوا او حاولوا تأسيس القرى العصرية لم يعالجوا (النظام الاجتماعي) السائد في الريف من اساسه . فالقرية او الريف مجموعة من بيوت الفلاحين لا يهتم بجمالها او نظافتها او هندستها ، الا من كانت له علاقة وثيقة بها وبالارض التي حولها فالفلاح او ممتهن الزراعة المتشرد لا يعبأ بان تكون شوارع القرية مستقيمة او مشجرة او ان تكون بيوتها صحية جذابة ما دام هو ذلك الفرد المتنقل الذي لم يكن نظام معاشه مرتبطاً بأرض القرية . فأراضي الدجيلة هي البقعة الصالحة للقرى العصرية وهذا هو مجال العمل لتكوين العراق الجديد مفتوح امام الوزارات كافة !!

---

(١) من مقال له منشور في (مجلة عالم الغد البغدادية) عددها (٨) الصادر في نيسان سنة ١٩٤٦ .

فلتأت دائرة الزراعة باساليبها الحديثة وتعلم الفلاح الناشيء وعلى المعارف ان تسارع في تأسيس المدارس الريفية التي تلائم حالة السكان ومستواهم الاجتماعي . كما وان لدوائر الصحة وغيرها من مؤسسات الحكومة ميداناً فسيحاً للعمل الجدي المفيد في ارض بكر يخضع ساكنوها للأنظمة والتعليمات التي تصدرها الدوائر الرسمية عن طريق ادارة المشروع » . (١)

ثم يلخص لنا سعادته ما انتجته هذه الخطوة من نتائج بعد مضي ستة اشهر من الشروع بتنفيذها اذ يقول . . .

« لقد مضت ستة اشهر على هذه المدرسة الشعبية الاولى ولم يحدث ما يخل بالامن العام رغم كونها بعيدة عن مراكز الحكومة وقد تمثلت في صفوفها العشائر على اختلاف فروعها في لوائي الكوت والعمارة . . . ولا غرو فالانسان اذا شعر بان سبل العيش قد تمهدت امامه وبدأ يلمس موارد الانتفاع الذاتي مستقرة بين يديه وفي ارضه التي لا ينازعه فيها احد ولا يطرده منها احد فلا يمكن ان يفكر في النزاع او التعدي على الغير او الاجرام الا من كانت ظروفه المعاشية سيئة ، يضاف الى هذا سبب آخر هو ان محاولة الاخلال بالامن والنظام او عدم مراعاة التعليمات والاوامر عقوبتها (استرداد) الارض من صاحبها وهذه (العقوبة) سلاح يطبق على كل مخالف . وحكم هذه العقوبة سوف لا يبقي في اراضي الدجيلة

---

١ — وزعت اراضي المشروع على اساس (١٠٠ دونم) لكل مستثمر وقد نص بقانون رقم (٢٣) سنة ١٩٤٥ على كيفية زراعة هذه الوحدة (المعطاة له) والمحافظة عليها فقد نص على تطبيق منهاج زراعي يجب على المستثمر اتباعه والا اخذت منه الارض ، عليه ان يتبع في زراعتها التعليمات الآتية :

١ — يخصص (٥) دونمات لتتخذ بستاناً .

٢ — « (٥) دونمات لبناء دار له ومرعى لحيواناته .

٣ — « (٣٩) دونماً للزراعة الشتوية (٢٠) منها للحنطة و (١٥) للشعير و (٢) للكتان و (٢) للمخضرات الشتوية .

٤ — يخصص (٦) دونمات لزراعة القطن وما لا يزيد عن (٣) دونمات للسمسم ودونم واحد لزراعة المخضرات الصيفية .

٥ — يترك المساحة الباقية وقدرها (٤٥) دونم للسنة القادمة متبعاً في زراعتها نفس الاسلوب .

ملحوظة — لقد وزعت اراضي الدجيلة على (١٣١٧) وحدة وبلغ عدد سكان المنطقة زهاء (١٢ الف) نسمة بينما كان عددهم في اواخر مارت ١٩٤٦ لا يزيد عن (٩٠٠) نسمة .

غير الفئة الصالحة التي يعول عليها في تأسيس الريف العراقي الجديد » .

ومما لا شك فيه ان هذا المشروع من المشاريع القومية الهامة يستحق واضعوه ومنفذوه كل تقدير واحترام نرجو ان يسير المسؤولون على خطاهم فيكثروا من امثاله ما دامت الاراضي الاميرية واسعة ومادامت مياه الرافدين تنساب الى البحر عبثاً ! ! لان تشجيع الملكية الصغيرة ونشرها في البلاد بجلبة للعمران في القرى والارياف وتساعد على رفع مستوى الفلاح المادي والفكري !

هذا والظاهر ان الحكومة العراقية تريد ان تحقق امثال هذا المشروع وترغب في ذلك فهي من اجل ذلك تسعى جاهدة للاستفادة من آراء الخبراء والاخصائيين واللجان . ولعل السنوات القادمة (١) ستكون حافلة بها اذا توفرت الرغبة الصادقة في تحقيق آراء هؤلاء الخبراء او هذه اللجان !!

ولقد كان المسيو موزي (رئيس الاتحاد السويسري السابق) (٢) آخر هؤلاء الخبراء الذين استدعتهم الحكومة العراقية لدراسة (احوال العراق الاقتصادية والمالية) وكان اهم ما جاء في تقريره الذي رفعه الى وزارة المالية ، ما يتعلق بالملكية الصغيرة

فقد نصت ملاحظته الرابعة في تقريره على ما يأتي :

« . . . وقبل ان نبحث عن كيفية ايجاد المال اللازم لتنفيذ هذا البرنامج الواسع نود ان نشير الى بعض الملاحظات الخاصة بالملكية العقارية وبعض التغييرات التي نرى من المناسب إدخالها في هذا الشأن وذلك يجعل الشعب العراقي (اكثر تعلقاً) في ارضه ، فالوسيلة الكبرى هي مضاعفة الملكيات العقارية الصغيرة والمتوسطة .)

---

(١) تنادي جميع الاحزاب والهيئات السياسية بضرورة تعميم الملاكية الصغيرة . فقد اعلن فخامة السيد نوري السعيد في (ميثاقه الدستوري) الذي اذاعه بتاريخ ١٩٤٩/٨/٢٨ عن ضرورة (ايجاد مشروعات ري واسعة النطاق وتشجيع سياسة تأسيس الشركات التعاونية والملاكية الصغيرة في الاراضي الاميرية الحالية التي تستصلحها تلك المشروعات واعطاء المسكونة بالعشائر من تلك الاراضي الى سكانها)

(٢) لقد وجهت الدعوة لفخامته وحضر العراق في شتاء ١٩٤٩ وبعد ان مكث فيه حوالى الشهر درس فيه الاحوال المالية والاقتصادية رجع الى سويسرا وبعث بتقريره المشار اليه اعلاه ضمنه آراءه المختلفة في كيفية العمل على اصلاح احوال العراق الاقتصادية والمالية .

ان اراضي العراق شاسعة واسعة حتى لتستطيع ان تكفل اعاشة (١٥–٢٠) مليون نسمة بينما عدد السكان الآن (٥ ملايين) واذا ما جزئت (الارض المملوكة للدولة كان ذلك يسمح تدريجياً بتكون ملكيات صغيرة لا عدد لها) .

كما ان الطلب الذي تقدمت به الحكومة الى بنك الانشاء والتعمير الدولي لاقراضها مبلغاً كبيراً من المال دليل على رغبتها في انجاز مشاريع الري الهامة امثال بيخمه ووادي الثرثار ودوكان وسد ديالى وغيرها من المشاريع المفيدة ، ثقة منها بأن انشاء هذه المشاريع سيحيي مساحات واسعة من الاراضي الاميرية الصالحة للزراعة ويضمن الرفاه الاقتصادي لاكثرية سكان البلاد . ولا تزال المخابرات والمحاولات جارية بهذا الشأن (١) .

وقبل ان نختم هذا الفصل نرى ان الحل الطبيعي لعلاج الوضع الاقتصادي والتخلص مما يجره من مشاكل الفقر والجهل والمرض القيام بالخطوات الضرورية الآتية :

١ – اصلاح الاراضي البور وتوزيعها مع باقي الاراضي الاميرية الصرفة على صغار الفلاحين على غرار ما جرى في توزيع اراضي مشروع الدجيلة .

---

(١) عقدت الحكومة سنة ١٩٥٠ اتفاقية مع بنك الانشاء والاعمار الدولي بقرض قدره (١٢،٨٠٠،٠٠٠) دولار وقد خصص هذا المبلغ في حينه لانجاز مشروع وادي الثرثار وانشأت مجلساً للاشراف على المشاريع الرئيسية اسمته (مجلس الاعمار) ولكن تطورات الظروف العالمية المفاجئة مكنت العراق من الحصول على ٥٠ ٪ من واردات النفط بموجب الاتفاقية الجديدة التي عقدت في ٣ شباط عام ١٩٥٢ وتقرر ان تكون ٧٠ ٪ من واردات النفط تحت تصرف مجلس الاعمار للقيام بالمشاريع الرئيسية التي تؤدي الى انهاض البلاد كمشاريع الري واصلاح الاراضي واقامة الجسور والسدود وانشاء الطرق والمستشفيات وتنظيم شؤون الماء والكهرباء في كافة انحاء القطر الى غير ذلك من الاعمال التي القيت على عاتقه . وقد وضع للمجلس مشروع خمس سنوات ينتهي في عام ١٩٥٦ وقد اجريت مناقصات عالمية للمشاريع الكبرى امثال الثرثار ودوكان وبيخمه والعمل جار لتحقيق دراسة وانجاز المشاريع الاخرى . واذا ما جرى العمل بجد ونشاط واخلاص فسيكون بالامكان الترفيه عن السكان لا سيما اهل الريف بتوزيع الاراضي عليهم واعطائهم المساعدات اللازمة لضمان عملهم الزراعي .

٢ – المحافظة على الملكية الصغيرة (١) هذه من التضاؤل ومنعها من التفتت والتقسيم بالميراث او التصرف .

٣ – وضع حد اعلى للملكية الزراعية الكبيرة على ان يطبق ذلك على المستقبل وفرض ضرائب تصاعدية عليها .

٤ – فرض ضرائب مباشرة على الارض حسب مساحتها وحسب قابلياتها الانتاجية لانه كما يقول الرئيس موزي « ليس من الانصاف ان يدفع المستهلك الضريبة على شراء الحاصلات الزراعية في حين ان المالك الذي يحصل من ارضه على هذه الحاصلات لا يدفع ضريبة بالمرة . وليس من العدل كذلك ان يؤدي مالك

---

(١) لقد خطت الحكومة العراقية خطوات نحو الاصلاح جيدة مشكورة ، فقد طالبنا منذ عام ١٩٥٠ في الفقرة السابقة ، بضروره توزيع الاراضي على صغار الفلاحين على غرار مشروع الدجيلة وها هي ذي الحكومة تهتم بالامر بعد ان لمست النجاح الذي حالفها في مشروع الدجيلة فاصدرت قانون (اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة في العراق) رقم (٤٣) سنة ١٩٥١ . وقد اعتمدت في مشروع الخمس سنوات مبلغ (٣،٤٥٠،٠٠٠) دينار لاحياء الاراضي الزراعية ذات المشاريع الصغيرة لغرض توزيعها على الفلاحين وتنفيذاً لذلك اصدرت نظام (اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة) رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٢ الذي تحددت بموجبه صفات الشخص الذي تمنح له الارض والشروط اللازمة فيه والواجبات المترتبة عليه .

اما الاراضي التي ستقوم اللجنة بتوزيعها على المستحقين فقد قسمها القانون الى اربعة اصناف .

أ — الاراضي السيحية ويمنح المستثمر منها (١٠٠) دونم فقط

ب — » المطرية » » » (٤٠٠) » »

جـ — » الصخرية » » » (٢٠٠) » »

د — » التي تروى بالمضخات وهي قسمان (١) الاراضي التي تروى بالضخ العالي يجوز اعطاؤها بالايجار او تفويضها بمساحة لا تزيد عن (٥٠٠) دونم (٢) الاراضي التي تروى بالضخ الواطي بمساحة لا تزيد عن (٢٠٠) دونم .

وهكذا نرى ان الحكومة قررت توزيع الاراضي الاميرية الصرفة على غرار ما جرى في الدجيلية . وقد قطعت شوطاً بعيداً في توزيع الاراضي على المستحقين وهي سائرة في توزيع ما يتوفر لديها من الاراضي التي تصلح للزراعة او التي تستصلح او ينشأ فيها مشاريع ري مساعدة على ذلك فقد قامت بالخطوات التالية :

ا — وزعت (٤٥٠) قطعة استثمارية مساحة كل قطعة (٥٠) دونم في بزايز اللطيفية .

ب — وزعت (٣٦٦٨) وحدة في منطقتي الشمال وسنجار من لواء الموصل مساحة كل وحدة (٣٠٠) دونم .

العقارات المبنية في المدن ضريبة على بدل الايجار الذي يتقاضاه في حين ان مالك الارض الزراعية يبقى في منجاة من الضريبة ، مع العلم ان اغلب ملاكي الاراضي لواسعة قد اقتنوها مجاناً » .

٥ — ان وضع بلادنا لا يساعد على نزع الملكية نزعاً تاماً وتوزيع الاراضي بين الفلاحين كما حدث في البلدان الزراعية الاخرى ، بل بامكان « السير (١) بخطوات تدريجية مع الملكيات الكبيرة بالاستفادة من كل فرصة تعرض لزيادة الملكيات الصغيرة. فمثلاً عند وفاة احد كبار الملاكين تقسم اراضيه ، اذا زادت مساحتها على حدّ معين ، بين جميع اولاده وليس ما يمنع من تفضيل الذكور في التقسيم ولكن دون ان يؤدي ذلك الى حرمان الاناث » .

٦ — استرجاع الاراضي التي يتركها اصحابها لعدد معين من السنين من غير

ج — وزعت (٥٣٦) وحدة في ناحية الشورة في الموصل على اساس (٣٠٠) دونم لكل وحدة .

د — اختارت الوجبة الاولى من مستثمري مشروع المسيب الكبير وعددهم (٨٠٠) مستثمر ووزعت عليهم وحداتهم على اساس (٥٠) دونم لكل وحدة .

هـ — وزعت (٢٠٥) وحدة للمستثمرين من اراضي الجازية وام الطليان على اساس (٥٠) دونم لكل وحدة .

و — وزعت (١٠٠) وحدة في ابي غريب على اساس (٣٠) دونم لكل مستثمر .

ز — وزعت (٣١٩) وحدة في الحويجة في كركوك على اساس (٧٠) دونم للوحدة .

ح — وزعت (٣٥٤) وحدة في اراضي شهر زور في السليمانية على اساس (٧٠) دونم .

هذا وان رئاسة اعمار واستثمار الاراضي الاميرية عاكفة على اختيار مستثمري اراضي الزيدية والكرمة وتتمة مشروع ابي غريب والمسيب الكبير ومشروع مخمور في لواء اربيل وغيرها من الاراضي التي تتوفر لها ومما لا شك فيه ان هذه الخطوات الجريئة عمل جبار تشكر عليه الحكومة ولكن الذي يخشى منه ان يقف الامر عند حد توزيع الارض بتسجيل اسم المستثمر واذاعه اسمه فقط إذ لابد من قيام الحكومة بالاضافة الى ذلك بشد ازر هؤلاء المستثمرين ومساعدتهم مادياً وتسهيل المكائن والآلات الزراعية لهم وتوفير المياه اللازمة للزراعة وما الى ذلك من الامور الحيوية لبعث النشاط في نفوس هؤلاء المواطنين . ولنا وطيد الامل بان يستغل المسؤولون الفرص ويستفيدوا من واردات النفط في الترفيه عن هذه الاكثرية ليعم الرخاء والرفاه العراق باجمعه فيما بعد .

(١) تقرير الرئيس موي ايضاً .

زرع او استغلال ، واخذ بالمبدأ المعتدل الذي يجيز للحكومة التملك بالبدل العادي كلما تجاوز الملك مقداراً معيناً من الافدنة .

٧ – ان تقوم الدولة باعمال الري الضرورية وتكفل للفلاحين الحصول على الوسائل اللازمة للاستفادة منها ولزراعة الارض على اسس سليمة حديثة .

٨ – سن تشريع يجيز بيع اراضي [١] الاوقاف المخصص ريعها للأغراض الخيرية ويستثمر ثمنها في مشروعات اقتصادية وعمرانية .

٩ – يكون للحكومة حق الشفعة في شراء ما يعرض للبيع من الاراضي الزراعية لتبيعه بالتقسيط على صغار الزراع .

١٠ – وضع تشريع خاص بالفلاحين الذين يشتغلون في الزراعة اسوة بقانون العمال ، واعادة النظر بكافة الضرائب التي تفرض محلياً على الفلاحين ووضع حد أدنى لما يجب ان يتقاضاه الفلاح من اجور .

المشاكل الاجتماعية

... لو فرضنا (على اعتبار ما سيكون) ان مشكلة الاراضي في بلادنا قد حلت على وفق ما دعا اليه الاقتصاديون والمصلحون الاجتماعيون ، بتوزيع الاراضي الاميرية على صغار المزارعين ، وتنفيذ ما جاء في المقترحات المارة الذكر ، فهل باستطاعتنا القول ان المشكلة الاجتماعية المعقدة قد حلت ؟؟ كلا ! !

لأن الاراضي وحدها ليست العامل الاساسي في هذا الباب بل لا بد لأجل الاستفادة منها عن طريق زراعتها من عاملين اساسيين [٢] :

اولاً – الناحية العلمية في الزراعة وما تنطوي عليه من اعمال واساليب ، ويدخل تحت هذا العامل الارض والادوات والنباتات والحيونات التي يستخدمها الانسان وطرق العناية بها .

ثانياً – العامل البشري الذي بواسطته ترتقي الزراعة وبه تتأخر فهو الذي

---

(١) كتاب (الريف ومشكلاته) للدكتور ابراهيم عازر .

(٢) من كتاب (تراثنا الاجتماعي واثره في الزراعة) للاستاذ حليم نجار .

يرتفع بالفن الزراعي الى اعلى درجاته او ينحط به الى ادنى دركاته .

هو الفلاح الذي بسبب انحطاطه انحطت الزراعة وتداعت أركانها ، والذي لأجل رفاهيته ورفع مستوى معيشته نسعى وراء الاصلاح الزراعي وننشده !

ونحن مفتقرون الى هذين العاملين جد الافتقار ؟ فان زراعتنا متأخرة جداً وتحتاج الى اصلاح عام شامل .

ولا بد كحل عملي من الاهتمام بالحلول والمقترحات المتعلقة بالمشاكل الآتية :

اولا — مشكلة التعليم

. . . ان الشعب الجاهل لا يستطيع ان يتعلم الطرق الزراعية الحديثة بسهولة . فلا بد من العمل على تعليمه وتثقيفه كي يتسنى له تقبل المعلومات الزراعية هذه بأسهل وافضل الطرق .

(لان [٢] نجاح الزارعة يتوقف على عقلية الفلاح ومستواه الاجتماعي اكثر مما يتوقف على خصب التربة وجودة الطبيعة . ان ارضنا الخصبة وانهرنا المتدفقة وما نشاهده في الوقت نفسه من فساد زراعتنا ونقص في انتاجنا لهو اكبر شاهد على ما نقول . . .

إذن فلنفتح عين الفلاح قبل ان نفتح له طريقاً ، ولنصقل عقله قبل ان نصقل محراثه ، ونهذبه قبل ان نشذب الشجرة ، وننعشه قبل ان ننعش الزراعة !!

لان عقلية الفلاح هي اهم عقبة في سبيل النهضة الزراعية ! !)

وفي الحقيقة ان فلاحينا لا يزالون يتبعون طرقاً زراعية بدائية ، لا يعنون باستغلال الارض استغلالاً اقتصادياً ، ومع ان عوامل هذا الوضع كثيرة إلا ان التعليم كما قلنا عامل من العوامل الفعالة التي من شأنها ان تساعد على اصلاح حالهم !

وان هذه الغاية تتحقق عن طريق نشر المدارس الريفية والقروية التي يجب ان يكون هدفها العمل على خلق جيل جديد يشعر بذاته ويدرك حقيقة المواطنة الصالحة ، فما دامت التربية الحديثة تهدف الى تهيئة الفرص والظروف لاظهار ماهو

(٢) (تراثنا الاجتماعي واثره في الزراعة) للاستاذ حليم نجار .

كامن عند الاطفال من كفايات واستعدادات فانه لا مناص من ان تستمد هذه المدارس مادتها من المحيط الريفي نفسه ولا بد من بذل الجهود الممكنة لتقريب الصلة بين التعليم والمقتضيات الريفية .

فلقد جاء في تقرير البروفسور ا. هملي (الذي كان مستشاراً لوزارة المعارف العراقية في اوائل سني الحرب العظمى الثانية) قوله ...

« لا بد من ان تبذل كل الجهود الممكنة لاصلاح التعليم (٢) الريفي القروي وتقريب الصلة بينه وبين حاجات القرى . وينبغي ان تنشأ المدارس الريفية في محيط ريفي ، وان تلحق بكل مدرسة منها ارض صالحة للزراعة يعمل منهجها على أساس ان القرية هي الهدف الرئيسي الذي تستهدفه المدرسة . وانني اوصي بأعادة النظر في كل المناهج الدراسية والكتب المدرسية والخاصة بالمدارس الريفية . على ان تكون دروس الزراعة أبرز مواضيع منهج الدراسة في المدارس الريفية . اما تحسين المحيط القروي فيجب ان يكون الفكرة الاساسية في هذا المشروع !! »

واننا اذ ندعو الى نشر التعليم في الريف ومكافحة الامية فيه نرى ان تبذل العناية في تعليم الراشدين والاطفال سواء بسواء ، لان حاجة البلاد الحقيقية هي حاجتها الى فلاحين متعلمين ! !

لقد تطرقنا في فصل (مشكلة التعليم الريفي) في الكتاب الاول الى المدرسة والمعلم ، وبينا حال الاولى وشرحنا سوء وضع المعلم من الناحيتين المادية والمعنوية ، فظهر لنا اننا لا نستطيع ان نجني الثمار الجيدة منها . فلأجل ان يأخذ التعليم الريفي سبيل النجاح لا بد من نشر المدارس الحديثة والتي تتوفر فيها اللوازم والادوات

(١) (التعليم الريفي وما يرجى منه) للاستاذ حسن احمد السلمان .

(٢) لقد عددت حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية التي انعقدت في القاهرة يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٠ ، بعض صفات المدرسة الريفية فاكدت على ان من المستحسن توكيد مبدأ المساواة في التعليم بين ابناء الريف وابناء المدن وينبغي ان يبدأ التعليم الاساسي فيهما (القرى والمدن) في سن واحدة ثم انه ليست المدرسة الريفية في القرية مدرسة اطفال فقط انما هي ايضاً مركز ثقافي واجتماعي لجميع اهل القرية يتعلم فيها صغارهم في النهار ويثوب اليها كبارهم في المساء وتكون مكتبتها وقاعاتها وملاعبها ميادين للدراسة والمطالعة ولالوان النشاط المختلفة التي يحتاج اليها القرويون رجالهم ونساؤهم في اوقات جدهم وراحتهم !

الضرورية لسير التعليم . وان يلحق بها كما قلنا الحقول الزراعية ودور بسيطة لسكنى المعلمين والمعلمات .

فلقد قلنا ان من اسباب فشل التعليم الريفي عندنا هو عدم رغبة المعلمين في الخدمة في مدارس الريف نظراً للصعوبات التي يلاقونها فيه ومشكلة السكن من اهم هذه الصعوبات .

فمن الضروري جداً تأمين هذه الناحية للمعلم (١) الريفي ، لان عمله اشق من عمل نظرائه في المدن لانه يعيش في وسط صغير متأخر في كل شيء ، فلكي نضمن تحقيق الاهداف التي يهدف اليها التعليم الريفي لا بد للدولة من ان تقف منه موقف المساعد ، الحريص على راحته ومن اللازم ان ترعى شؤونه وتهتم به ، لانها قد انتدبته للقيام بمهمات صعاب شأنه في ذلك شأن الجندي المرابط في الثغور فاذا لم يلمس عناية المركز به وبمصالحه ، تضاءلت حماسته وضعفت همته ! !

فلا بد من تمييزه عن غيره من المعلمين ومنحه بعض الامتيازات المشجعة له على العمل في ذلك المحيط . وأساليب هذا التشجيع كثيرة لا تخفى على المسؤولين الراغبين في خدمة هذا المعلم .

ومن وسائل هذا التشجيع ضرورة السماح (٢) للمعلم الريفي في استغلال المزرعة الملحقة بالمدرسة والاستفادة منها ، لان هذه المزرعة التي يسمح له باستغلالها ستصبح مزرعة نموذجية في القرية ، تكثر فيها الانواع الصالحة من النباتات وتجري عليها التجارب الزراعية المجدية ، واليها يتردد الفلاحون لمشاهدة الاعمال الزراعية الفنية ومنها يتعلمون استعمال الآلات الزراعية الحديثة .

ومما لا شك فيه ان هذا الامتياز او بالاحرى هذا السماح يرغب كثيراً من

---

١ — مما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد هو ان وزارة المعارف قد احست بهذه الناحية وابدت رغبتها في العناية بالمعلم القروي وتشجيعه فعندما اصدرت قانون الخدمة التعليمية رقم (٢١) سنة ١٩٥١ وضعت فيه بعض المواد التي ترفه بها عنه كمنحه مخصصات اضافية للسكن تبلغ ربع راتبه او مخصصات عن اشتغاله في المناطق الموبوءة . وبالاضافة الى ذلك فان وزارة المعارف قد طلبت من مجلس الاعمار انشاء دور لسكنى المعلمين والمعلمات ملحقة بالمدارس الجديدة التي قام ويقوم المجلس بانشائها سنوياً .

(٢) لقد طبقت هذه الطريقة في تركيا فأثمرت ثمراً شهياً !..

المعلمين في العمل في الريف والبقاء فيه مدة طويلة ، فلا بد من انشاء ادارة خاصة في وزارة المعارف مسؤولة عن تشجيع هذه المزارع المدرسية وتمويلها بالتعاون مع مديرية الزراعة العامة ، لانها خطوة عملية للاصلاح الزراعي علاوة على ما فيها من فوائد مادية للمعلمين .

... هذا ولما كانت المدرسة هذه ستكون الوسط الاجتماعي الموجه في الريف ، واليها يستند في ارشاد السكان والعمل على رفع مستواهم الاجتماعي فلا بد من العمل على الاستفادة من الاذاعة في تحقيق هذه الغاية ، وهـــذا لا يتأتى الا عن طريق تشكل لجنة خاصة للاشراف على (تنظيم الشؤون القروية) تضم بعض الاخصائيين الاجتماعيين وذوي الخبرة باحوال الريف ومشاكله والمربين ، كي تنظم البرامج الريفية الخاصة التي تهدف الى تنوير أذهان اهل الريف في مختلف الامور والمواضيع التي لها مساس في حياتهم الاقتصادية والصحية والثقافية والاجتماعية ، وارشادهم الى العمل المنتج المفيد فاذا ما تشكلت هذه اللجنة على الوجه الأتم ، يبدأ في (الاذاعة القروية) ولكي تكون نتائجها مثمرة لابد من العمل على تزويد كل مدرسة[1] قروية بآلة (راديو)و(بطارية) (في حالة عـــدم وجود الكهرباء) لتساهم المدرسة في مساعدة الاذاعة على سهولة ايصال الارشادات والمعلومات عن طريق المعلمين .

وعلى الهيئة المشرفة على (الاذاعة القروية) توزيع برامج الاذاعة المخصصة لمدة اسبوعين او اسبوع تدرج فيها خلاصة عن كل موضوع وترسل للمدارس الريفية كي يتسنى للمعلمين معرفة ما سيذاع مقدماً والاستعداد للاجابة عما ستثير هـــذه الموضوعات من مشاكل وأسئلة من قبل الفلاحين[2] !!

ويستحسن ان يتألف البرنامج الاسبوعي لهذه الاذاعة من تلاوة آي الذكر

---

(١) من الغريب جداً ان تغفل وزارة المعارف هذه الناحية اليوم في الوقت الذي كانت فيه معظم مدارس القرى مزودة باجهزة الراديو والبطاريات منـــذ عشر سنوات ولذا فنحن نهيب بالمسؤولين في وزارة المعارف الالتفات الى هذه الناحية وشراء هذه الاجهزة مـــع العلم ان هناك اجهزة رخيصة الثمن لا يتجاوز ثمن الراديو الواحد العشرة دنانير وقد علمت انه صنع خصيصاً لهذه الغاية ويسمى (راديو الملايين) فهل فكر جدياً بهذا الامر لتقوم المدرسة الريفية كما يجب ؟ ارجو ان يتم ذلك في المستقبل القريب !!

(٢) (قضية الفلاح) للسيدة ابنة الشاطىء

الحكيم والارشاد الزراعي والصحي والاقتصادي والديني ومن الاغاني الريفية والقصص المسلية والتمثيليات المحلية ، كل ذلك بلغة سهلة واضحة مقبولة لدى القرويين ! واعماماً للفائدة وتيسيراً لمهمة المدرسة والاذاعة في الريف يستحسن بهيئة (الاذاعة القروية) ان تصدر جريدة [1] نصف شهرية باسم (جريدة القرية) تنشر فيها كل ما يتعلق بشؤون الحياة الريفية وكل ما يساعد على رفع مستوى الحياة فيها ، كل ذلك باسلوب بسيط وبحروف اكبر من حروف الجرائد اليومية .

لقد ذكرنا كل ما يتعلق بنشر التعليم والارشاد والتوجيه في الريف وبقي علينا ان نقول ان الريف مفتقر الى المكتبات العامة . وبالنظر الى كثرة القرى والارياف في البلاد فانه يصعب تأسيس هذه المكتبات في جميعها فتفادياً لذلك يجب العمل على انشاء (المكتبات السيارة) التي يجب ان تزوّد باهم الكتب والنشرات والكراريس المكتوبة بلغة سهلة . على ان تقوم هذه المكتبات بزيارة مختلف القرى لتساعد المدرسة على فتح اذهان القرويين وتوسيع مداركهم .

كما ان ايصال (السينما) الى الريف وعرض الافلام الثقافية والصحية والزراعية ضرورة لازمة ، لذا لا بد من التفكير بايجاد (سينما الشعب) السيارة لتؤدي رسالتها الثقافية الهامة ايضاً .

واخيراً فان الاستفادة من الصور الرمزية الكبيرة التي توضح للقرويين شرور الجهل واخطار المرض ، وتحملهم على تجنب مصادر هذه الآفات الخطيرة . ان نشر هذه الصور يساعد على تنوير أذهان القرويين ويحملهم على العمل بنصائحها .

هذه هي افضل واضمن الطرق الملائمة لرفع مستوى سكان الريف الثقافي والذي بدوره يؤدي الى رفع مستواهم الاجتماعي فالصحي فالاقتصادي . فاذا ما رغب

---

(١) في المناجلة التي دارت بقاعة يورث التذكارية في ١٩٥٠/١٢/٨ ضمن برنامج نظمه قسم الخدمة العامة بالجامعة الاميركية بالقاهرة في موضوع (الاصلاح الاجتماعي في الريف المصري) اشار الدكتور احمد بك زكي الى ضرورة وجود صحافة ريفية اقليمية تهتم بقضايا الريف والفلاحين .

واشار الدكتور مظهر سعيد قائلا ان تركيا عالجت مشكلة الامين والصحافة الريفية بنظام مؤسسات بيوت الشعب فقامت الحكومة بتشجيع الكتاب على اصدار صحف خاصة ومحلية وحتمت على بيوت الشعب الاشتراك فيها فيشترك كل بيت في صحيفة مدنية عامة وصحيفة اقليمية .

وهذا ما دعونا اليه قبلا فعسى ان تقوم مديرية القرى والارياف العامة بهذه المهمة في القريب العاجل !

المسؤولون حقاً في ذلك لا بد لهم من العمل على تحقيق هذه الخطوات، يساعدهم في ذلك الجمعيات والمؤسسات الخيرية والاجتماعية التي تهدف الى تحقيق هذه المستويات.

وقبل ان نختم هذا الفصل يمكننا تلخيص هذه المقترحات بما يأتي :

١ – ضرورة الاكثار من فتح المدارس القروية في البلاد وتزويدها بكافة اللوازم التدريسية والكتب والقرطاسية على ان يلحق بها بيوت خاصة لسكنى المعلمين، وحقل زراعي لاتقل مساحته عن خمسة أفدنة يسمح للمعلم باستغلالها لنفسه.

٢ – ضرورة وضع برنامج (١) خاص بالتعليم الريفي يختلف عن منهج الدراسة في المدن مع ضمان وحدة الهدف العام.

٣ – ضرورة تنظيم معاهد اعداد معلمي الريف وجعلها صالحة لاعداد معلمين يتميزون بعدة مزايا اهمها :

الصحة والشخصية المؤثرة، والخلق الرضي والرغبة للعمل في الريف والاندفاع لخدمته، والقدرة على مسايرة الحياة العلمية والاجتماعية في جو القرية او الريف.

٤ – ضرورة منح معلمي الريف بعض الامتيازات المشجعة لهم على العمل والبقاء في الريف.

٥ – العمل على افهام بعض الشيوخ والرؤساء بضرورة مساعدة المدرسة وعدم عرقلة سيرها لانها المحيط الاجتماعي الذي يخدمهم ويخدم وسطهم.

٦ – ضرورة تشكيل هيئة فنية تتفرع عن (مجلس Board خاص) للاشراف على تنظيم حياة الريف، مهمتها العمل على الارشاد والتوجيه ونشر الثقافة متوسلة بالوسائط الآتية :

---

١ – اكدت حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية على هذه الناحية فرأت ان يكون منهج المدرسة الريفية مستوحى من حياة الريف وحاجاته ومشكلاته ومن مقتضيات حياة الامة ومكانتها في العالم وان يناسب هذا المنهج عقول الاطفال واستعداداتهم النفسية مراعياً فروقهم الفردية مستغلا نشاطهم افراداً وجماعات.

وان يتألف من موضوعات الثقافة الروحية والتربية القومية والاجتماعية والثقافة العلمية والعملية وموضوعات الثقافة الفنية والنشاط اللامنهجي.

ويجب ان يلاحظ في المنهج الريفي الاساسي للكبار عدم الاختلاف عما هو في تعليم الصغار إلا في ملاحظة النضج العقلي. وان يتحاشى المنهجان ان يكونا مجرد تلقين للمعرفة. كما يجب ان يضمنا وحدة الامة ووحدة اتجاهها.

أ ـ الاذاعة .
ب ـ جريدة القرية .
ج ـ المكتبة السيارة .
د ـ سينما الشعب .
هـ ـ المحاضرات الدورية المحلية .
و ـ الصور الرمزية .
ز ـ المسرح الشعبي .
ح ـ المعارض .

ثانياً ـ المشكلة الصحية

.. قلنا في فصل (الوضع الصحي) في الكتاب الاول (اننا لا نستطيع ان نقضي على عوامل المحيط التي تساعد على توسع خطر الامراض وانتشارها مالم نعالج وضع السكان الاقتصادي ، لان تحسن الاحوال الاقتصادية كفيل بان يحمل الحكومة والافراد على تحسين اوضاعهم الصحية ، لانها تؤدي الى رفع مستوى دخل الافراد ، وان العامل الاقتصادي هو العامل الهام الذي يرسم حدود الحالة الصحية للسكان) .

وما دمنا في الفصول المتقدمة قد افترضنا ان (مشكلة الاراضي) المستعصية قد تهيأت لها الظروف فحلت عقدتها ، وانتشرت في ارجاء البلاد الملاكية الصغيرة وامتدت اليها يد الثقافة والارشاد محطمة اوكار الجهل وبؤر الخرافات مستعينة بالوسائل التربوية والاجتماعية الحديثة ، فما الذي يجب عمله بعد هذا الفرض لرفع المستوى الصحي في الريف والقضاء على الامراض التي تفتك بسكانه فتكاً ذريعاً ! (١)

(١) صرح سعادة الدكتور هاشم الوتري عميد الكلية الطبية الملكية لجريدة الزمان البغدادية في اوائل تشرين الاول لسنة ١٩٤٩ حين عودته من جنيف حيث عقد مؤتمر الصحة الاقليمية للشرق الاوسط قائلا :

« ... لقد قدمت للمؤتمر بياناً مسهباً عن الوضع الصحي في العراق بينت فيه بان (٥٠ الف) شخص يموتون سنوياً بسبب الملاريا وما تولده من آفات كالتشمع في الكبد والقرح والاسقاط والعقم والتدرن الخ » .

ان على الدولة في هذه الحال ان تبذل الجهود المثمرة لمكافحة الامراض الخطيرة والامراض (١) التي تدخل في حساب الدولة محاربتها وتلزم بمعالجتها تلخص فيما يأتي:

اولاً - الامراض المتوطنة ... لانها امراض تصيب غالبية السكان لتوطنها في اكثر بقاع الدولة، ولانتشارها وصعوبة نجاة اي فرد منها (كالبلهارزيا والانكستوما، والملاريا والدزانتري والرمد الحبيبي والبلاجرا)

ثانياً - الامراض (الوراثية) الخطيرة التي تنتقل بين ابناء الامة ويتوارثها الجيل الجديد عن آبائه واجداده فيكثر عدد البلهاء والمعتوهين والمصابين بالعاهات كما ترتفع نسبة الوفيات بين الاطفال ومثالها (الزهري) والبجل

ثالثاً - الامراض التي تطول وتمتد مدة علاجها فترغم المصاب على ترك عمله ومصدر رزقه فلا يجد ما يقوم بعلاجه وبقوت عائلته (كالسل والسرطان) .

رابعاً - الامراض الوبائية التي تنتقل بالعدوى بسهولة وينتشر المرض بسرعة فيصاب بها عدد عظيم من السكان في وقت واحد، واذا لم تحترس الدولة، اهلك الوباء جميع السكان (كالكوليرا والتيفوئيد والطاعون) .

خامساً - ان ترتفع نسبة الوفيات في الاطفال الى درجة توقف نمو عدد السكان سواء كانت الوفاة عند الولادة أو في السنوات الاولى التالية لها !! .

للعراق في هذه الامراض وغيرها نصيب كبير لا سيما مع سكان الريف المبتلين بالامراض التي تأتيهم عن طرق شتى، تأتيهم عن المياه الملوثة القذرة التي يشربونها، عن الجراثيم التي تتوالد في البرك والمستنقعات واكوام الزبل والفضلات !!

فلكي تكون معالجة هذه الامراض فعالة ومقاومتها نافعة يجب القضاء على المصادر التي تنشأ عنها من جهة ورفع مستوى المعيشة وتعليم السكان القواعد الصحية المفيدة من جهة اخرى .

فما هي الجهود التي بذلت في العراق لضمان تحقيق هذه الغاية ورفع المستوى الصحي بين سكان الريف ؟؟

---

١ - (الريف ومشكلاته) للدكتور ابراهيم عازر

وإنه لمن معاد القول الاشارة الى ضآلة الجهود المبذولة في هذا الشأن لان عناصر الاصلاح الصحي معدومة في الريف وان وجدت فان جهودها كقطرة في بحر !

لقد اظهرت لنا الاحصائيات الرسمية بان عدد الاطباء المسجلين في العراق لغاية سنة ١٩٥٠ (٩٢٥) [١] طبيباً ، وان هذا العدد سبق لنا توزيعه على الالوية في الجدول المنشور في فصل (الوضع الصحي) في الكتاب الاول ولقد بين لنا الجدول المذكور ان عدد الاطباء الذين يمارسون المهنة لحسابهم الخاص (٢٦٧) طبيباً وان عدد الاطباء الذين يشتغلون في المؤسسات الرسمية (٥٤٤) طبيباً .

وتبين لنا كذلك مدى تغلغل عناصر المكافحة الصحية في شتى انحاء البلاد ففي لواء بغداد ، (بغداد، الكاظمية ، سامراء ، المحمودية) وحده يعمل (٤٤٤) طبيباً بينما يتوزع الباقون وهم (٣٦٧) طبيباً على الالوية الثلاثة عشر الباقية واذا اخرجنا من هذا العدد الاخير (١٣٦) طبيباً وهم الاطباء الذين يشتغلون لحسابهم الخاص في هذه الالوية فانه لا يتبقى سوى (٣٤٥) طبيباً يشتغلون في كافة المؤسسات الصحية الحكومية في العراق ما عدا لواء بغداد .

فكيف يتسنى لمثل هذا العدد الضئيل من الاطباء معالجة اكثرية السكان المصابة بامراض شتى ؟؟ وكيف يتسنى لهم مقاومتها واكثرية هؤلاء الاطباء تتمركز في مراكز الالوية والقصبات الهامة ؟؟

ان اكثر الاقضية والنواحي والقرى خالٍ من اي طبيب او موظف صحي وحتى من المضمد ، وتتجسم ضآلة مفعول جهود هؤلاء الاطباء بعد الاطلاع على الجدول الآتي :

---

(١) يجب ان يلاحظ ان هؤلاء الاطباء يشتغلون في مراكز الالوية وبعض مراكز الاقضية الكبيرة .

جدول يبين عدد المدن والاقضية والنواحي والقرى في العراق وعدد السكان لكل لواء مع عدد الاطباء فيه

اللواء	الاقضية[1]	النواحي	القرى[2]	عدد السكان	عدد الاطباء
بغداد	٣	١٠	٣٣	٨٠٥٢٩٣	٤٤٤
البصرة	٢	٧	٢٤١	٣٥٢٠٣٩	٧٥
الموصل	٧	٢٢	١٧٦٩	٦١٠٥٨٩	٦٢
كركوك	٣	١١	٨٧٠	٢٨٥٨٧٨	٥٤
ديالى	٣	١٠	٣٠٨	٢٧٣٣٣٦	٢٦
الديوانية	٤	١٥	٩٨	٣٨٣٨٧٨	١٣
الدليم	٢	٤	٣٨٥	١٩٣٢٩٤	٧
الحلة	٣	٩	١٦٥	٢٦١٩٠٣	٢٦
الكوت	٣	٥	٧٩	٢٢٤٢٩٢	١٦
كربلا	١	٣	٨	٢٧٦٦٧٠	٢٢
اربيل	٥	١١	١٠٢٥	٢٤٠٢٧٣	١٥
السليمانية	٣	١٢	٧٠٦	٢٢٢٧٣٢	١٣
العمارة	٢	٦	١٥٨	٣٠٨١٠٨	١٨
المنتفك	٣	٨	١٤٤	٣٦٩٣٠٦	٢٠
المجموع	٤٦	١٣٣	٥٩٨٩	٤,٧٩٩,٥٠٠	٨١١

ان هذا الجدول يوضح لنا العدد الضئيل من الاطباء المسؤولين عن معالجة ومداواة شعب لا يقل تعداده عن خمسة ملايين نسمة ! وما هي الحال اذا كان هذا العدد على ضآلته موزعاً توزيعاً غير عادل ؟

(١) ان عدد الاقضية في العراق حسب التقسيمات الادارية هو (٥٣) منها (٧) اقضية مركز مقرها في مركز اللواء نفسه لذا يصبح عدد الاقضية (المستقلة بمدينة خاصة بها) هو (٤٦) قضاء.

(٢) ان عدد القرى المدرج اعلاه مستقى من احصائية خاصة بوزارة الداخلية .

فلكي تكون وسائل العلاج وعناصره ساثرة بنجاح يجب تقليل النسبة الخاصة بكل طبيب في الألوية المختلفة ، فلقد رأيناها تزيد على (العشرين الف نسمة) في معظم الألوية بينما يجب ان لا تزيد على (٣٠٠٠ نسمة) لكل طبيب .

ومتى [١] ما وصلت النسبة في بلادنا الى هـذا الحد يكون بالامكان حينذاك رفع المستوى الصحي في العراق .

وللوصول الى هـــذه النسبة يشترط ان يحصل العراق على (١٠٠٠ طبيب) علاوة على ما لديه من الاطباء المسجلين الآن .

ولكي نتمكن من الحصول على هذا العددلا بد من وضع برنامج [٢] صحي يضمن لنا الاستفادة من العدد المطلوب من الاطباء بعد مـدة معينة من السنين . فلا بد من تخصيص المال اللازم لهذا البرنامج ولا بد من سن تشريع خاص يكلف بموجبه الشعب للمساهمة في الاصلاح الصحي عن طريق دفع ضريبة بسيطة جداً وعن طريق هذا المال توسع الكلية الطبية الملكية لتكون كاملة التجهيزات واللوازم وصالات الدرس والاختبار ، ثم التفكير بانشاء كلية طب ثانية امـــا في الجنوب واما في الشمال لتخفف الضغط عن كلية بغـــداد ولتكون المنافسة بينهما مؤدية الى اذكاء

---

١ — يري اللورد موران عميد الاطباء الانكليز (الذي زار العراق في شتاء سنة ١٩٤٩) هذا الرأي بتقريره الذي قدمه عن رحلتـــه والذي ضمنه آراءه في كيفية رفع المستوى الصحي في العراق !!

٢ — لقد اظهرت الحكومة العراقية في السنوات الاخيرة اهتماماً كبيراً في الامور الصحية وهي من اجل ذلك انشأت وزارة للصحة وذلك في عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ لتشرف على جميع المرافق الصحية في البلاد وتتولى أمور الوقاية والعلاج ومكافحة الامراض بعد ان كانت تشرف على ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية ولقد اظهرت هذه الوزارة نشاطاً ملموساً في ميدان الخـدمة الصحية مستفيدة من تحسن الوضع المالي في البلاد متعاونة مع منظمة الصحة العالمية التابعة لهيئة الامم المتحدة فقد قطعت شوطاً بعيداً في مكافحة اشد الامراض خطراً على السكان وفي مقدمتها السل فقـــامت بتطعيم السكان بـ (B.G.C) كما ان فرق مكافحة مرض (البجل) لا تزال دائبة في عملها فقـــد عالجت لغاية ١٩٥٢ زهاء (٥٠ الف) نسمة تم شفاؤهم بينما لا يزال هناك حوالي (٧٥ الف) شخص ينتظرون القضاء على الامراض الزهرية التي تفتك بهم على يد هذه الفرق . ومما تجدر الاشارة اليه انها تقوم بعملها بمعونة منظمة الصحة العالمية ومؤسسة صندوق الطوارىء للاطفال . وكذلك تعمل مديرية الامراض المتوطنة بجد في مكافحة الملاريا بمساعدة المنظمة الصحية العالمية ايضاً .

روح التنافس العلمي . ثم عن طريقه يمكن نشر المؤسسات الصحية المختلفة في كافة انحاء البلاد .

ثم ان من واجب (البلديات) المساهمة في رفع المستوى الصحي في البلد والعمل على خدمة السكان بمسايرة تطور الحياة وحاجاتها ، والاهتمام بكل ما يهم صحتهم ، وراحتهم وحياتهم العامة ، فعليها ان توفر لهم ميـــاه الشرب النقية الصحية ، والانارة الكهربائية ، وردم المستنقعـــات والاهتمام كذلك بتنظيم البلد بتوسيع الشوارع وتبليطها واقامة المرافق العـامة وانشاء الميادين ومكافحة الحشرات الى غير ذلك من الواجبات .

والعراق على كل حال مفتقر الى وجود امثال هذه المؤسسات الضرورية لأننا لو القينا نظرة على (البلديات) الموجودة حالياً في العراق لخرجنا بهـــذا العدد الضئيل المبين في هذا الجدول .

جدول يبين عدد[1] البلديات في العراق

— ودرجاتها —

الدرجة الاولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة	الدرجة الرابعة
٤	٢٣	٦٩	٣٠

ومعنى هذا ان عدد البلديات في العراق على اختلاف درجاتها هو (١٢٦)بلدية وهذا يعني ان ما يزيد على الستة آلاف مدينة وقصبة وناحية وقرية كبـيرة ليس فيها سوى هذا العدد الضئيل فكيف يتسنى لهذا العدد الكبير من المدن التنظيم والاهتمام الذي تقوم به البلديات بصورة عامة ؟؟

١ — تنقسم البلديات في العراق الى اربع درجات يتميز بعضها عن بعض فيما يأتي :
الدرجة الاولى : هي البلديات التي تزيد وارداتها على (١٥٠٠٠ ديناراً)
الدرجة الثانية : هي البلديات التي تزيد وارداتها على (٣٧٥٠ ديناراً)
الدرجة الثالثة : هي البلديات التي تزيد وارداتها على (٧٥٠ ديناراً)
الدرجة الرابعة : هي البلديات التي تقل وارداتها عن (٧٥٠ ديناراً)

ومع هذا فان البلديات القائمة حالياً في العراق لم تقم بما يترتب عليها من المشاريع الهامة لا سيما مشاريع الماء والكهرباء فالاحصائيات [1] الرسمية تشير الى ان عدد المدن والقصبات التي تتمتع بالماء والكهرباء لا يزيد عن (٧٣) مدينة . ومما لاشك فيه ان هذا العدد يرينا ضآلة الجهود المبذولة في هذا الشأن منذ تشكيل الحكم الوطني في هذه الربوع حتى الآن .

ولقد قلنا في فصل سابق ان رفع مستوى المعيشة عند الفلاح ضروري كي يتسنى له الحصول على طعام مغذٍ وقوت مقو وغذاء مفيد لان هذا اول دواء لمكافحة المرض .

كما ان محاربة المصدر [2] الذي تأتي عنه الامراض المتوطنة في الريف ضرورية جداً اما هذا المصدر فمعروف (فهو تارة في كوخ الفلاح الحقير المعدوم النوافذ المليء بروث البهائم . وتارة اخرى بالماء الذي يتجرعه ويستقي منه ويسقي ارضه وبهائمه وتارة ثالثة في القاذورات التي تملأ الشوارع والأزقة في قريته !!)

ان تقدم الصحة يتوقف على عاملين هما التدبير الغذائي ومقاومة الامراض المتوطنة . اما العامل الاول فيعتمد على رفع مستوى المعيشة واما الثاني فيرجع الى علاج المرض من جهة والوقاية من الامراض من جهة اخرى !

فاين هي تلك المنشآت والمؤسسات الصحية التي انبثت في شتى انحاء البلاد حتى تعالج هذه الامراض الكثيرة ؟ ؟

فلقد مرّ معنا ان عدد المستشفيات الرسمية هو (٧١) مستشفى يضاف اليها (١١) مستشفى أهلياً وخاصاً ببعض المؤسسات الحكومية ، بينما لا يوجد في العراق سوى (٤٠٣) مستوصفات حكومية و (٣٠) اهلي على (اختلاف درجاتها) فكيف يكون باستطاعة هذه المؤسسات القليلة (المفتقرة الى الاجهزة واللوازم وحتى الادوية والاطباء) معالجة هذه الارقام الهائلة من المرضى في القرى والارياف ؟ ؟

---

(١) استقينا هذه المعلومات من مديرية البلديات العامة في شهر آب سنة ١٩٥١

(٢) (الريف ومشكلاته) للدكتور ابراهيم عازار .

ان على الدولة ان تهتم بناحية الريف الصحية لان اهتمامها بالريف يعني اهتمامها بثلاثة ارباع سكان البلاد . وعليها ان تنظر الى الفلاح او القروي نظرة عطف لا كما قال الاب عيروت اليسوعي في صدد النظرة الى الفلاح في مصر (١) .. (لقد نظرت الحكومة الى الفلاح كمنتج ومكلف ، وتجاهلته كانسان واهملته كمواطن !) على الدولة اذاً ان تهتم بحياة الريف وان تأخذ بالطرق والوسائل الحديثة التي اتبعتها وسارت على هديها معظم الامم الزراعية حينما ساءها وضع بلادها الصحي والاجتماعي ولعل مصر اقرب هذه الدول الينا ، نظراً للتشابه التام بين احوال السكان في مصر واحوالهم في العراق

فلقد لمس المسؤولون في مصر تردي الحالة الاجتماعية في الريف المصري وما تؤدي اليه من نتائج خطيرة وهالهم ان يروا اكثرية الشعب في هذا الدرك من الانحطاط فشمروا عن ساعد الجد وأخذوا بدراسة الموضوع من جميع نواحيه ووضعوا الخطط الاصلاحية وبدأوا بالخطوات العملية لذلك الاصلاح .

ففي سنة ١٩٣٦ رفع رئيس المجلس الاعلى لشؤون الفلاحين والعمال مذكرة هامة الى مجلس الوزراء المصري حدد فيها الاغراض التي تهدف الى الاصلاح الاجتماعي في الريف والعناية بكل مشروع من شأنه توفير اسباب الصحة وترقية الشؤون المعيشية للفلاحين والمزارعين . وكان من جملة ما اشارت اليه هذه المذكرة ، الناحية الصحية وكيفية معالجتها في الريف فقد جاء فيها ما نصه ...

« ... ولكي يتم للمناطق الريفية كل احتياجاتها من الوجهة الصحية وتقرب اليهم وسائل العلاج يتولى هذه الناحية (العيادات الخارجية) بالمراكز (٢) الاجتماعية

---

(١) عن كتاب (تراثنا الاجتماعي واثره في الزراعة) للاستاذ حليم نجار .

(٢) المركز الاجتماعي هو مؤسسة اهلية مهمتها القيام بكل الخدمات التي تحتاجها القرية وتتكون مبانيه من قاعة للاجتماع والمحاضرات مجهزة بآلة راديو ومكتبة ريفية ومكتب للاخصائي الزراعي الاجتماعي ومسكن له وعيادة طبية خارجية ومختبر وصيدلية ومعزل ودار لرعاية الأم والطفل ذات غرفة للفحص واخرى للولادة ومسكن للزائرات الصحيات وتشتمل منشئات المركز كذلك على دار لتعليم الصناعات الريفية المنزلية وعملية لمياه الشرب يلحق بها احواض لشرب المواشي وحمامات ومغاسل عامة . ويوجد بكل مركز ناد وملعب عام وحقل نموذجي !

ويقوم بالاشراف عليها (نظراً لقلة عدد الاطباء في الوقت الحاضر) طبيب (الوحدة المتنقلة) التي تنشئها وزارة الصحة لهذا الغرض .

وتوفيراً لسكان الريف في النفقات يقترح بتركز العلاج ايضاً في المستشفيات التي تنشأ (بالمجموعات الصحية) وفي المستشفيات المركزية العامة والخاصة والتعليمية) . وتنفيذاً لهذه المقترحات سارت وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة الزراعة متعاونة لتنفيذ البرنامج الاصلاحي الاجتماعي في الريف المصري يساعدها في ذلك بعض الجمعيات [1] والمؤسسات الاجتماعية المعنية بهذا الشأن .

فمن الناحية الصحية قامت مصلحة الشؤون القروية التي انشئت في وزارة الصحة بخدمات ملموسة في تحسين الصحة القروية منذ ان صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٤٢ والقانون [2] رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٧ حتى هذا التاريخ . فقد كانت موفقة في

وقد اتبعت مصر في انشائه طريقة عملية ناجحة وهي : يجتمع اهل قرية او مجموعة قرى متجاورة يبلغ تعدادها نحو (١٠،٠٠٠) نسمة ويكتتبون مبلغ (١٥٠٠) دينار على اساس (١٥٠) فلس لكل نسمة ويقدمون ارضاً مساحتها فدانان لاقامة منشئات المركز ثم يجتمع الاهالي لانتخاب مجلس ادارة المركز لاختيار اعضاء اللجان وهي : لجنة الاقتصاد والزراعة ولجنة الثقافة والرياضة ولجنة البر والاحسان ولجنة الصحة والنظافة ولجنة المصالحات . ومن ثم تقوم الحكومة من جانبها بمد هذا المركز بمنحة مالية سنوية اولا بمبلغ (٦٢٠٠) دينار للانشاء ثم سنوياً بمبلغ (٢٥٠٠) دينار لتمشية اموره بصورة جيدة .

والاسس التي بني عليها هذا المشروع تهدف الى :

١ ـ التربية الديمقراطية بين القرويين وبث روح التعاون .

٢ ـ العمل على حمل الاهالي للمساهمة في مشروع يخدمهم .

(٣) الاصلاح الشامل اذ يقوم بخدمة الريف صحياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .

ويوجد في مصر من هذه المراكز (١٢١) مركزاً اجتماعياً انشئت منذ ١٩٤١ لغاية ١٩٥٠ تخدم زهاء مليون ومائة الف نسمة وتضم (٢٥١) قرية . والعمل جار بهمة ونشاط لزيادتها نظراً للنتائج الطيبة التي اسفرت عنها هذه التجربة الاجتماعية العظيمة .

(١) مثل الجمعيه المصرية للدراسات الاجتماعية وما يتبعها من مؤسسات .

(٢) فلقد حدد هذا القانون برامج الاصلاح الصحي في الريف وضمن له تمويلا مستمراً وحدد فترة عشرين سنة لاتمام هذا المشروع وبين وجوه الاصلاح الصحي في الريف ورأى ضرورة انشاء مجموعات صحية لكل منطقة ريفية يبلغ سكانها (١٥٠٠٠) نسمة مجموعة صحية واحدة تشتمل على عيادة خارجية ودار لرعاية الامومة والطفولة ومستشفى يتسع لعشرين سريراً كما تحوي مسكناً للطبيب

تحقيق الاغراض التي تحددت في القانون الاخير .

فعلى المسؤولين في العراق الذين تهمهم حياة الاكثرية ، ان يلتفتوا الى هذه التجارب الاجتماعية ونتائجها وعليهم ان يضعوا (خطة ثابتة) يكون تحقيقها على (دفعات) لاننا احوج الى هذه الخطط اكثر من غيرنا ، وان عليهم ان يقدموا للفلاح العلاج والدواء (لان الغريق [1] احوج الى الانقاذ منه الى استماع الوعظ والارشاد !!)

وعليه لا بد من ضرورة التفكير بانشاء (المجموعات الصحية) في الريف كي تتفرغ هذه لعلاج المرضى ، على ان تشتمل كل مجموعة منها على عيادة خارجية ومستشفى ريفي صغير يضم (٢٠ سريراً) ودار لرعاية الامومة والطفولة فيها (حمامات عمومية للنساء والاطفال ومغاسل للملابس) .

كما ان انشاء (الوحدات الصحية) المتنقلة من الامور الضرورية لمساعدة هذه الوحدات في خدمة السكان خدمة صحية ووقائية ، وذلك بقيامها بزيارة القرى المختلفة خلال ايام الاسبوع ومعالجة المرضى فيها .

وان هذه المجموعات الصحية والوحدات المتنقلة ومستشفيات المراكز تتعاون كلها على ملاحقة المرض والقضاء عليه ما دامت تهدف جميعاً الى انقاذ الشعب من ألد اعدائه ألا وهو (المرض) .

لكن هذه المؤسسات والانشاءات (مهما بلغت من التعميم فانها تعجز عن تأدية الغرض المطلوب ولا تكفي لمقاومة اسباب العدوى بالامراض الطفيلية ان لم تقترن بحركة ترمي الى إزالة اسباب الامراض من البيئة التي يعيش فيها الانسان . ومن اهم الوسائل المؤدية الى زوال هذه الطفيليات والحشرات الخاصة بها ، تحسين نظام تصريف المياه وردم المستنقعات وامداد القرى بالمياه الصالحة للشرب واصلاح

والممرضات وحمامات عامة للرجال والنساء ومغاسل للثياب الخ .

واراد ان تكون هذه المجموعات منشأة صحية تهدف الى النهوض الصحي وارادها علاوة على ذلك ان تكون المركز الذي يشع منه روح الوعي الصحي والهداية الى الوقاية من الامراض ارادها ان تكون المصرفة والمنفذة لاصلاح بيئة القرية !!

(١) (قضية الفلاح) للسيدة ابنة الشاطىء .

وتوسيع دورات المياه في المساجد وانشاء الحمامات العمومية وغيرها من المشروعات التي ترمي في مجموعها الى تنظيم القرية ونشر النظافة ورفع المستوى الصحي لسكان القرى عموماً) .

ولقد فكرت مؤخراً وزارة الشؤون الاجتماعية بضرورة تحسين الحالة الصحية في الريف فرفعت الى مجلس الوزراء لائحة (قانون تحسين الحالة الصحية والاجتماعية القروية) ضمت مادتها الاولى اهم ما أشرنا اليه فيما تقدم غير ان الملاحظ في هذه اللائحة ان المسؤولية موزعة فيها بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمالية والداخلية والمتصرفيات ومجالس الالوية ، ومما لا شك فيه ان نجاح امثال هذه المشاريع غير مضمون في حالة توزع المسؤولية ، ولذا نرى ان تشكيل مصلحة خاصة لهذا الغرض ضروري تسمى (مصلحة الشؤون القروية الصحية [1]) تكون مسؤولة عن تنفيذ جميع المشروعات الصحية اللازمة للريف !!

ويمكن تلخيص الخطوات الضرورية لرفع المستوى الصحي في البلاد بما يأتي :

اولاً – ضرورة انشاء مصلحة خاصة تتولى الاشراف على تنفيذ المشاريع الصحية القروية تدعى باسم (مصلحة الشؤون القروية الصحية) تنحصر واجباتها في ايجاد الخدمات لكل مجموعة متقاربة من السكان يبلغ سكانها من (١٥ الف الى ٣٠ الف نسمة) وهذه الخدمات هي :

---

(١) طالبنا بضرورة انشاء (مصلحة للشؤون القروية الصحية) لتتولى تنفيذ المشاريع والاعمال والخدمات التي تهدف الى رفع مستوى حياة اهل الريف .

وقد قامت السلطات العراقية المختصة في عام ١٩٥١ بانشاء مديرية الخدمات الاجتماعية العامة وعينت واجباتها وكان اهمها :

النهوض بالحياة الريفية ورفع مستوى معيشة الفلاح وتشجيع الصناعات الريفية وما الى ذلك من الخدمات . ثم قامت الحكومة في عام ١٩٥٣ بانشاء مديرية جديدة هي (مديرية القرى والارياف العامة) وكلا المديريتين تابعتان لوزارة الشؤون الاجتماعية . ومما لا شك فيه ان وجود هاتين المديريتين ضروري لا سيما في هذا الوقت ولكن الذي نشير اليه هو الاهتمام بالمشرفين على هذه الخدمات لانها تتطلب عناصر ذات تفهم لمشاكل الريف واطلاع واسع في قضايا الخدمة الاجتماعية والا فان تشكيل المديرية لا يقدم ولا يؤخر في حل هذه المشاكل ما لم توجد النخبة المختصة الصالحة لهذا العمل .

١ – – دار ألرعاية الامومة والطفولة .

ب – حمامات عمومية للنساء والاطفال ومغاسل ملابس .

ج – عيادة طبية مجانية وخدمة صحية ووقائية .

د – نشر الدعاية الصحية بين اهالي القرية .

٢ – تدبير المياه الصالحة للشرب .

٣ – ردم البرك والمستنقعات .

٤ – اصلاح وتوسيع دورات المياه بالمساجد وانشاء حمامات عمومية للرجال .

٥ – تنظيم القرية والاشراف على نظافتها .

ثانياً – ضرورة توسيع الكلية الطبية وجعلها قادرة على استيعاب عدد لا بأس به من الطلاب . وفتح كلية ثانية اما في الجنوب او في الشمال لتخفيف الضغط عن كلية الطب في بغداد .

ثالثاً – ضرورة رفع حصة الصحة العامة في ميزانية الدولة كي يتسنى القيام بانشاء المؤسسات الصحية من جهة واستخدام العدد الكافي من الاطباء والموظفين الصحيين من جهة ثانية .

رابعاً – ضرورة القيام بنشر التعاليم الصحية بواسطة الاذاعة والسينما والصحف التي تبين مدى خطورة الامراض واثرها في حياة الانسان .

ثالثاً – المشكلة الزراعية

.. العراق قطر زراعي في المحل الاول نظراً لتوفر الامكانيات الزراعية بما في ذلك الارض والماء والمناخ ، وكل هـــذه من العوامل التي جعلت الاقتصاد الزراعي هو الاساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الوطني في العراق !

ولقد قدر (السير ارنست داوسن) مساحة العراق المزروعة والصالحة للزراعة في المنطقتين اللتين أشار اليهما في تقريره . ففي المنطقة المطرية قدرها بنحو (٤١ الف كيلو متر مربع) وفي المنطقة الاروائية بنحو (٥١ كيلو متر مربع) وبناء على هذا التقدير تكون مساحة هذه الاراضي في العراق ٩٢ الف كيلو متراً

مربعاً) وهي تمثل (٢٠ ٪) من مساحة العراق العامة . مع العلم ان الجزء المزروع من هذه المساحة يقدر بنحو ١/٥ خمسها) او يزيد قليلاً اي يقدر بـ (٢٠ الف كيلو متر مربع) .

وهذا التقدير يعني ان (٥٠ ٪) من السكان يشتغلون في زراعة (٢٠ الف كيلو متر مربع) اي (٨ ملايين مشارة) سنوياً ويعيشون على ما ينتجه نصف هذه الاراضي من غلة !

ثم اذا ما اضفنا الى السكان الزراعيين اولئك الذين يعيشون على الاشتغال والتكسب بالاعمال المرتبطة بالزراعة فان نسبة هؤلاء جميعاً تقدر بـ (٨٠ ٪) من السكان فكيف يتسنى لهذا العدد ان يحيا حياة مرفهة وحال الزراعة على ما هي عليه الآن ؟؟

قلنا في فصل سابق ان مستوى الانتاج الزراعي منخفض جداً لأسباب عدة منها الاساليب الزراعية ، وعلاقة الفلاح بالارض ، ثم قلنا ان السبب الاول يتوقف الى حد كبير على السبب الثاني .

ولقد افترضنا في فصل سابق ان هذه (العلاقة) قد تمكنت بين الفلاح والارض على وفق الاسس التي بيناها في بحث (مشكلة الارض) وقلنا ان هذه الاكثرية قد استقرت في ارض خاصة بها وراحت تشعر انها ذات علاقة وثقى بها بفضل اهتمام الدولة بابنائها ورغبتها في السير بالبلاد سيراً حثيثاً نحو الرقي والمدنية . وقلنا ان ذلك يقتضي نشر التعليم والصحة في البلاد !

ولا ريب في ان تقدم البلاد يعتمد الاعتماد كله على ارتفاع مستوى المعيشة ، فكيف ترتفع معيشة الفلاح إن لم تتغير الاساليب المستعملة في الزراعة والانتاج الزراعي وان لم ينل قسطاً من الانتاج يتناسب وما يبذله من جهود وما يكابده من مشاق واتعاب ؟!

وتجابه البلاد (على الرغم من كونها بلاداً زراعية غنية) مشكلة قلة الانتاج الناجمة عن التأخر في الزراعة واساليبها الفنية ومما لا شك فيه ان الفلاح هو الذي يجهل هذه الاساليب فما الذي بذلناه للاستفادة منه كانسان ؟؟

فلقد تضافرت العوامل المختلفة في محيطنا فجعلت له شخصية محـــافظة لا تقبل التقدم والتطور ، وعقلية رجعية تعمل في ظل الاوهام والخرافات فلكي نأخـــذ بيده لا بد من الوصول اليه وجعله مستعداً لتقبل الآراء المفيدة المساعـدة له على الربح والانتفاع عن طريق الاخصائيين والمرشدين الزراعيين ، اذا اردنا تمهيـــد السبيل للنهوض الزراعي والانتعاش الريفي .

فهل أدت الدولة واجبها في هذا السبيل ؟ (١)

لقد قلنا ان اقتصاديات البلاد الزراعية تستند الى الفلاح فاذا كان هـذا الفلاح جاهلًا باساليب الزراعة العصرية، لا يعرف عنها سوى الاعمال والاساليب الروتينية البالية التي ورثها عن آبائه واجداده الاقدمين فكيف يستطيع استغـــلال ارضه وزيادة انتاجه ؟ ؟

ان القيام بهذه الخدمة يتطلب اعادة النظر في مناهج التعليم في مدارس الريف بحيث تكون قادرة على مسايرة الحاجات الريفية ، لان سكان الريف بحـاجة الى تعلم مبادىء الزراعة الاولية نظرياً وعملياً . وان في تعميم المزارع النموذجيـة الملحقة بالمدارس القروية فائدة لانها ستكون حقلًا للتجـارب الزراعية التي يتسنى للفلاحين مشاهدة نتائجها بصورة محسوسة ملموسة .

ولما كانت البلاد مفتقرة الى مرشدين زراعيين فلا بد من تعميم التعليم الزراعي وفتح المدارس الزراعية التي يتخرج فيها هؤلاء . ويشترط ان يكونوا من ابنـاء الفلاحين والمزارعين الذين يرغبون في العودة الى الريف والعمل فيه لاننا بحاجة الى مرشدين زراعيين يذهبون الى الريف برغبة صادقة واخلاص أكيد ! !

---

١) نظراً لاهمية الزراعة واعتماد البـــلاد على محاصيلها وثرواتها فقد ارتأت الحكومة في عام ١٩٥٢ ضرورة اعادة انشاء وزارة خاصة بالزراعة الحقت بها مديرية البحوث والارشاد الزراعي العامة والبيطرة العامة والري العامة والمساحة العامـة والغابات والتشجير وكلية الزراعة وانحصار التبغ . وتشرف في نفس الوقت على لجنة اعمار واستثمار الاراضي الاميرية الصرفة في العراق والغرف الزراعية وجمعية الجلود ومصلحة الآلات والمكائن الزراعية .

ونرجو ان ينتبه المسؤولون في هذه الوزارة اكثر فاكثر للقيام بما يتطلبه الريف من مساعدة وخدمة في مجال الزراعة والارشاد الزراعي .

ومن طريف ما اشار اليه الدكتور ستيوارت ضود (١) معلقاً على هذه الحالة قوله : « ... ونطلب من مهندس زراعي ان يذهب الى الريف ويزرع اراضي والده متبعاً الطرق الزراعية العلمية الحديثة التي تعلمها ، لكنه يرفض تلبية طلبنا ، بينما كان اثناء دراسته الزراعة في المدرسة متحمساً للزراعة والحياة الريفية ، لماذا ؟؟» ويجيب الدكتور ضود على تساؤله بقوله : « ... ان الجواب على الاسئلة التي تطرح حول مشكلتنا الزراعية الاساسية لا نجده إلا فيما انطبعنا عليه من عدم الشعور بالمسؤولية تجاه الآخرين ومن عدم استعدادنا عادة الى التضحية بملذاتنا في سبيل خدمة المجتمع الانساني ! ! »

ثم لا بد لنا من فتح كلية زراعية (٢) للدراسة العامة والاختصاص لاننا بحاجة الى مراقبين زراعيين ومفتشين فنيين ، يراقبون اعمال الحقول الزراعية النموذجية ويفتشون اعمال المرشدين الزراعيين وغير ذلك من الاعمال اللازمة لرفع سوية الفلاح الفنية .

ان اتخاذ هذه الخطوات لخدمة الفلاح تحمله على التفكير بضرورة زيادة انتاجه ، غير ان تفكيره بهذه الزيادة لا يفيد شيئاً ما لم تتوافر له العناية بالامور الضرورية الآتيـــة :

اولا - الري

تعتمد الزراعة في العراق الاوسط والجنوبي على الري بالكلية فالمزروعـــات في حاجة الى السقي في الصيف والشتاء مهما تعددت انواعها ومحاصيلها . والماء في هذه البلاد وفير غزير غير اننا بحاجة الى من يوصله للاراضي الواسعة الممتدة عرضاً

---

(١) في كتابه « العلاقات الاجتماعية في الشرق العربي » .

(٢) كنا في طبعتينا السابقتين طالبنا بضرورة فتح كلية للزراعة نظراً لحاجة البلاد اليها فلم تمض مدة على دعوتنا هذه حتى استجاب المسؤولون لذلك . ففي مستهل عام ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ انشىء معهد زراعي عال كانت مدة الدراسة فيه سنتين بعد الثانوية ثم ارتؤي رفع المعهد الى درجة كلية للزراعة مدة الدراسة فيها اربع سنوات ومما لا شك فيه ان الاهتمام الجدي بالتعليم الزراعي في كافة

وطولاً . فمن الحرام ان تذهب مياه الرافدين الغنية عبثاً دون الاستفادة منهـــا والانتفاع بها .

فلا بد اذن ان اردنا الاستفادة من هذه الاراضي الواسعة والميـــاه الغزيرة من استخدام الفن الحديث الذي يستخدمه البشر المتمدين في شتى انحاء العالم واعني بذلك القيام بمشاريع الري الكبرى .

ان هذه المشاريع قد درسها السير وليم ويلكوكس المهندس الانكليزي المشهور في اواخر العهد العثماني حيث وضع تقريراً وافياً بهذه المشاريع التي تقلب هذه البلاد الى جنـــة وارفة الظلال كما قام الدكتور احمد نسيم سوسه وغيره بدراسات وافية عن مشاريع الري ايضاً حديثها وقديمها ، فلا ينقصنا اذن سوى العمل الجدي على انجاز هذه المشاريع واحـــداً بعد آخر ليتسنى لنا ارواء تلك المساحات الشاسعة من الاراضي البور وغيرها .

فمتى ما نظم الري في البلاد وادخلت المضخات والآلات الرافعة في الزراعة تيسر لنا السير في سبيل الاعمار الزراعي كما يقول السير ارنست داوسن وبالتالي في تقدم اقتصاديات البلاد .

ان مهمة تنظيم المياه للزراعة صعبة في الوقت الحاضر ومصدر تذمر وشكوى من معظم المزارعين لا سيما في المناطق الخاضعـــة لنظام توزيع المياه من السدود والنواظم الرئيسية .

وعلى الرغم من استعمال اساليب الري المختلفة واختلاف هذه باختلاف المناطق

مراحله امر ضروري جداً ولا بد من اعادة النظر في مواد التعليم الزراعي وجعلها ذات نفع عملي للطلاب حتى ولو اقتضى الأمر حذف الكثير من مواد الدراسة الاعتيادية لان اي تأخر في تشجيع التعليم الزراعي او اهماله سيكون من شأنه تكرار النتائج المحزنة في تخريب الاراضي التي آلت الى مناطق قاحلة مهملة قليلة الانتاج .

كما ان تقرير فتح مدارس زراعية غير مثمر ما لم يقترن بايجاد مشروع اساسي ذلك هو البحث الزراعي العلمي في المعاهد الزراعية وفي محطات التجارب . لان الابحاث ثروة الزراعة الاساسية لا التدريس ثم ان سعة الابحاث على اختلاف نواحيها دليل على عمق التغلغل في محاولة حل المشاكل الزراعية . (من مقال للاستاذ ممتاز عارف عميد كلية الزراعة نشر في العدد الخاص من مجلة الزراعة العراقية الصادر يوم ٢ آيار ١٩٥٣) .

واعتماد بعضها على السيح والبعض الآخر على المطر على الرغم من كل ذلك أخذت المضخات طريقها الى العراق .

فقد نصب منها لغاية [1] سنة ١٩٥٠ (٣٥٩٣) مضخة مجموع قوتهـــا مقدرة بالحصان (١٣١١٣٩) موزعة بين الالوية على الترتيب الآتي :

اللواء	عدد مضخاته	اللواء	عدد مضخاته
بغداد	١٣١٥	الحلة	٨٦
الكوت	٥٤٨	الموصل	٧٤
الديوانية	٥٧٠	كربلا	٣٠
العمارة	٣٥٤	اربيل	٢
الدليم	٢٦٥	سليمانية	٠
البصرة	١١٨	كركوك	٣
المنتفك	١٠٦	ديالى	١٢٢

ويتوزع هذا العدد من المضخات على انهر العراق المختلفة على الترتيب الآتي :

دجله وروافده	الفرات وروافده	ديالى	الغراف	شط العرب
٢٠٣٤	١١٧٧	١٦٠	١٢١	١٠١

ويجدر بنا ان نبين مساحة كل لواء من الوية العراق ومساحة الاراضي الصالحة للزراعة منها ما دمنا في هذا المجال . فالسير داوسن قدرها كما يأتي :

اللواء [1]	المساحة بالكيلومترات المربعة	مساحة الارض المزروعة والصالحة للزراعة
بغداد	١٦٣٢٥	٤٨٧٠
الموصل	٢٩٤٠٤	١٥٠٤٠
البصرة	١٢٣٢٢	٧٨٠

(١) المجموعة الاحصائية الرسمية لسنة ١٩٥٠

(٢) مساحة البادية الشمالية ٩٤٦٨٦ كيلو متراً متربعاً
« « الجنوبية ٨٥٧٠٠ « « «
« « الجزيرة ٣٠٦٧١ « « «

اللواء	المساحة بالكيلومترات المربعة	مساحة الارض المزروعة والصالحة للزراعة
كركوك	١٩٨٦٠	١٥٢٦٠
الديوانية	١٤٩٣١	١١٤٧٠
العمارة	١٨٧٧١	٦٦٨٠
الحلة	٥٢٨٦	٦٥٣٠
المنتفك	١٤١٤٩	٥٠٨٠
الكوت	١٦٠٢٨	١٠٧١٠
الدليم	٣٩٢٩٤	١٥٧٠
اربيل	١٦٤٨٣	٧١٦٠
السليمانية	٩٣٧٣	٢٥٥٠
ديالى	١٥٩٣٨	٣٨٢٠
كربلاء	٥٩٩٣	٦٨٠

ومن هذا الجدول يظهر ان المضخات قليلة ولا يمكن ان تسد الحاجة في ارواء هذه المساحات الواسعة فلا بد اذن من ادخال استعمالها في مختلف المناطق لا سيما في المنطقة الوسطى والجنوبية .

ان تنظيم الري وتوفير المياه من العوامل الرئيسية في توزيع السكان فالناس كما هو معروف يقيمون ويكثرون حيث مجاري المياه واسباب الري المنتظمة والتربة الخصبة .

وتأمل الحكومة العراقية الحصول على قرض من بنك الاعمار الدولي للقيام بتنفيذ المشاريع العمرانية الهامة ومن جملتها المشاريع الكبرى لارواء الاراضي وتوزيعها على السكان لا سيما الفلاحين تشجيعاً للملكية الصغيرة رغبة منها في رفع مستوى الحياة الاجتماعي والرفاه الاقتصادي .

ولقد عالج مؤتمر التغذية والزراعة الدولي الذي انعقد في بيروت في شهر ايلول سنة ١٩٤٩ القضايا الزراعية في الشرق الأوسط وكيفية النهوض بها . وكان في مقدمة المقررات والاقتراحات التي توصل اليها المؤتمر المذكور (ضرورة تحسين

مشاريع الري وتنظيمها في الدول الاعضاء ليتسنى ارواء المساحات الشاسعة من الاراضي البور الصالحة للزراعة) ان العراق بحاجة ماسة الى هذه المشاريع والى السدود والخزانات ومشاريع المصارف (المبازل) [1] للاستفادة من المياه لا سيما في موسم الصيف (الصيهود) بدلاً من ضياعها عبثاً .

فاذا قامت الحكومة بوضع سياسة ري ثابتة على قواعد [2] من التصميم والادارة الصحيحة فان تكاليف منشآت الري تعود ثانيـــة الى خزينة الدولة ليس بطريق مباشر من اجور الري ولكن بطريق غير مباشر وبمقادير مضاعفة نتيجة لتزايـــد الانتاج الزراعي وارتفاع مستوى الحيـــاة لجميع سكان البلاد وتحسن الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على طول الخط مما يؤثر في السعادة والرفاهية لمجموع الامة حكومة وشعباً .

---

(١) اذا اريد المحافظة على انتاج الاراضي الزراعية التي تروي سيحا فمن الضروري العمل على بزل مياه هذه الاراضي وبدون هذا البزل تتحول الاراضي تدريجياً الى اراضي سبخة اي ملحية .
والاسباب التي تدعو الى حفر المبازل معروفة هي ارتفاع منسوب المياه الجوفية في الارض وظهور نسبة من الاملاح المركزة على سطح الارض .

(٢) عندما اصدرنا كتابنا هذا عام ١٩٥٠ كانت الحكومة العراقية داخلة في مفاوضات مع بنك الانشاء والاعمار الدولي لاقراضها مبلغاً من المـــال للقيام بالمشاريع الهامة التي تؤدي الى عمران البلاد ومشاريع الري في مقدمتها وقد تمكنت ان تستقرض مبلغ ١٢ مليون وثمانية الف دولار من البنك المذكور خصص لمشروع وادي الثرثار الا انه لم تمض سنتان حتى استطاع العراق ان يعقد اتفاقية جديدة للنفط اصبحت بموجبها واردات العراق تزيد على الثلاثين مليون سنوياً فترتب على ذلك بعث النشاط في مجلس الاعمار وخصص له من هذه الموارد ٧٠ ٪ بالمئة. وكانت مشاريع الري في مقدمة المشاريع الكبرى . وهكذا انتهت مناقصة مشروع الثرثار وبدىء بالعمل فيه ثم اعلنت مناقصة سد دوكان وبيخمه ولا تزال الدراسات جارية لمشروع سد دربندخان وغيرها من المشاريع الكبرى . هـــذا علاوة على ما قام ويقوم به مجلس الاعمار من تنظيم وصيانة وتوسع مشاريع الري الاخرى المنتشرة في كافة انحاء العراق . وينتظر ان تتم هذه المشاريع في خلال السنوات الخمس القادمة واذا كان الله تعالى قـــد قال في كتابه المجيد (وجعلنا من الماء كل شيء حي) فنحن نأمل ان تجعل الحكومة من تنظيم شؤون الري في البلاد عاملا قوياً في نشر الرخاء والرفاه في البلاد والقضاء على مشاكل المياه المتكررة التي تخل بالأمن والنظام في كل موسم زراعي لا سيما في موسم الصيف !!

ثانيا ـ اختيار البذور

ان العناية بالبذور والاهتمام باختيارها امر ضروري في عـالم الزراعة ، لان الفلاح الذي يريد الحصول على المميزات التي يرغب فيها في حاصلاته لا بد له من العناية باختيار احسن البذور لزرعها لان النباتات كالحيوانـات تتطور باختيار الاصلح للحياة .

فاذا اراد الفلاح الخير لنفسه وبلاده لا بد من حمله على ترك طريقته التقليدية في انتقاء البذور ، فقد اهمل هذا الفلاح مع مرور الزمن العناية بهـا ولم يلتفت الى تحسينها كي يتسنى له عرضها في الاسواق الخارجية . ثم ان اهماله تنقيتها او تصنيفها زاد في الطين بلة فاختلط جيدها برديئها فانخفض معدل الناتج منها مـع تكرر المواسم . فالفلاح العراقي يجهل ما لأصناف البذور المختلفة من خصائص ومميزات اذ يتبين ذلك في مواسم الزرع لانه يستعمل نوعـاً واحداً من البذور في اول الموسم وآخره بينما هناك بذور لو زرعت في آخر الموسم لاعطت حاصلاً معادلاً لما تعطيه تلك البذور التي زرعها في أوله . (ولهذا فان [1] بقاء الفلاح متبعاً هـذه الطريقة القديمة وبذره صنفاً واحداً طوال المواسم الزراعية قد أدى الى التقليل من معدل منتوجه رغم صرف الجهد ولهذا اصبح عامـل البذور مهماً جداً في خفض الانتاج العراقي عامة . ولقد ظل الفلاح العراقي يستعمل البذور البلدية التي تنتجهـا مزرعته ، وقد تطورت هذه البذور بتوالي الاجيال فاصبحت ذات صفات انتاجية تكفي لسد حاجته البيتية اي يصلح ناتجها لصنع المواد الغذائية التي يستطيع عملهـا كالخبز مثلاً) .

ان المحاولات التي قامت بها مديرية الزراعة العامة في هذا الشأن لاتفي بالغرض لاسباب منها قلة مفعول هذه المحاولات من جهة وعدم تقدير معظم المزارعين لهـا من جهة ثانية وقد لمس بعض المزارعين فوائد البذور الجيـدة المادية وقت الحصاد وبيع الحاصل لذا فان اهتمامهم بهذه الناحية اخذ يزداد شيئاً فشيئاً .

---

(١) « مقدمة في كيان العراق الاجتماعي » للاستاذ هاشم جواد .

وقد أثير بحث هذا الموضوع في مؤتمر التغذية والزراعة الدولي الذي انعقد في بيروت في صيف سنة ١٩٤٩ فأوصى المؤتمر الدول الاعضاء (بانتاج البذور المحسنة والقيام باستيراد الانواع الجيدة منها من الخارج لتوزيعها على المزارعين وذلك لتعميم زراعة الانواع الجيدة منها) .

فعلى الحكومة التي افترضنا بانها قد وزعت الارض على (ابنائها) الفلاحين ، ان تهتم بهذه الناحية . عليها ان تسلفهم المال والبذور الجيدة وتسهل لهم استخدام الآلات الزراعية . وان القيام بهذه الواجبات الضرورية يتطلب وجود مؤسسة خاصة تتولى الاشراف على عمليات انتاج البذور المحسنة واستيرادها من الخارج وتوزيعها على المزارعين كافة بالعدل غير ملتفتة لاعتبارات الجاه والنفوذ الذي يفعل مفعوله في جميع المصالح اليوم ! لان هذه المؤسسة ضرورية اذا اردنا انتعاش الزراعة في البلاد ! !

ثالثا - التسميد

النباتات يجب ان تأكل كما يجب ان تشرب ، وهي تأكل المواد الموجودة في التربة فتتركها اقل خصباً للنباتات التي تأتي بعدها في الموسم المقبل وهكذا تصبح التربة بحاجة الى تسميد لاطعام النباتات في الارض .

ان جهل الفلاح العراقي بفوائد السماد وعدم اعطائه المعلومات الصحيحة عن انواع السماد والكميات الواجب استعمالها في الاراضي الضعيفة من نقائص النظام الزراعي التي تؤدي حتماً الى بقاء كمية الانتاج بمستوى منخفض : وان السماد والبذور الجيدة المنتخبة انتخاباً علمياً وطرق الزراعة الفنية كل هذه ذات أثر كبير تحسن الانتاج .

ان الفلاح العراقي لا يزال يستعمل السماد الحيواني والزبل وهذه بلا شك من أحسن الاسمدة لكن جهله بطرق الاستفادة منها الفائدة الصحيحة يؤدي في كثير من الاحيان الى نتائج غير مرضية بالنسبة لما يتوقع من استعمالها . اما السماد الكيماوي فحتى الآن لم يعرفه الفلاح العراقي بينما شاع استعماله في مصر منذ أمد بعيد اذ يستورد منه سنوياً مئات الألوف من الاطنان [١] .

---

١) اشار الاستاذ مرت بك بطرس غالي ، في كتابه (سياسة الغد) ان مصر في سنة ١٩٣٧ استوردت (٦٤١٨٣٨) طناً من هذه الأسمدة بقيمة (ثلاثة ملايين وثلث المليون) من الجنيهات!

وعلى وجه العموم يمكن القول ان الفلاح العراقي لا يعرف كيف يعالج ارضه، ففي الدورة الزراعيه [1] التي تعرف في العراق باسم (الدورة الثنائية) يزرع ارضاً باحد المحاصيل (صيفياً او شتوياً) ثم يتركها دون زرع (بوراً) مدة موسم زراعي كامل او موسمين او اكثر احياناً ، وقد نشأت طريقة ترك الارض بوراً نتيجة عوامل كثيرة منها :

١ – سعة المساحات الزراعية التي تحت تصرف الملاكين مقرونة بقلة الايدي العاملة الزراعية .

٢ – اصول المناوبة في الري .

٣ – هبوط كمية المياه خلال موسم الصيف الامر الذي يقف دون تمكن الفلاحين في ذلك الموسم من زراعة نفس المساحات المزروعة شتاء .

٤ – انخفاض مستوى دخل الفلاح بالدرجة التي تمنعه من شراء البذور اللازمة لمختلف المواسم .

٥ – جهل الفلاح . إذ أن النظام المتبع في ترك الاراضي بوراً لم يجر حسب اصول او حسب ما تقتضيه الشروط العلمية لاصلاح التربة ذلك لان العادة جرت على ان تترك الارض على حالتها بعد حصاد الناتج منها في حين ان الحراثة عامل اساسي لحفظ كيان التربة .

فلأجل الاستفادة من هذه الارض لا بد من القضاء على هذه العوامل ولا بد من حمل الفلاح على تفهم منافع الدورة الزراعية والحراثة والتسميد بالأسمدة العضوية والكيماوية ان اردنا الحصول على ناتج زراعي طيب لان اصلاح الدورة الزراعية والوقوف على اهمية التسميد وطريقة استعماله الصحيحة من الامور الهامة في تعيين وتحديد كمية الانتاج الزراعي .

ان استعمال الاسمدة (٢) العضوية عمل نافع لا تنكر منفعته ومفيد لا تخفى

---

(١) (مقدمة في كيان العراق الاجتماعي) للاستاذ هاشم جواد .

(٢) مقال (الطريقة المثلى لاستثمار المزرعة) بقلم الاستاذ سعاد قطنا (مجلة العروة) عدد ٧ سنة ١٩٤٣

فائدته إذ على هذا السماد تتوقف زيادة المنتوج اكثر من غـــيره . اما الاسمدة الكيماوية فقد اصبحت ضرورة من ضرورات الزراعة الحديثة التي لا بد منها لاتمام مفعول الاسمدة العضوية ، والتي لا شك من حسن مفعولها في الارض واثرها في زيادة الانتاج. انها غذاء يقدم الى النباتات بطرق خاصة ، يضاف الى الارض لتعوض ما خسرته من مواد استهلك معظمها النبات الذاهب دون ان يترك شيئـاً يؤمن حياة ثانية لنبات آخر .

واخيراً فان الاسمدة تساعد على حفظ التوازن في الارض ، وان لكل نوع من انواع الاسمدة ارضاً تلائمه ونباتاً يعشقه ، ومحيطاً ينشط فيه وآخر يبعد عنه وان في معرفة ذلك سر النجاح !!

رابعاً ـ الآلات الزراعية الحديثة

ان قيام(١) الفلاح العراقي بكافة العمليات التي تقتضيها الزراعة من حراثة وبذر وسقاية وحصاد ودياسة ووقاية ومراقبة الى غير ذلك طول الموسم كل هذه اعمال تؤدي الى اتعابه وانهاك قواه الجسمية وتبذر جهده وتضيع قابليته على العمل ، هذا اذا كانت هذه الاعمال يقوم بها في حقله الخاص به . فكيف يكون الحال اذا كان أجيراً ؟؟

لقد اصبح استعمال الآلات الزراعية الحديثة ضروريا في الوقت الحاضر فما دامت هـذه تقوم بالحرث والحصاد والبذر والدياسة فمن الحرام إضاعة جهود هذا الانسان عبثاً وما دمنا قد افترضنا (ونحن نتكلم عن الحلول والمقترحات التي نراها

---

(١) فهو يقوم باعداد الارض وازالة الحجارة والتسميد والحرث وكافة العمليات الضرورية الى ان نصل الى الحصاد ودراس القمح وحتى في حالة استعمال الحيوانات كما في الحرث او ادارة الساقية فانه لا يمكن التفكير في استخدام تلك الآلات بدون اشتراكه وتعاونه بصورة مستمرة .

ومما لا شك فيه ان بساطة الادوات واستعمال الاساليب الزراعية القديمـة يؤدي الى انخفاض الانتاج ولذلك يقول (الفرد بونيه) ان هناك علاقة بين مستوى اساليب الانتاج الفنية في عصرما وبين المستوى الثقافي الا ان هذا المستوى ليس هو وحده الذي يعين نصيب المنتج في غلة ارضه بل ان هذا النصيب يتوقف على الاحوال الاجتماعية والاقتصادية العامة التي تعين توزيع الانتاج في المجتمع .

ضرورية لانعاش الريف ومن ثم انعاش البلاد كافة) ان الفلاح قد استقر بأرضه واهتمت الدولة بصحته وثقافته فما بالها لا تساعده على استخدام الآلات الزراعية ان كانت راغبة في تحسين حالته المادية ؟؟

ان جريان المياه طول السنة ووجود هذه المساحات الخصبة من الاراضي وقلة الايدى العاملة وارتفاع الاجور من الامور التي تحتم على الدولة استخدام الآلات الزراعية .

ولقد شعرت الحكومة العراقية مؤخراً بذلك فأوجدت [1] (مديرية الآلات والمكائن الزراعية العامة) لتأخذ على عاتقها مهمة استيراد المكائن وبيعها او تأجيرها على الفلاحين فعلى هذه المديرية ان تأخذ بيد الفلاحين للاستفادة من استعمال هذه الآلات . وان تسعى لايجاد معامل للتصليح على اساس معمل واحد لكل مجموعة زراعية ، وعليها ان تفتح لذلك دورات تدريبية خاصة لتدريب الفلاحين على تشغيل المكائن وتصليحها .

خامساً ـ محطات التجارب والحقول النموذجية

ان الرغبة في اصلاح الزراعة تقتضي ضرورة تنظيم البحث الفني والاستفادة من الزراعة العلمية الحديثة ، وهذا يتطلب انشاء الحقول التجريبية والمحطات الزراعية لاجراء الابحاث العلمية الخاصة بدراسة انواع المحاصيل الزراعية الاقتصادية التي يمكن

---

(١) تأسست هذه المصلحة بموجب القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٤٩ للقيام باستيراد الالات والمكائن الزراعية وتوزيعها وتأجيرها على الفلاحين باجور زهيدة . وقد منحتها الحكومة اول الامر مبلغ نصف مليون دينار وسمحت لها باستقراض مبلغ مليون دينار بضمانتها لتحقيق اهدافها . فقامت المصلحة بعملها على الرغم من ندرة المال باستيراد الالات والمكائن ثم انشأت معملا رئيسيا في بغداد ومخازن مزودة بالالات وقطع الغيار كما قامت ببناء معملين للتصليح في كركوك والديوانية وأستأجرت محلا لنفس الغرض في الموصل وفتحت دورات تدريبية للسواق والتدريب العمال الميكانيكيين على مختلف المكائن والآلات كما كنا قد طالبنا بذلك ونرجو ان يساعد مجلس الاعمار هذه المصلحة لتقوم بعملها على اتم وجه !!

واصبح في العراق اليوم حوالي (١٠٠٠) ساحبة و (٣٥٠) حاصدة (كومباين و (٥٠) دراسة ومئات من حاصدات الخيل وينتظر ان يزداد هذا العدد في السنوات القادمة .

ان تنجح زراعتها في اماكنها المناسبة دراسة علمية واعطاء الاسس الصحيحة لتغذية النبات والحيوان لزيادة الانتاج الزراعي .

وان فكرة انشاء الحقول والمحطات التجريبية قديمة العهد فقد انتشرت في جميع بلدان العالم الزراعية منها والصناعية بعد ان لمست فوائد هذه المحطات ومنافعها .

اما عمل هذه الحقول فلا يقتصر على الدراسة النظرية فقط بل العملية ايضاً فهي تقوم باجراء التجارب على الاصناف المختلفة كما تقوم بتجارب خدمة الارض والري ومقدار التقاوي ومسافات الزراعة وطرق الزراعة الحديثة وتجارب مقاومة الحشرات والآفات الزراعية ثم تجارب في تغذية الحيوان من جميع النواحي سواء كانت من حيوانات العمل في الحقل او لغرض التسمين او انتاج اللبن او اللحم او للتربية !

ولمديرية الزراعة العامة بعض الحقول النموذجية التجريبية اسستها للقيام بالتجارب الآنفة الذكر وقد أدت خدمات لا بأس بها ولكنها ضئيلة جداً اذا ما قورنت بحاجة البلاد ومن هذه الحقول مزرعة الزعفرانية وابي غريب وبكرجو .

ان بلداً زراعياً كالعراق بحاجة ماسة الى عدد كبير من هذه الحقول لا سيما وان اكثرية فلاحيه لا تعرف شيئاً عن الزراعة الحديثة ونتائجها الطيبة . فاذا كان نشر هذه الحقول يتطلب اموالاً كثيرة فان في الاستفادة من الحقول الملحقة بالمدارس الريفية التي اشرنا اليها في فصل مشكلة التعليم ، المخرج الذي يوصلنا الى بعض ما نريد .

فاذا ما عين خريجو المدارس الزراعية معلمين في هذه المدارس ليكونوا مسؤولين عن ادارة وتنظيم هذه الحقول تساعدهم في ذلك مديرية الزراعة العامة بمدهم بما لديها من اصناف وبذور وحيوانات فان اعمالهم فيها ستساعد القرويين على تفهم الزراعة الحديثة ولمس نتائجها لمس اليد . كما ان الارشاد الزراعي والعناية بشؤون الزراعة اصبح ضرورة لازمة لا سيما بعد ان افترضنا استقرار الفلاحين في ارض خاصة بهم وهذا لا يتم الا بالسعي لانشاء (الوحدات الزراعية [1]) التي عليها

---

(١) تنشأ الوحدة الزراعية على اساس واحدة لكل مجموعة من القرى المتجاورة يبلغ عدد سكانها (٥٠ الف نسمة) .

القيام بكل فروع الاصلاح الزراعي تحت اشراف متخصصين فنيين وتشتمل هذه الوحدة على حقل نموذجي ومشتل لتموين البساتين المحلية والمزارع وتشمل كذلك مزارع لتربية السلالات الممتازة من الدواجن والطيور وخظائر الماشية والخيول ومؤسسة لنشر الصناعات المحلية الزراعية كلما كان ذلك ممكناً .

ان هذه الوحدات تقوم بمساعدة معلمي المدارس القروية والمرشدين الزراعيين بتوفير الخدمات الزراعية والحيوانية المختلفة وتعتمد عليهم في ايصال ارشاداتها وبحوثها الى اهل القرى حتى تعود عليهم بما يرفع مستوى حياتهم وزيادة دخلهم .

واخيراً فان المحطات والحقول [1] التجريبية ذات اهمية كبرى في عالم الزراعة اليوم وانها ضرورية قبل نشر أية مقترحات او آراء بين الفلاحين لان بواسطتها يمكن اختيار البذور الجديدة واجناس الحيوانات والاسمدة والآلات والطرق الحديثة مع مراعاة الظروف المحلية . ذلك لان كثيراً من التحسينات الزراعية التي تأتي بنتائج حسنة في بلاد ما قد تأتي بمثل تلك النتائج في بلاد اخرى تختلف عن الاولى !

التعاون الزراعي

... لقد أصبح التعاون الزراعي ضرورة ماسة في المجتمعات الزراعية الحالية ، لان عن طريق الجمعيات والشركات التعاونية (يستطيع الانسان من مساعدة نفسه بواسطة منظمة) . فلماذا لم تدخل هذه الحركة في مجتمعنا الزراعي [2] ؟؟.

ان السبب واضح ، فقد عرفنا ان الفلاحين العراقيين (وهم الاكثرية) ليس لهم مما يزرعون الا حصة ضئيلة من المحصول ثم ان معظمهم لا علاقة له بالارض التي

---

(١) من مذكرة الرئيس الاعلى لشؤون الفلاحين والعمال في مصر .

(٢) ان الحركة التعاونية نظام اقتصادي اجتماعي جديد يعمل في الداخل لاصلاح حالة البشر ورفع مستواهم . وان الحركة التعاونية بطبيعة اهدافها وباصول نشأتها تعمل على الاخص بين الطبقات الفقيرة والجاهلة لتحسين احوالها الاقتصادية والاجتماعية ومما لا شك فيه ان الوضع الزراعي في القرى وما به من عقبات اقتصادية كالربا الفاحش وسوء تصريف الحاصلات وعدم اتباع الطرق الزراعية الحديثة كل هذا يهيىء البيئة الاقتصادية الصالحة لقيام حركة تعاونية ناجحة فعالة لاصلاح الزراعة وشؤونها .

يزرعها فكيف تنتشر هذه الحركة التعاونية بين هؤلاء ؟ هذا من جهة . اما من الجهة الاخرى فان عدم اهتمام اصحاب المزارع والملاكين بهذه الناحية اعتماداً منهم على ثرواتهم الطائلة وعدم معرفتهم فوائد هذا النوع من العمل كان هـذا سبباً لعدم انتشار حركة التعاون الزراعي في هذه البلاد . فكيف السبيل اذن ؟؟

... لقد قلنا في فصل سابق (ان تشجيع الملكية الصغيرة) في مقدمة برنامج الحكومة الاصلاحي وقلنا ان الفلاحين قـد (وزعت عليهم الاراضي الاميرية) فكيف يكون باستطاعتهم استغلالها وهم ليسوا في حال من الاستعداد للعمل حسب الاصول العلمية والنظم الاقتصادية التي تضمن لهم الانتفاع بخيراتها انتفاعاً يعود على الجميع بالخير ؟؟ ثم كيف يتسنى لهم الحصول على المال وهم فقراء معدمون ؟؟ وكيف يكون بمقدورهم مزاحمة كبار المزارعين او زيادة الانتاج او الحصول على اسواق للبيع ؟ ؟

ولذا فلأجل انقاذ أنفسهم من هذه المشاكل الصعبة التي لا يمكن ان يتخلص كل واحد منهم بمفرده من متاعبها ، لا بد لهم من اتباع الخطوات الناجحة التي سار عليها نظراؤهم من فلاحي الدول الزراعية فكان حظهم النجاح والخروج من هذه المشاكل بسهولة . اما تلك الخطوات فأهمها (الجمعيات التعاونية الزراعية) وهذه الجمعيات عبارة عن (هيئات يتكون كل منها من فلاحي ناحية ما ، صغاراً أو كباراً ، يشتركون باختيارهم قصد توحيد جهودهم لتنظيم امورهم التعـاملية تنظيماً اساسه الاخاء والمساواة والعدالة، ونتيجته عائدة عليهم وعلى قريتهم بالمنفعة المادية والرقي الادبي) وبالنظر لغايات هذه الجمعيات واهدافها ، فقـد انتشرت وتغلغلت في معظم قرى وارياف الاقطار الزراعية المتمدنة والتي قطعت شوطاً بعيداً في مضمار التنظيم الزراعي والاجتماعي . وعليه فان الجمعيات الزراعية التعاونية مفيدة للفلاح ونافعة له اذ لا طريق للخلاص من الشقاء الذي عاش في كنفه قروناً طويلة الا بسلوك هذا الطريق الذي ترسمه له هـذه الجمعيات فتتوافر له بها مزايا نلخصها فيما يأتي :

١ – شراء حاجاته بثمن الجملة بعقـد يضمن له الحصول عليها في الوقت الذي

يريده مع توفيره لنفسه المكاسب التي كان الوسطاء يتقاضونها .

٢ – الحصول على ضمان بجودة النوع وذلك بفحص النماذج والعينات فحصا علمياً بواسطة الجمعية بقيمة زهيدة .

٣ – التمكن من تخفيض اجرة شحن البضائع ونقلها لسبب تعامل الجمعية بمقادير كبيرة .

ولهذه الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لم تغفل الحكومات عن اهمية الجمعيات بل أولتها عنايتها اللازمة ، فقد انتشرت هذه في جميع الاقطار الزراعية ومنها مصر التي انتشرت فيها انتشاراً واسعاً مما كان لها أثر كبير في مساعدة اعضائها مادياً اثناء الحرب العالمية الاخيرة . وبالنظر لأهميتها وضرورتها الاستفادة من خدماتها أشارت مذكرة الرئيس الاعلى لشؤون الفلاحين والعمال المرفوعة الى مجلس الوزراء المصري في سنة ١٩٣٦ الى هذه الناحية بقولها :

« ... ولما كان التعاون الزراعي له أثره الكبير في تسهيل مهمة الاصلاح القروي فتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بانشاء جمعية تعاونية او اكثر بدائرة كل مركز اجتماعي حتى تعوض على صغار الزراع والفلاحين ما ينقصهم من مزايا الانتاج الواسع من حيث تيسير وتحسين عمليات التوريد والتحويل واستعمال الآلات وتجهيز الحاصلات وتصريفها بطريقة اقتصادية وتوفير مواد الاستهلاك من اجود الاصناف بأثمان الجملة » .

اما في العراق فقد التفتت الحكومة الى ناحية التعاون فأصدرت في سنة ١٩٤٤ (قانون الجمعيات التعاونية رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٤) فعرفت المادة الاولى منه (الجمعية التعاونية) بانها (مؤسسة اقتصادية لا لغرض الربح بل لتحسين حالة اعضائها من الوجهة المادية وخدمتهم على اساس الكلفة واستثمار مساعي الاشخاص الذين تتشابه احتياجاتهم وتتكاتف مصالحهم وذلك سعياً وراء ترغيد معيشتهم وتيسير تعاملهم وتحسين طرق ووسائل انتاجهم عن طريق استثمار جهودهم الاجماعية ونفعهم نفعاً متبادلاً في المعاملات المختلفة كالانتاج والتوزيع والاستهلاك والتسوق والاقراض والاقتراض والتوفير والتأمين واستغلال الاراضي واعمال الري

والصرف وبناء المساكن واستحضار اللوازم البيتية وما شابه ذلك مع مراعاة المبادىء التعاونية) .

ولقد جاء هذا القانون (بمائة وست مواد) تناولت موضوعات هامة شتى ، اهمها ما يتعلق بالاقراض والاقتراض والودائع وامتيازات هذه الجمعية . فقد نصت المادة (٩٢) من هذا القانون على ما يأتي :

١ – تعفى الجمعيات التعاونية المؤلفة طبقاً لهذا القانون مما يأتي :

أ – من ضريبة الدخل .

ب – من رسوم تسجيل الاملاك وضريبتها .

ء – من تقديم التأمين الموقت الذي يشترط دفعه مقدماً للدخول في المناقصات التي تعلنها الحكومة والسلطات المحلية بشرط ان تكون المواد المطلوبة داخلة في دائرة اعمالها .

د – من رسوم الطوابع .

هـ – من الرسوم الجمركية التي تستحق على العدد والادوات والآلات التي تستوردها لتأسيسها في بدء اعمالها على شرط ان يكون الاستيراد خلال الثلاث السنوات الاولى لتأسيسها .

٢ – تمنح الجمعيات التعاونية :

أ – تنزيلات (٥ ٪) من اجور نقل العدد والآلات المذكورة آنفاً على السكك الحديدية التابعة للحكومة .

ب – تخفيضاً (٥ ٪) على الاقل من اثمان البذور والاسمدة التي تشتريها الحكومة او مؤسساتها بشرط ان تكون لمنفعة اعضائها الشخصية وليس للاتجار .

جـ – تخفيضاً في رسوم التحليل في دوائر التحليل الكيمائية للحكومة ويحدد مقدار هذا التخفيض بأمر وزاري يصدره الوزير المختص .)

لا شك ان ما جاء في هاتين المادتين يكشف عن الرغبة الاكيدة في مساعدة الحركة التعاونية في البلاد ، لكنه على الرغم من كل ما جاء في هذا القانون من

تسهيلات فانه لم يتقدم لتأسيس مثل هذه الجمعيات احـــد اللهم إلا اولئك الذين تقدموا بطلب تأسيس بعض الجمعيات الاستهلاكية لكنها لم تكد تتحقق ولادتها حتى حلت نفسها أو أوقفت اعمالها .

فقد تم تأسيس (١٦) [١] جمعية تعاونية منذ سنة ١٩٤٥ حتى بداية سنة ١٩٤٩ منها (١٤) جمعية تعاونية استهلاكية واثنتان (٢) زراعيتان ، وقد حُلّ من هذه الست عشرة جمعية (٨) جمعيات وتوقفت عن العمل (إثنتان) . فاذا ما اضيفت ثلاث جمعيات استهلاكية مدرسية في بغداد يصبح عدد الجمعيات الموجودة حالياً (٩) جمعيات (٥) منها جمعيات تعاونية استهلاكية وجمعية واحدة تعاونية تسوقية زراعية و (٣) جمعيات تعاونية استهلاكية مدرسية .

ان هذا العدد الضئيل الذي تم تشكيله من الجمعيات التعاونية وهـذه النتـائج المؤسفة وهذا الاحجام عن الاستفادة من نظام موفور الفوائد لامور تـدعونا الى التساؤل والاستفسار عن اسباب ذلك !

ويمكن القول في هذا الصدد ان لنظـــام الاراضي والاستغلال الاقتصادي الفظيع والعنعنات والتقاليد وضعف الثقة بين الناس وانعدام روح التعاون وعدم وجود الدعوة لفائدة هذا النظام بين السكان ، كل هذه عوامل هامة في شل مفعول هذا القانون او الاستفادة منه في هذه البلاد !

ان في مصر اليوم ما يزيد على الالف جمعية تعاونية مختلفة الاهـداف سائرة

---

١) لقد جاء في تقرير بعثـــة جامعة الدول العربية عن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في العراق الذي رفعته سنة ١٩٥٢ فيما يتعلق بالحركة التعاونية ما يلي :

والجمعيات التعاونية في العراق ثلاثة انواع :

١ ــ الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وعددها (٥٩) جمعيـة اكثرها في بغداد . وتزاول شراء مواد التموين المختلفة بسعر الجملة وبيعها للساهمين باقل من سعر السوق .

٢ ــ جمعيات تعاونية تسليفية زراعية وعددها (٥) وهي في طريق الاعتماد .

٣ ــ وهناك (٨) جمعيات تعاونية تسوقية سبعة منها زراعية لم يظهر نشاطها بعد لحداثتها . وقد نص قانون المصرف الزراعي العراقي على تسليف هذه الجمعيات . ومما تجدر الاشارة اليه ان جميـع هذه الجمعيات هي في مشروع الدجيلة ومهمتها شراء البذور والسماد والآلات الزراعية وتوزيعها على المساهمين .

وهناك جمعية تسوقية في بغداد تتولى مهمة بيع المنتجات الزراعية الى اعضائها .

يجد ونشاط في خدمة اعضائها مسبغة عليهم الربح والنفع والفائدة فما اسباب ذلك؟

ان لذلك اسباباً عدة اهمها حسن التوجيه والارشاد الذي تقوم به المراكز الاجتماعية فيها وبث روح التعاون بين سكان الريف وتبيان نتائجها بالعمل ، هذا من جهة ، ووجود عدد كبير من الفلاحين الذين يتراوح ما يملكونه من الارض ما بين فدان واحد وبين (خمسين فداناً) . ومما لا شك فيه ان هذا العدد من الملاكين الصغار يسره ان يتعاون ويتكاتف ما دام في ذلك كل الخير له ، انهم غير خاضعين لشيخ او سركال او متنفذ ، فهم من اجل ذلك يفكرون في مصلحة انفسهم !

ان الحاجة هي التي تدعو الى التفكير بأمر التعاون والاستفادة من نشاط الجمعيات التعاونية ، واننا نعتقد ان انتشار الملكية الصغيرة والدعوة الى التعاون يحمل الفلاحين على تشكيل هذه الجمعيات الضرورية لهم لانها الواسطة الوحيدة التي تخلصهم من مشاكلهم المادية التي تعترض سبيلهم ، وتعينهم على مغالبة شتى الصعاب وتفتح لهم آفاقاً جديدة للنفع والفائدة عن طريق توحيد جهودهم وتنظيم امورهم تنظيماً اساسه الاخاء والعدالة والمساواة !! .

التسليف الزراعي

ان الفلاح العراقي بوضعه الاقتصادي الحالي فقير معدم لا يستطيع القيام ببعض ما تتطلبه الزراعة الحديثة من مال . فهو من اجل ذلك لا يجد بداً من اللجوء الى المرابين الذين استغلوا حاجته هذه استغلالاً فظيعاً حتى اصبحوا اغنياء نتيجة ارباحهم الفاحشة من جراء عقدهم القروض الزراعية بفائدة مرتفعة لا يمكن ان يصدقها العقل اذ تصل احياناً الى (المائة بالمائة او تزيد) . وقد اثبتت الوقائع [1] المؤسفة

---

١) ذكر لي معالي الشيخ علي الشرقي (بان شخصاً من اهالي الشطرة يدعى (الحاج رويح) كان قد سلف احد الفلاحين مبلغ (٢٠٠ روبية) على اساس ان يدفع وزنة شعير عن كل روبية . فبعد مرور سنة على الدين لم ينتج الفلاح سوى (٢٨ وزنة شعير) تسلمها الحاج رويح باعتبارها عوضاً عن ٢٨ روبية وظل الباقي ديناً على الفلاح بشرط جديد ، هو ان يدفع عن كل وزنة باقية بذمته وعددها (١٧٢ وزنة) ، (٦) وزنات شعير وبتراكم هذا الدين اصبح الفلاح مديناً الى الحاج رويح بـ (٦٠ الف روبية) بعد عدة سنين دفع منها حوالي (٣٠ الف روبية) ومات وهو مدين بهذا المبلغ الذي كانت بدايته ٢٠٠ روبية !!)

ان كثيراً من الفلاحين قد وقعوا في شبكة من الديون التي تراكمت عليهم ولم يعودوا قادرين على سدادها فيضطرون أخيراً الى بيع جميع ما يملكون بأبخس واتفه الاثمان ومع هذا يظلون مدينين ويقعون فريسة للفقر والتشرد والحرمان .

... فلا بد إذن من انقاذ الفلاحين من ظلم المرابين واستغلالهم ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق الاستفادة من جهود الجمعيات التعاونية وبنوك التسليف والاقراض لا سيما وان الحياة الزراعية والاقتصادية الحاضرة تتطلب تنظيماً يكفل امداد الزراع بما يفتقرون اليه من الاموال . فالفلاح يحتاج الى المال لشراء البذور والتقاوي والاسمدة والمواشي والآلات الزراعية ودفع نفقات الزراعة واجور العمال فمن أين يحصل الفلاح على هذه المبالغ الضرورية ؟؟

ان هناك وسائل متعددة لانقاذ الفلاح من عبء الدين ، اهمها العمل على تحديد سعر الفائدة على قدر المستطاع ، ثم انشاء الجمعيات التعاونية الزراعية للاعتماد والبنوك الزراعية والعقارية وبنوك التسليف .

والعراق من البلدان الزراعية التي يحتاج فلاحوها الى مساعدات مادية كبيرة نظراً لتردي وضعهم الاقتصادي ، فكانت الحكومة العراقية منذ سنة ١٩٢٩ تقوم بين حين وآخر في اسداء هذه المساعدات للمزارعين ، إذ كانت تصدر القوانين اللازمة لاعتماد الاموال الكافية لاقراض[١] الزراع ومساعدتهم اذا ما اصيبوا بكارثة عامة كحدوث فيضان او انتشار الآفات الزراعية او غيرها . غير انه ولو ان الغرض من وضع هذه القوانين محمود الا انها لم تحقق الفائدة المرجوة منها فقد منحت هذه القروض لكبار الملاك وبعض الاشخاص من ذوي النفوذ ، فلم يحظ منها الفلاح الصغير بنصيب مع انه عماد الانتاج الزراعي وأساسه .

ويقوم بعمليات التسليف الزراعي في العراق في الوقت الحاضر المداينون وهم المداينون الخصوصيون والتجار المداينون ، ثم البنك الزراعي الذي انشأته الحكومة بقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ (لكنه نفذ فعلاً في أول نيسان سنة ١٩٤٦) برأس مال قدره نصف مليون دينار .

---

١) كتاب (الاقتصاد السياسي) للدكتور جابر جاد عبد الرحمن

وقد أشارت المادة الثانية من قانون انشائه على أن الغاية منه معاونة الزراع وإنهاض الزراعة وتحسينها ويقوم باعمال التسليف على نفقات الزراعة والحصاد وشراء الآلات والماشية وعلى المحصولات والاغراض الزراعية ولتسهيل تأسيس جماعات الانتاج الزراعية وشراء الآلات الزراعية والأسمدة وتأجيرها والتوسط لبيع المحصولات وشراء منتجات زراعية لقاء عمولة والقيام بالمشاريع الزراعية على حسابه الخاص !

ان تنظيم الائتمان الزراعي في العراق عن طريق البنك الزراعي قد أدى الى سير عملياته في طريق النجاح باطراد . فلقد أخذت عمليات التسليف بالزيادة منذ باشر المصرف الزراعي عمله كبنك للتسليف الزراعي .

(حتى ان [1] رأس ماله لم يعد كافياً لسد حاجات الزراع او بعض هذه الحاجة فأصبح لزاماً على الحكومة ان تنظر في زيادته وجعله مليون دينار على الاقل إذ لا يمكن المساهمة بصورة فعالة بمثل هذا الرأسمال المقرر في تشجيع الزراعة وتوسيعها في قطر زراعي مثل العراق تمتهن اكثرية أبنائه حرفة الزراعة واكثرية أراضيه لا تزال بكراً من دون استغلال) .

ان زيادة رأس مال المصرف [2] وتوسيعه وفتح الفروع العديدة له في المناطق الزراعية أمر تحتمه المصلحة القومية لان السلفات التي يقدمها للفلاحين المعوزين تبعث في نفوسهم الأمل والرغبة في العمل وتمكنهم من تحسين أحوالهم الزراعية بعد تلك السنين الماحلة وترجع اليهم الطمأنينة والرخاء . وبفضل قروض هذا

---

١) التقرير السنوي الحادي عشر عن اعمال المصرف الزراعي لسنة (١٩٤٦ ـ ١٩٤٧) .

٢) كنا قد طالبنا بضرورة زيادة رأس مال هذا المصرف وتشكيل فروع له في مختلف الالوية فلم تمض سنتان على ما دعونا اليه حتى رفعت الحكومة رأسماله من نصف مليون دينار الى مليونين من الدنانير وقد بلغ المدفوع له حتى ١٩٥٣ مليون دينار وينتظر ان يتسلم المليون الثاني هذا العام.

وقد ابدى هذا المصرف نشاطاً ملحوظاً فقد زادت قروضه للمزارعين كما انه فتح له بعض الفروع واحدث دائرة للتفتيش ثم انه يفكر في مشروعين هامين الاول التسليف لآجال طويلة لغرض مساعدة الفلاح على تحسين حالته الزراعية او شراء أرض جديدة .

الثاني التأمين الزراعي لانقاذ الفلاحين من المخاطر الزراعية لقاء اجرة مناسبة .

المصرف ومساعداته وضماناته يصبح هؤلاء الفلاحون قادرين على زيادة انتاجهم وتحسين محصولاتهم وتوفير المال فينقلبون من فلاحين معدمين مدينين للمرابين الى فلاحين مقتصدين ، كما يصبح هؤلاء العجزة الخاملون على غاية من القوة والنشاط!

وان لبنوك التسليف الزراعية وجماعات الاقراض التعاونية والبنوك العقارية مركزاً هاماً في الدول الزراعية الراقية ، إذ انتشرت فيها انتشاراً كبيراً فتعددت أغراضهم ومراميها . ولمس المزارعون منها كل نفع وفائدة إذ انت اكلها ثمراً شهياً لا فرق في ان يكون ذلك في الدانيمارك وارلندة او السويد وهولاندة او ألمانيا وايطاليا وغيرها من اقطار اوربا واميركا .

ولقد جاءت هذه في البلدان الآنفة الذكر باسماء واشكال مختلفة فهي تارة (بنوك تعاونية شعبية) او (جماعات الضمان المتبادل) وطوراً (الصناديق الريفية) او (الجماعات النقابية) وحيناً آخر باسم (الصناديق المحلية القومية) او (الصندوق القومي للائتمان الزراعي) .

فاذا كنا قد افترضنا ان فلاحي هذه البلاد قد اصبحوا ذوي علاقة وثقى بالارض التي يسكنونها والتي وزعتها عليهم الحكومة لاستغلالها ، فلا بد اذن من مساعدتهم وتقديم الفرص النافعة لهم كي يتسنى لهم تشكيل الجمعيات التعاونية الزراعية او جماعات الاقراض الزراعية كما لا بد للحكومة من استجابة هذه الطلبات المتزايدة على المصرف الزراعي وذلك بزيادة رأسماله والاكثار من فتح الفروع له اذا كانت راغبة حقيقة في تحسين حال الفلاحين وانقاذهم من استغلال المرابين ليزداد نتاجهم ويتحسن حالهم ويرتفع مستوى حياتهم !!

الثروة الحيوانية

ان العراق بوصفه الحاضر يعد في طليعة البلاد في الشرق الاوسط بثروته الحيوانية فهو المصدر الرئيسي لتموين اقطار الشرق الاوسط بالحيوانيات ومنتجاتها. فاذا كان هذا وضعه والفلاح العراقي كما رأينا فما هو حاله لو قامت الحكومة بالخطوات الايجابية التي تهدف الى خدمة الريف وساكنيه ؟ ان هذه الثروة ستتضاعف بلا

شك وسيتضاعف الدخل القومي .

ولذا فقد اصبح من اللازم النهوض بشؤون هذه الثروة الكبيرة والعمل على ارشاد الفلاحين الى احسن الطرق في تربية الحيوانات وايجاد سلالات تمتاز بوفرة الانتاج وصفات تجعلها مهوى انظار المستوردين في الاسواق العالمية التجارية، لان في ذلك نفعاً للفلاح نفسه وللدولة . وان هذا العمل يحتم على المسؤولين القيام بانشاء العدد الكافي من المستشفيات والمستوصفات البيطرية والاكثار من الاختصاصيين والمختبرات، وبذل الجهود المثمرة لمكافحة الحشرات والامراض، وارشاد الفلاحين الى الطرق الفنية في زيادة الانتاج وتحسين النوعية والعمل على تأسيس حقول حيوانية في كل لواء . ثم لا بد من ضرورة التفكير بايجاد مراع للاغنام لانها تؤلف القسم الاكبر من المجموعة الحيوانية في العراق .

ان الاحصائيات الاخيرة تسير الى ان الثروة الحيوانية في العراق تنوف على الاثني عشر مليوناً من الحيوانات المختلفة . وهذه موزعة على الوجه الآتي :

١ — الاغنام : ويناهز عددها العشرة ملايين وهي منتشرة في مختلف انحاء البلاد وتمتاز الاغنام العراقية بان لها ذنباً يحمل إلية عريضة تختزن فيها المواد الدهنية . وقد بلغ ما صدر منها في بعض السنين حوالي نصف مليون وما صدر من صوفها زهاء نصف مليون كيلو ومن جلودها زهاء ثلاثة ارباع المليون من الكيلوات وكذا الامعاء هذا علاوة على الفوائد التي يجنيها الفلاحون من لحومها والبانها واسمدتها .

٢ — البقر : يبلغ عدده حوالي (٦٥٠ ألف) رأس ؛ ويستخدمه الفلاحون في الزراعة كالحرث وسحب النواعير وعربات النقل الى غير ذلك من الاعمال، هذا بالاضافة الى ما يستفيدون منها من اللبن واللحوم والجلود .

٣ — الجاموس — يبلغ عددها في العراق زهاء (١٤٠ ألف) رأس يعيش القسم الاعظم منه في الالوية الجنوبية لاسيما مناطق الفرات الاوسط حيث تكثر الاهوار . ومن خصائصه ان لبنه غني بالمادة الدهنية حيث يصل معدل نسبتها الى (٩ ٪) فيستخرج منه الزبدة والقشطة (القيمر) .

٤ – الجمال – ويبلغ عددها في العراق زهاء (٣٠٠ الف) رأس واكثرها يوجد لدى القبائل الرحل .

٥ – البغال – ويبلغ عددها زهاء (٦٠ الف) رأس وأكثرها في المناطق الشمالية . ويستعمل في النقل والحراثة .

٦ – الحمير – ويوجد منه زهاء (٤٠٠ الف) رأس منتشرة في شتى انحاء البلاد.

وهناك عدد كبير من الدجاج والدواجن المختلفة التي بالامكان الاستفادة منها استفادة تامة لو بذلت العناية وزود الفلاحون بالسلالات الممتازة منها .

ثم ان العراق نظراً لكثرة انهاره ووفرة مياهه ووجود الاهوار والبحيرات الطبيعية فيه يمتلك ثروة طيبة من الاسماك يمكن استغلالها بصورة فنية إسوة بالدول التي لها مثل هذه الامكانيات . فعسى ان يقوم المسؤولون بهذه الخطوات الايجابية ويفتحوا للقرويين مصدراً جديداً من مصادر الثروة الذي كان ولا يزال مهملاً لا يحسن استغلاله ولا يعرف كيف يستفاد منه !!

تشجيع الصناعات الريفية

لقد مر بنا في الفصول المتقدمة اننا وضعنا الحلول الايجابية للمشاكل التي تعترض طريق الفلاح ليحيا حياة مرفهة ناعمة من تشجيع الملكية الصغيرة بتوزيع الاراضي الاميرية على صغار الفلاحين وانشاء مشاريع الري الكبرى وتزويده بالآلات والمكائن الزراعية وانشاء الجمعيات ومده بما يحتاج اليه من مساعدة مادية عن طريق المصارف الزراعية وحمله على استغلال الثروة الحيوانية استغلالاً فنياً يدر عليه ربحاً ونفعاً ثم بالعناية به صحياً وثقافياً واجتماعياً عن طريق المراكز الاجتماعية والمجموعات الصحية والجمعيات التعاونية . فلم يبق إلا ان يفكر المسؤولون في ناحية هامة تعود عليه بالنفع تلك هي ناحية الصناعات الريفية لان تشجيعها ضروري اذ انها تصبح وسيلة هامة لاستغلال اوقات الفراغ في الريف وتساعد على زيادة الدخل القومي في الريف اولاً وفي البلاد بصورة عامة ثانياً .

اما مجال هذه الصناعات فانه واسع نظراً لما يتمتع به الريف من امكانيات

فالصناعات الريفية لا تخرج عن ثلاثة انواع :

١ – الصناعات التي يحتاج اليها القرويون مثل صناعة نسيج الملابس .

٢ – صناعات المنتجات الزراعية مثل مستخرجات الالبان والفاكهة المحفوظة والزبوت وغير ذلك .

٣ – الصناعات التي تتخصص بها كل قرية كصناعة البسط والحصران والسجاد والفرش وما الى ذلك .

فلأجل النهوض بالصناعات الريفية يجب التفكير في الاستفادة من مواهب القرويين الفنية وتوجيهها، وهذا يقتضي ان يكون في منهج المدرسة الريفية مادة تعنى بهذه الناحية كما ان المركزية الاجتماعي يجب ان يشجع على ذلك بمد هؤلاء بالمساعدات المادية والفنية وانشاء مراكز لتدريب الاطفال والنساء على الاعمال والاشغال التي يستفيدون منها .

وان الصناعات التي يمكن النهوض بها في الريف هي صناعة النسيج القطني ، والحرير ، والكتان ، والصوف كنسج الملابس والعباءات والحرامات والبطانيات والأزر وما الى ذلك .

ثم الصناعات الجلدية وصناعات الحصر والجريد والفخار تلك الصناعات التي تتسم بالصبغة المحلية ثم الصناعات التجارية البسيطة التي يستفاد منها عادة في الاستهلاك الريفي .

هذا بالاضافة الى تدريب القرويين على تربية النحل لاستخراج العسل بصورة فنية وتربية دودة القز وتأسيس مراكز لتفريخ الدجاج وتربية الاسماك .

ومما لا شك فيه ان العناية بالصناعات الريفية وانشاء الجمعيات الخاصة بذلك والاستفادة مما يمده بها المصرف الصناعي العراقي يؤدي حتماً الى الوقوف دون كثرة البطالة في الريف ويساعد كثيراً على ايقاف سيل هجرة القرويين الى المدينة طلباً للرزق . ولغرض بث روح المنافسة الحرة والعمل المتقن يجب وضع جوائز لمن يتقن صناعته، وعمل المعارض الصناعية للقرى بين حين وآخر للوقوف على مدى التقدم في هذا المضمار ، وتخصيص المبالغ اللازمة سنوياً لمساعدة المراكز الاجتماعية التي تشرف على هذه الصناعات وتقدمها .

تلك هي اهم الخطوات الايجابية الواجب اتباعها لانتهاج سياسة زراعية محمودة النتائج بالنسبة للفرد والدولة على حد سواء .

وها نحن اولاء نلخصها بالنقاط الآتية:

١ – ضرورة العناية بالفلاح من ناحية الثقافة الزراعية عن طريق :

٢ – تأسيس المدارس الزراعية وجعل مناهج المدارس القروية زراعية على الاكثر وملائمة لحاجات المحيط

ب – نشر الوحدات الزراعية والمرشدين الزراعيين وتوزيع النشرات ونتائج البحوث الزراعية على الفلاحين

ج – انشاء المزارع والحقول النموذجية وتعميمها بين مجموعات القرى ليتسنى للفلاحين الوقوف على احدث طرق الزراعة المثمرة

د – تشكيل الجمعيات التعاونية الزراعية وجماعات الاقراض الزراعي ونشر الروح التعاونية بين الفلاحين وتبيان فوائدها لهم .

ه – تأسيس المصارف الزراعية وزيادة راسمالها وفتح الفروع لهـــا وتأسيس المصارف العقارية وبنوك الاقراض لانقاذ الفلاحين من ظلم المرابين واستغلالهم .

و – ضرورة العمل على حسن استغلال الثروة الحيوانية وحمل القرويين على حسن تربيتها واستغلالها لزيادة الدخل القومي .

ز – تشجيع الصناعات الريفية والعمل على ايجاد عمال ماهرين عن طريق فتح دورات تدريبية واستغلال مواهب القرويين الفنية .

٢ – ضرورة العناية بالأرض بتسهيل وتعميم ونشر الوسائل الآتية ...

أ – تحسين وسائط الري والاكثار من المشاريع المفيدة للزراعة للاستفادة من الاراضي البور ، وكميات المياه التي تضيع سدى ، وتنظيم طرق الاستفادة من هـــذه المياه في الزراعة بادخال استعمال المضخات والآلات الرافعة .

ب – الاهتمام بالدورة الزراعية وتخصيب الارض وتسميدها .

ج – ضرورة استعمال الآلات الزراعية الحديثة وادخالهـــا الى الحقل

وايصالها للفلاح بأرخص الاثمان وانشاء معامل للتصليح في مجموعات من القرى في شتى انحاء العراق .

د – ضرورة العناية بانتخاب البذور .

هـ – ضرورة ايجاد رقابة على الزراعة ، وحمل الفلاحين على زراعة انواع معينة من المحاصيل في مناطق معينة تمشياً مع طبيعة الارض والطلب الخارجي على الحاصلات العراقية .

٣ – ضرورة العناية بالمنتجات الزراعية وذلك عن طريق :

أ – تشجيع الفلاحين على زراعة انواع معينة من المزروعات ووضع جوائز لأحسن ناتج منها .

ب – تسهيل نقل الحاصلات الى المدن الكبيرة بواسطة توسيع شبكة طرق المواصلات وتخفيض أجور الشحن فيها .

جـ – بث الدعاية للمنتجات الزراعية في الخارج وترغيب التجار على شرائها .

د – درس الاسواق العالمية والوقوف على احوال التنافس الاقتصادي فيها والاستفادة من الفرص المواتية لبيع منتجات البلاد .

مشكلة المساكن القروية

لقد أوضحنا في الابحاث المتقدمة أهم ما يقف في سبيل الفلاح من العقبات والمشاكل التي يثيرها الاقانيم الثلاثة ونعني بها الفقر والجهل والمرض !

ثم قدمنا بعض الحلول والمقترحات التي لو تيسرت لها اليد المخلصة المنفذة لتغيرت حياة الفلاح العراقي تغيراً كبيراً ، ولرأينا مشكلة الاراضي والمشكلة الزراعية والثقافية والصحية قد حلت ، ولرأينا كيف يرتفع مستوى حياته من الحضيض الى الحد الذي يضمن له حياة مرفهة وعيشاً هانئاً !!

لأن القضاء على هذه المشاكل المستعصية يفتح آفاقاً جديدة لدنيا الريف وتقضي

بدورها على المشاكل الاجتماعية الناتجة عنها . ولان المشكلة الريفية هي مشكلة رفع مستوى الحياه في القرية من جميع نواحيها بحيث تقضي على العوامل التي تفرق بين المجتمع الريفي والمجتمع المدني وذلك عن طريق تحسين احوال المعيشة في القرية من جهة واقامة التوازن العادل بين مستوى المعيشة في المدينة ومستواه في القرية من جهة اخرى .

فلقد قـــال الاستاذ حليم نجار [1] « ان الفلاح بنفسه هو هدفنا وهو وسيلتنا ، فالاصلاح الزراعي يجب ان يستهدف اصلاح حالة الفلاح ومستوى معيشته وبيئته قبل ان يستهدف زيادة ثروة الامة »

وقد تبينت لنا مساوىء الوضع الاقتصادي في الريف العراقي باجلى مظاهرها فبدت واضحة في حيـــاة الفلاح البائسة ، في بيته الحقير وصحته المتداعية وعقله المتحجر وفي هروبه من تلك الحياة الى المدن. ثم قلنا بوجوب تحسين حالته بصورة عامة وتوفير كل ما يرفه عنه .

والمساكن القروية كما أشرنا في (الكتاب الاول) حقيرة لا تصلح لسكنى الحيوان فهل تظل على ما هي عليه الآن ؟؟

والواقع ان المسؤولين في العراق قد لمسوا هذا الانحطاط فراحوا منذ اكثر من ثلاث عشرة سنة يولون هذه الناحية اهتمامهم ولكن هذا الاهتمام بدأ بصدور (قانون تشييد القرى الحديثة رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٦) وانتهى باهمـال الاستفادة من موارده مع الاسف .

ولقد مرت السنون وبيوت الفلاحين ومساكنهم كما هي لم تتغير ولم تتبـدل ولم تصل اليها يد الاصلاح والتنظيم . نظراً لكون هؤلاء الفلاحين خاضعين إمـا لرئيس العشيرة او السركال او المتنفذ ، فكيف يهتم هؤلاء في اصـــلاح حال الفلاحين والدعوة لتطبيق هذا القانون وكل منهم في قصره او (قلعته) مستريح ؟ فان لم يساهم هؤلاء السادة في رفع مستوى حياة فلاحيهم والعمل على تنظيمها بالتضامن مع الحكومة ، فان الفلاح لا يمكنه القيام بذلك . وقد ارتأت وزارة

---

١) (تراثنا الاجتماعي وأثره في الزراعة) حليم نجار .

المرحوم حمدي الباجه جي في سنة ١٩٤٤ هذا الرأي مذ قدمت لائحة (قانون تشييد دور لاسكان الفلاحين) تلزم فيها الملاكين والمتنفذين من الزراع بانشاء دور صحية لفلاحيهم وانقاذهم من العيش في تلك الكهوف والحفر الحقيرة اذ نادت في هذه اللائحة بضرورة (اشراك الملاكين واصحاب الاراضي في تحمل الوجائب لا سيما وانهم كلما هيأوا للفلاح وسائل الحياة الصحية كلما استفادوا من نشاطه البدني في سبيل استغلال الارض واستخراج خيراتها الوفيرة !)

غير ان هذه اللائحة كما مر بنا كان نصيبها الفشل لان اكثرية المعارضين لها آنذاك هم هؤلاء المزارعون والملاكون فكيف يوافقون على تصديق لائحة تحمّلهم شيئاً هم في غنى عنه ؟؟

ولقد تجددت المحاولات مؤخراً لسن تشريع يتعلق بالموضوع نفسه ولا تزال الدراسة مستمرة لضمان الوصول الى قانون يستدر عطف هؤلاء المتنفذين ويساعد على رفع مستوى الحياة في القرية !

هذا وان توزيع الاراضي الاميريةعلى المستثمرين على غرار (مشروع الدجيلة) يساعد على اجبار هؤلاء المستثمرين لبناء نسق واحد من البيوت والمساكن وان هذه الطريقة بلا شك تساعد على سرعة تنظيم القرى وتجعل الفلاحين يشعرون بالرغبة في النظام والنظافة ما دام ذلك لا يعود عليهم الا بالخير والهناء .

ولكي يتسنى للفلاحين تشييد دورخاصة بهم على الطراز الحديث يجدر بالحكومة القيام بتشييد بعض الدور النموذجية في القرى لتترك الفلاحين يكملون بقية البيوت على غرارها .

واذا ما أردنا ان تكون الاستفادة من هذه الدور تامة لا بد لنا من العمل على جعل الفلاح مستعداً للاندماج في البيئة الجديدة التي نهيؤها له وذلك بتعليمه وتثقيفه حتى نجعله قادراً على الانتفاع بالجهود المبذولة لاصلاحه واصلاح قريته !

فاذا كنا قد اشرنا الى ان الجهود قد بذلت لرفع مستواه الاقتصادي والصحي والثقافي على اساس المقترحات والحلول السابقة ، لا بد من التفكير اذن في اصلاح القرية وانهاض الفلاح ليتسنى له المساهمة في اصلاح قريته وتنظيمها .

ولا بد من الاكثار من مشاريع استثمار الاراضي على غرار مشروع الدجيلة وسن تشريع خاص لتشييد القرى الحديثة او الاستفادة من قانون تشييد [1] القرى الحديثة رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٦ . والاسراع في اخراج (قانون انشاء دور لاسكان [2] الفلاحين) الذي يلزم بموجبه الملاكون والمزارعون بتشييد دور حديثة لفلاحيهم.

اننا لو اتبعنا هـــذه الخطوات لتسير جنباً الى جنب مع ما نقدمه لسكان الريف من خدمات صحية وثقافية وزراعية لاصبحت حياة الفلاح حياة اجتماعيـة طيبة، ولقضي على كثير من مشاكلنا الاجتماعية التي لانقوى على حمل اعبائها اليوم !

مشكلة الهجرة

... لخصنا في فصل سابق اسباب هجرة الفلاحين من الريف الى المدن وأشرنا الى المشاكل الاجتماعية الناشئة عن تدفق سيول هؤلاء المهاجرين للمدن ، وقلنا اننا

---

١) يرى الاستاذ (مريت بك بطرس غالي) في كتابه (سياسة الغد) ص ١٠٠ ضرورة انشاء معهد مستقل لشؤون السكن يقوم بوضع الخطط العامة والعلمية ويسميه (المعهد الوطني للبناء والتجديد) اما الاعمال التي يقوم بها فيلخصها فيما يأتي :

١ ــ البحث في شؤون المسكن الريفي والمدني .
٢ ــ درس المسائل الاجتماعية المتعلقة بها .
٣ ــ وضع مشروعات البناء والتخطيط في المدن والقرى والمراكز الصناعية .
٤ ــ القيام بعملية البناء والتجديد .
٥ ــ الرقابة على المساكن الجديدة والمجددة القديمة بوجه عام .
٦ ــ ادارة العمارات والمساكن المخصصة للعمال والطبقات غير المتيسرة في المدن والمراكز الصناعية وتحصيل الاجرة الخ .

٢) يبدو ان اهتمام المسؤولين منصرف في الوقت الحاضر الى العناية بدور العمال وصغار الموظفين وتكاد جهودهم تنحصر في بغداد وبعض المدن الكبرى فقد قامت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٥٢ بانشاء ما يقرب من (٢٠٠٠) دار للعمال في بغـــداد والبصرة وبعض الالوية الاخرى كما ان مجلس الاعمار قد ارصد مبلغ (٣٠٠ الف) دينـــار في ميزانية ١٩٥٢ للاستمرار بانشاء امثال هذه الدور .

اما دور الفلاحين وصغار المزارعين فانه لم يفكر بها جدياً حتى الآن فعسى ان ينتبه المسؤولون الى هـــذه الناحية ونرجو ان تكون باكورة اعمال مديرية القرى والارياف العامة المباشرة بهذه الخطوة الضرورية !!

اذا أردنا القضاء على هذه المشاكل عامة فلا بد لنا من ترغيد عيش هؤلاء ورفع مستواهم الاجتماعي لاننا لو حققنا لهؤلاء الخطوات الاصلاحية الضرورية لضمنا بقاءهم في ديارهم !!

ان هذا البقاء ضروري جداً (فالسير [1] هوريس بلانكيت) زعيم التعاون في ارلندا يقول «يجب ان نضمن بقاء الفلاحين في تلك الارض بقاء يدفعهم اليه حبهم لها وتعلقهم بترابها ، أما اذا ترك الامر كما هو الآن ، فالنتيجة المحتمة تعاقب الهجرة الى الحواضر فيخلو الريف من احسن اهله وفي هذا الشر كله ! فالواجب اذن ان يعمل لبقائهم في بلادهم بطريقة ناجعة ولن يكون ذلك باستعمال القوة ، انما ينحصر العلاج في ايجاد (مدنية) غير المدنية السائدة الآن تلك هي المدنية الريفية ذلك لاعتقادي ان المدنية لن تكون آمنة ثابتة حتى يكون اساسها شاملا الريف واهله . اما اذا بقيت محبوسة في المدن يخالطها كثير من عناصر الضعف ويجهلها السواد الاعظم من الشعب فانها تبقى عرضة للزوال إذ لا سبب يدعو اولئك الذين لا ينالون منها الا القليل الى التضحية بأنفسهم في سبيلها والبقاء بمعزل عنها في الحقول والمزارع ، يزرعون لاهل المدن ويحصدون ويطعمون وهم عالمون بانهم محرومون من تلك الطيبات التي يرونها في المدن .

اما اذا أشركوا في هذه المدنية واخذوا من طيباتها فانهم يعملون من تلقاء انفسهم لصونها من اسباب التداعي ويوسعون من نطاقها ويخففون عنها عيوب العيوب التي تتضمنها الدمقراطية الحديثة ، تلك العيوب المركزة في المدن تشهد بان خيرات البلاد العميمة يتمتع بها اقلية ممتازة من الشعب دون السواد الاعظم منه ! »

ان اسباب الهجرة كما مر بنا يمكن القضاء عليها وذلك بتحسين وضعية ملكية الارض في الريف وتنمية علاقة الفلاح بها ونشر التعليم الذي ينحو ناحية التوجيه الزراعي والاجتماعي بحيث يحبب للريفي البقاء في ريفه ومزرعته يضاف الى ذلك وصول المدنية الى الريف وربطه بالمدن بشبكة من طرق المواصلات وإدخال وسائل الانعاش والترفيه كما هي الحال في المدن ...

---

(١) من كتاب (التعاون الزراعي ج ١) للدكتور ابراهيم رشاد .

« فغير خاف[1] ان الفلاحين لا يتركون قراهم إلا لأن المدن تلوح في نظرهم اجمل وألطف وأجمع لمسرات الحياة وادعى الى السعادة ! ! »

غير ان من اقوى اسباب هجرة الفلاحين في العراق هو (الاستغلال الاقتصادي) الفظيع لان القروي العراقي لا يمكنه التحلل او الهرب من الحياة التي عاش على نمطها آباؤه واجداده قروناً عديدة بهذه السهولة لو لم يكن هذا العامل سبباً قوياً في دفعه الى المدينة دفعاً ، قانعاً بامتهان أحقر المهن فيها ما دامت هذه المهن الحقيرة اضمن لحياته من عمله في الريف ! ! فلا بد لنا إذن من التفكير في الاستعانة ببعض الحلول والمقترحات الايجابية التي أشرنا اليها في فصول هذا الكتاب .

ومن أهم هذه الحلول كما قلنا (تشجيع الملكية الصغيرة) و(نشر التعاونيات الزراعية) في الريف لانه متى شعر الفلاح بان الارض التي يزرعها هي ارضه يصبح ولا شك حريصاً على الاعتناء بها وخدمتها والمحافظة عليها ، وتكون له ، معها رابطة قوية تحبب له البقاء فيها ولا يقوى على فراقها .

ثم ان عن طريق تشجيع هذه الملكية يرتفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي ويحاول استغلال الريف لمصلحته فيسعى الى تنظيمه وترتيبه تطميناً لحاجته الماسة لهذه الراحة والاستقرار ، ويكون الريف بعد ذاك مطمح انظار سكان المدن الذين يجدون في الريف المكان الذي يقضون فيه عطلتهم الاسبوعية واوقات فراغهم متمتعين بمناظره الجميلة الخلابة وطبيعته المشرقة !

الادارة والريف

لقد رسمنا للقارىء في الفصول المتقدمة الصورة الحقيقية لحياة اكثرية سكان هذه البلاد . فأرتنا هذه الصورة حال الفلاح التي لا تفرق عن حال العبد المملوك أو (القن) الذي يعيش ويموت مع الارض التي اصبح جزءاً مادياً منها ! !

فما هي حاله في علاقته مع (الادارة) الممثلة لسلطان الدولة وهيبة الحكومة؟؟

ونحن حين التعرض لتبيان هذه العلاقة يجدر بنا الرجوع الى اواخر العهد

---

١) (التعاون الزراعي) الدكتور ابراهيم رشاد .

العثماني في العراق كي تتسنى لنا معرفة أثر ذلك في علاقته بالدولة اليوم . فلقد مر بنا ان الدولة العثمانية نظراً لضعفها وهي (الدولة المريضة) وعدم استطاعتها نشر ألوية الأمن والنظام في كافة انحاء البلاد الخاضعة لسلطانها ولا سيما المناطق الريفية فانها [1] « لم تكن تعتبر هذه المناطق إلا واسطة لاستحصال ما يمكن استحصاله من ضرائب وكانت لا تعتبر المناطق الريفية العشائرية جزءاً من ادارة الدولة بالمعنى الصحيح لذا كانت علاقتها بها في الغالب علاقة الجابي بالمدين تارة وعلاقة دائرة الاجراء بالمدين الممتنع عن أداء دينه تارة اخرى فما كان للقانون لذلك في الارياف أي اثر بالمرة » .

وتحقيقاً لرغبتها في جمع الضرائب وتخلصاً من مشاكل التصادم بينها وبين سكان هذه المناطق فقد خولت رؤساء العشائر والاغوات وبعض المتنفذين من اصحاب الاراضي سلطة للقيام بواجبات المحافظة على الامن وجباية الضرائب وتسليم المطلوبين للقرعة العسكرية . وقد سادت هذه الطريقة في مناطق كثيرة من البلاد فكان من جراء ذلك ان اصبح الفلاح او (القروي) خاضعاً لسلطان هؤلاء السادة خضوعاً تاماً .

... وبعد زوال الحكم العثماني ودخول جيوش الاحتلال الانكليزي لهذه البلاد في الحرب العالمية الاولى أضفت السلطة المحتلة على هذه المناطق أهمية خاصة اقتضاها سير الحرب ، حيث أخذت هذه (السلطة [2] المحتلة تتبع سياسة جديدة مع رؤساء الاقطاع الذين استعانت بهم وراحت تثبت مراكزهم وترفع من شأنهم وتعينهم على الاستيلاء على اراض واسعة وتجعل منهم المرجع المباشر في كثير من القضايا التي تتعلق بالامن وغيره ، كما اعترفت بعاداتهم وعرفهم في فض المنازعات بين الافراد والقبائل فوطدته ببيانات لها قوة القانون في بداية الامر ثم شرعت باسم نظام دعاوى العشائر) وان هذا النظام الذي صدر على شكل بيان في اوائل عهد

---

١) راجع مقال (الاقطاع وأثره في افساد جهاز الدولة) بقلم معالي السيد كامل الجادرجي المنشور بجريدة (صدى الاهالي) بعددها (٢٨) تشرين الاول سنة ١٩٤٩ .

٢) نفس المصدر .

الاحتلال البريطاني للعراق ما هو الا مثل من الامثلة التي تشير الى الرغبة في ابعاد اكثرية سكان البلاد عن القوانين المدنية النافذة المفعول والمطبقة على السكان المدنيين .

ولقد كان لهذا الاتجاه في الريف وخضوع السكان فيه الى النظام القبلي الاثر القوي في ابعاد هؤلاء السكان عن مدى تأثير سلطة الادارة الممثلة لسلطان الدولة في الريف .

غير انه منذ تشكيل الحكم الوطني حتى اليوم لم تترك الحكومة فرصة تمر دون ان تسعى للتخفيف من حدة هذه السيطرة (على حسب الظروف والاحوال) وبمحاولتها الاتصال بالفلاح نفسه ومساعدته ، غير ان هذه المحاولات لم ترفع عن كاهل الفلاح الا جزءاً يسيراً جداً من الاعباء الثقيلة التي أولدتها تلك الاوضاع . فان الاحوال الاجتماعية والاقتصادية التي اشرنا اليها آنفاً لم تعط لهذا المواطن (الشخصية) التي يمكن ان تنال قسطها اللازم من التقدير والاحترام ، اذ لم يقدر اكثر (ممثلي الادارة) مع مزيد الأسف هذه الرغبة لان الأمر (في نظرهم) لا يتطلب اكثر من استتباب الامن وسيادة النظام وهذا لا يتأتى الا عن طريق استمالة الرؤساء المتنفذين وتكليفهم بالقيام ببعض الواجبات الضرورية كدفع الضرائب وتسليم المجرمين والمكلفين الخاضعين لخدمة العلم ! !

ولا يمكن بأي حال نكران ما لهذه الصلة بين الادارة والرؤساء من أثر في استغلالها ضد هؤلاء السكان ، فقد أثبتت الحوادث المتكررة في بعض الألوية ان كثيراً من الفلاحين الذين رغبوا عن العمل في خدمة بعض الرؤساء والشيوخ قد اقتيدوا (إثر إبدائهم هذه الرغبة) الى مراكز التوقيف وتعرضوا للمطارة والتشريد بحجة انهم لم يسلموا اولادهم الخاضعين للجندية او الى غير ذلك من الحجج .

وإننا إذ نشير الى هذه الحال لا يمكننا اغفال أثر الحرب العالمية الاخيرة في سلوك بعض الموظفين لا سيما في الريف ، ذلك السلوك الذي كان السبب ولا يزال في إبعاد الشقة بين الادارة وبين السكان .

وللرشوة وخضوع بعض هؤلاء الموظفين (لتأثير جاذبيتها) اثر كبير في

خلق هذه الجفوة بين الحكومة والشعب. ولا أدلّ على (كرْه) القرويين للادارة من ترديدهم هذا القول المعروف، حين الدعاء بالخير لأحدهم قائلين (نرجو ان لا يريك الله حاكماً أو حكيما !!) والشرطي في نظرهم هو الحكومة بعينها. فمما يحكى ان احد الفلاحين استلطف جلالة المغفور له الملك فيصل الاول يوم جاء بزيارة للقرية فقال له «الله يطول عمرك ويعلي قدرك ويساويك باش جاووش !!». فلِمَ هذا الشعور والاحساس ؟؟

لانهم لم يروا من معظم هؤلاء الموظفين إلا ما فيه الضرر (بالنسبة لهم) فما أحسوا بالنفع منهم (إلا نادراً) فهم يدفعون الضرائب ويبنون الأسداد ويسلمون أولادهم للجندية، دون ان يروا ان هؤلاء قاموا بتنظيم مياه الشرب في القرية او أسسوا مدرسة لأولادهم او ان اراضي الحكومة البور قد وزعت عليهم !!

لقد قال الأت عيروت اليسوعي حين إشارته الى علاقة الفلاح بالحكومة في مصر قوله «لقد نظرت الحكومة الى الفلاح كمنتج ومكلف، وتجاهلته كإنسان وأهملته كمواطن !!» فاذا كانت هذه هي حال الفلاح في مصر فهي في العراق أشد قوة لأن الفلاح مرتبط بالعشيرة، والحكومة قلما تعرفه، بل الذي تعرف هو الشيخ، وعلى الشيخ وحده تقع مسؤولية الاهتمام بفلاحيه وأتباعه !

«...[1] إن على الدولة في الوقت الحاضر واجبات هامة ومسؤوليات كبرى وهي عامل هام في النهضة الزراعية الريفية، فكل شيء يعرقل اعمالها ويحد من فاعليتها يكون شديد الضرر بمصالح الامة ويؤخر تقدمها. ولم تعد الدولة مسؤولة للمحافظة على الامن والعدالة فحسب بل اصبحت منظمة تسيّر حياة الشعب من جميع نواحيه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ولقد اصبحت مؤسسة مسؤولة امام الشعب ومسؤولة عنه، واصبح للشعب حقوق ومسؤولية في الحكومة فمن أولى واجبات الحكومة ان تعد جهازها لخدمة الشعب وان تكيف اعمالها ونفسيتها حسبما تقتضيه مصالح شعبها»

ثم علينا ان لا نتجاهل الحقيقة القائلة بان استقرار السكان في ارض يملكونها

(١) (تراثنا الاجتماعي وأثره في الزراعة) حليم نجار.

ويستغلونها لحسابهم الخاص ، يجعلهم حريصين على مساعدة الادارة ومعاونتها على تنفيذ القوانين ، فلقد قال ارسطوطاليس في هذا الصدد « ... كلما غلب في بلد من البلاد عدد صغار الزراع واصحاب الثروة الضئيلة كان القانون هو الرائد للحكومة في اعمالها !! »

فاذا ما كنا راغبين حقيقة في استقرار الحياة العامة وتنظيمها لا بد لنا « من [1] حكم قائم على اساس المصلحة العامة ، مشرب بروح من الوطنية الصادقة ذلك لان التعاون والتفاهم والشعور بالمصلحة العامة شروط اساسية لأمة ترغب في ان تحكم نفسها حرة . وأمتن اساس يعتمد عليه النظام الدمقراطي ، أن يكون منبعثاً من النفوس مرضياً عند الجميع فيتضافر الكل على تثبيت دعائمه بروح صادقة وقلوب سليمة » .

الخاتمة

. . . واذا كان لا بد لهذا الكتاب من خاتمة فليس لي إلا الاشارة الى بعض المبادىء والآراء السياسية والتي اطلق عليها في الشرق العربي اسم (المبادىء والآراء الهدامة) . ان هذه المبادىء لا يكتب لها الانتشار والحياة إلا في الاجواء التي يسودها الاستغلال الاقتصادي الفظيع ، والاجحاف ، وفقدان العدالة والاستهانة بالمصالح العامة !

وليس من سبيل لمحاربة هذه المبادىء (الوافدة) إلا بالقيام باصلاح اجتماعي شامل يهدف الى رفع مستوى حياة الاكثرية الساحقة من السكان ، تلك الأكثرية التي بدأت تحس بالغبن وتشعر بالأجحاف الذي تتعرض له نتيجة تردي احوالها الاقتصادية والاجتماعية .

ولسنا في معرض الاشارة الى ما حدث في التاريخ من احداث في مختلف اقطار العالم لا سيما الزراعية منها والتي مرت بمثل ما نحن فيه من حال ، انما الذي نريد ذكره في هذا الصدد هو ان هذه الاقطار ما نهضت وتدرجت في الرقي الا بعد

(١) « سياسة الغد » مريت بك بطرس غالي .

ان أحسّ المسؤولون فيها بضرورة استجابة طلبات اكثرية السكان !!

واذا كنا ندرس التاريخ فانما ندرسه لنستفيد بعبره ونرسم خططنا في اعمالنا الحاضرة والمقبلة في ضوء تلك العبر !

وما احوجنا ونحن في هذا الدور الى التفكير الجدي في ميدان الاصلاح الاجتماعي الذي نهدف منه الى رفع مستوى حياة الاكثرية ، لاننا في وضع احوج ما نكون فيه الى شعب ذي حيوية وكفاءة ونشاط ، ولا يمكن لشعب ما ان يقوم باعباء الحياة على اتم وجه إن لم يكن له نظام اجتماعي واقتصادي قويم يرتكز عليه .

اننا في هذه البلاد حيث (الذهب الاسود) والخير العميم الذي يفيض به (الرافدان) قد اصبحا مطمح انظار الطامعين من المستعمرين الغربيين منهم والشرقيين وحتى الصهيونيين ، فاذا ما بقيت الامور والاحوال تسير سيرها المعهود فلن يتسنى لها رد كيد هؤلاء المتربصين والقضاء على اطماعهم قضاء تاماً إن لم نعمل جاهدين على سد هذه الثغرات التي ينفذون منها لعرقلة سير هذه البلاد نحو الطمانينة والرفاه والاستقرار والنهوض !!

اما اهم هذه الثغرات فهو كما قلنا تردي الحالة الاقتصادية التي تقود الى تردي الحالة الاجتماعية والى الاستغلال الذي يقضي بان يعيش بعض الناس من اتعاب الآخرين بفضل ما توصلوا اليه من سيطرة ونفوذ !

وليس من شك في ان الاحداث التي مرت على البلاد قد أعطت للمسؤولين البرهان القاطع بان المصالح الاستعمارية والمطامع الصهيونية قد اتفقت كلمتها وتوحدت خططها في العمل على ابقاء الحال على ما هي عليه ، بل والعمل على تشجيع ومساعدة كثير من ذوي المصالح الخاصة وحملهم على الاستهانة بالمصالح العامة ومناوأة كل خطوة ايجابية يعود نفعها على البلاد ، رغبة منها في ان تظل الامور على ما هي عليه من تأخر واضطراب حتى يتهيأ لها العمل في هذا الجو على وفق خططها المرسومة لتحقيق غاياتها واطماعها !!

واذا كان المسؤولون شاعرين بدسائس هؤلاء ومؤامراتهم التي تهدف لتحطيم

كيان هذه البلاد وهم من اجل ذلك واقفون لهم بالمرصاد فليس لنا في هذا المجال إلا ان نهمس في آذان هؤلاء المسؤولين قائلين « ان الخطط السلبية ليست بكافية وحدها لشل نشاط هؤلاء ، بل لا بد من خطط ايجابية في هذا الشأن !! »

وان من اهم هذه الخطط كما قلنا العمل على رفع مستوى الحياة العامة لاكثرية السكان ، وهذا لن يتم الا اذا اقتنع المسؤولون بضرورته ، لان هذه القناعة تولد في نفوسهم الرغبة الاكيدة في العمل وهذه الرغبة تدفعهم للعمل على تحسين الحالة العامة لطبقات الشعب ولا سيما الفقيرة منها بثقة وشجاعة واخلاص ! ولا بد لنا اذن من مشاريع ثابتة نسعى لتحقيقها في هذا السبيل غير ان هذه المشاريع يجب ان لا تكون مشاريع مادية صرفة بل يجب ان يكون الى جنبها مشاريع اجتماعية عامة تسعى لانقاذ الشعب مما هو فيه من فقر وجهل ومرض ...

« لان الامة [1] التي تحاول التقدم عن طريق الانشاءات المادية ولا تسعى الى تدعيم كيانها الانساني ولا تهتم بالعامل البشري كأساس لبنيانها فانها تبني امة من المادة وتصنع هيكلاً لا روح فيه !! ان قوة الامة تستمد من روح شعبها ومن متانة اخلاقه وافكاره وتصرفاته لا من انتشار الطرق والسهول ووفرة الانتاج!! »

ولقد لخصنا في فصول هذا الكتاب اهم المشاكل والمعضلات وما نتطلبه من حلول ومقترحات مستنيرين بالخطوات والتجارب الايجابية التي قامت بها الامم المختلفة لمعالجة تردي الاحوال الاقتصادية والاجتماعية في بلادها . ونحن لا نهدف في كل هذا الا الى تنبيه من بيدهم الأمر والنهي الى هذه الخطوات التي اصبح القيام بها ضرورة ماسة لا سيما في عصرنا هذا ! !

وليس لنا ونحن في هذا المجال الا ان نشير بان (انهاض الريف) والعمل على إسعاد أفراده لا يكتب له النجاح ما لم يؤلف لهذا الغرض مجلس Board) خاص يطلق عليه اسم (مجلس الشؤون القروية) تكون مهمته وضع الخطط والمشاريع والقوانين اللازمة لانعاش الريف والعمل على ترقية احوال بنيه ومساعدتهم مساعدة مادية ومعنوية . على ان يرتبط هذا (المجلس) بمجلس الوزراء مباشرة وتفرد له

---

١) (تراثنا الاجتماعي واثره في الزراعة) الاستاذ حليم نجار .

ميزانية خاصة. واننا في العراق لفي أمسّ الحاجة لوجود مثل هذا (المجلس[1]) إذ ان في ترك العناية بالريف ومشاكله موزعة بين وزارات الداخلية والمالية والشؤون الاجتماعية والاقتصاد مدعاة لنشوء ما يدعى (بتنازع الاختصاص) الذي يؤدي حتماً الى فقدان العناية به بالمرة.

هذا وقبل ان نختم كلمتنا لا بد لنا من الاشادة بالتجربة الاجتماعية الناجحة في هذا المضمار في القطر المصري الشقيق، تلك التجربة التي تشير حقاً الى صدق عزيمة القائمين بها واخلاصهم. وحريّ بالمسؤولين الشاعرين بضرورة اصلاح الريف في هذه البلاد ان يستعينوا بنتائج هذه التجربة الكبرى في القطر الشقيق لأنها تجربة حرية بالتقدير والاعجاب!!

وليس لي وانا اختم فصول هذا الكتاب إلا الابتهال الى الله تعالى راجياً ان يهيىء لهذه البلاد ذلك النفر الذي يرى الاهتمام بالريف وساكنيه في مقدمة القضايا الوطنية الكبرى التي يجب على المسؤولين التفكير بها اذا ارادوا ان يوجدوا أمة قوية تستمد قوتها من روح شعب مرفه الحال هادىء البال!.

---

١) لقد ارتأت حلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية التي انعقدت في القاهرة في نوفمبر سنة ١٩٥٠ ضرورة تشكيل مجلس اعلى لتنسيق اعمال الوزارات المختلفة المعنية ببرنامج الانعاش الاجتماعي في الريف وهذا هو نفس ما دعونا اليه ولا نزال نصر على ضرورة تشكيله!

ملاحظات و تعليقات

ودراســـات

بغداد في ١٧ آب ١٩٥٠

عزيزي الاستاذ عبد الرزاق الرهدلي

تحياتي وتقديري لمجهودكم القيم في وضع كتاب نظرات في اصلاح الريف الذي كانت المكتبة العراقية تفتقر الى امثاله .

ولقد حفزني الحرص على اهمية هذا الكتاب انه ارسل اليكم برفقه هذا مذكرة ببعض ملاحظاتي التي اعتقد انها قد تكون ذات فائدة بالنسبة الى نواحي البحث فيه .

مع تمنياتي .

درويش الحيدري

عندما صدرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب قدمت نسخة منه الى سعادة الاستاذ السيد درويش الحيدري مدير الزراعة العام وقد رغبت في ان يتفضل سعادته بدراسة ما جاء في الكتاب وتوجيه ما يراه ضرورياً لاصلاح الريف العراقي نظراً لما يتمتع به سعادته من خبرة عملية وعلمية واسعتين في هذا المضمار ، ولقد كان حرصي شديداً ان تكون ملاحظاته وتعليقاته مثبتة في صلب الطبعة الثانية من الكتاب .

ولما كنت قررت اعادة طبع الكتاب منذ ايام فقد رجوت سعادته الاسراع في ارسال ما لديه من تعليقات وملاحظات . وفي يوم الخميس المصادف ٩٥٠/٨/١٧ تسلمت مذكرة سعادته عن هذا الموضوع مع بعض المرفقات الهامة التي تتعلق ابحاثها بأمر الاصلاح الزراعي .

ولقد جاءت مذكرة سعادته بقسمين رئيسيين اولهما القسم العام الذي ضم بين دفتيه خمس فقرات هامة بالنسبة لي وتوجيهات طيبة بالنسبة لشمول ابحاث الكتاب وثانيهما (القسم الخاص) الذي جاء بعشر فقرات يشير معظمها الى اعمال مديرية الزراعة العامة وما يرتبط بها بصورة مباشرة وقد لخص ذلك بالامور الآتية :

١ – ان لمديرية الزراعة العامة رأياً في مشروع الدجيلة لا سيما حول نقاط معينة يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار

٢ – ضرورة التوسع في الخدمات الريفية ومن اهمها الارشاد الزراعي والصناعات الريفية والمدارس الزراعية العملية .

٣ – تأسيس النقابات والغرف الزراعية والجمعيات التعاونية .

٤ – المجالس القروية وضرورة تشكيلها في كافة نواحي العراق وتخصيص مبالغ لانعاش القرى

٥ – العمل على منح خريجي المدارس الزراعية مساحات معينة من الاراضي مع تقديم المساعدات المالية لهم

٦ – اهتمام مديرية الزراعة باعادة النظر في معظم القوانين والنظم الزراعية ووضعها بالروح التي تحفز الزراع على تحقيق المقصود منها .

٧ – ترى مديرية الزراعة ضرورة التحديث الزراعي [١] وادخال الوسائل الميكانيكية الحديثة بالنظر لقلة اليد العاملة وضيق فترات الزراعة والحصاد بسبب عوامل الجو . وضرورة الزراعة الكنتورية في بعض المناطق الشمالية .

٨ – الاهتمام بالصناعات [٢] الزراعية والعمل على ترقيتها وانعاشها

٩ – العناية بالتجارب والبحوث العلمية .

١٠ – التوصية بانشاء مخازن للحبوب ومخازن التبريد لحفظ المواد الطازجة .

* * *

وبالنظر لاهمية الملاحظات والدراسات التي تفضل بها الاستاذ الحيدري لم أجد بداً من اثباتها في آخر الكتاب اعماماً للفائدة دونما تغيير ، لا سيما وان هذه الملاحظات والتعليقات صادرة عن شخص ذي خبرة عملية طويلة واطلاع علمي واسع ، فشكراً لسعادته على هذا الحرص والاهتمام !

---

(١) لدى مديرية الزراعة العامة مشروع حيوي يهدف الى تحويل مليونين من الدونمات الى الزراعة الميكانيكية الحديثة لمعالجة النقص الحالي في الانتاج الزراعي بسبب الطرق البدائية المتبعة وهو مشروع عملي هام نرجو ان يتحقق تنفيذه في القريب العاجل نظراً لما تجنيه البلاد من جراء تنفيذه .

(٢) مثل تحسين التبوغ العراقية وتأسيس صناعة الالبان الصحية .

تقرير المجلس الاستشاري الزراعي (١)

عن دورة الاجتماع الاولى للسنة الثانية

من ٢٠/١٠/٤٩ الى ٦/١١/١٩٤٩

مقدمة

استأنف المجلس الاستشاري الزراعي اعماله بعقد دورة اجتماعه الاولى للسنة الثانية من ٢٠/١٠/١٩٤٩ وانتهت في مساء ٦/١١/١٩٤٩ ويود المجلس بهذه المناسبة ان يؤكد اهمية توصياته التي اتخذها في دورة اجتماعه الاولى للسنة الاولى التي عقدت من ١٥/١/٤٩ الى ٢٩/١/٤٩ ويشير الى انها من الاهمية بحيث تعتبر نقطة التحول الرئيسية في الاقتصاد الزراعي القومي فيما اذا هيئت لها الاسباب المالية والفنية لتنفيذها . خاصة وان معظم دول العالم قد اخذت تعمل على وجه السرعة في تنظيم شؤون انتاجها الزراعي وفتح الميادين الاقتصادية له وتثبيت دعائمه على ضوء الدرس القاسي الذي املته عليها الحرب العالمية الثانية وما تأيد لها من ان الصناعة وحدها لا يمكن ان تكون ظهيراً للأمم ما لم تضمن ناحية الانتاج الزراعي ولهذا نجد ان معظم هذه الدول اخذت تتوسع في زراعتها سواء في داخل بلادها او خارجها وان تسيطر بالوسائل الاقتصادية على الاسواق الزراعية حتى انه بات من الخطر على البلاد التي تستند اقتصادياتها اساسياً على الزراعة ان تواجه هذا التيار ما لم تثبت اقدامها وتحرص على تنظيم شؤونها الزراعية .

وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية التي يوليها المجلس عناية كبيرة :

---

(١) « لقد اجتمع المجلس الاستشاري الزراعي دورته الاولى في ١٥ / ٢ / ١٩٤٩ واتخذ في دورته هذه قرارات عدة تتعلق بضرورة العناية بالاصلاح الزراعي وقد قدم الى الجهات المسؤولة توصياته الخاصة بهذا الموضوع وهي بلا شك توصيات قيمة وبالنظر لانعقاد الدورة الثانية لهذا المجلس في ٢٠ / ١٠ / ١٩٤٩ فقد رأينا الاكتفاء بنشر تقريره عن هذه الدورة نظراً لاهمية ما جاء فيه من توصيات وتوجيهات صائبة » .

اولاً ـ مشكلة ملكية الارض والتصرف بها :

لعل اكبر مشكلة يعانيهـــا الاقتصاد القومي في بلادنا هي مشكلة الاراضي الزراعية وملكيتها والتصرف بها وليس من شك في انه قـد بذلت بعض الجهود لحل هذه المشكلة المزمنة بما يتلاءم ومصلحة البلاد . وان اهم ما قامت به الحكومة في هذا الموضوع هو استدعاؤها الخبير البريطاني المستر داوسن لوضع تقرير لحلهـا وعلى اثر ذلك قامت الحكومة بسن قانون التسوية الذي لا زالت احكامه نافـذة حتى اليوم .

ان الفكرة التي انطوى عليها التقرير المذكور كانت تستهدف بالاضافـــة الى تثبيت حدود الاراضي وضرورة اعطائها باللزمة تحقيق الملكية الصغيرة او المتوسطة، عـــلى ان الذي لوحظ ان قانون التسوية قد ابتعد عن هـذه الفكرة في تطبيقاته العملية فلم يأت بالنتائج المنتظرة من وراء سَنه . وليس من شك في ان الاقطاع يؤلف مشكلة خطيرة بالنسبة الى اقتصاديات البلاد وزيادة انتاجها وتحسينه بالاضافة الى ما ينجم عنه من مشاكل اخرى سياسية واجتماعية وادارية .

ولما كان تحقيق الملكية الصغيرة والمتوسطة من اهم المشاكل التي يجب ان تدرس دراسة علمية وافية ليكون بالامكان وضع حلول عملية لها لذلك فقد شكل المجلس لجنة فرعية دائمة لدراسة هذا الموضوع والاستعانة بأهل الاختصاص وعرض نتائج دراستها على لجنة الاقتصاد الزراعي في الاجتماع المقبل ليقدم المجلس توصياته المناسبة في هذا الشأن ولقد اشار المجلس على اللجنة الفرعية المذكورة بالاهـــتمام بدرس النقاط التالية :

ا ـ تحقيق الملكية الصغيرة والمتوسطة وتعيين الحدين الادنى والاعلى لها .

ب ـ سياسة الحكومة في تمليك الاراضي الاميرية او تفويضها او منحها باللزمة وضرورة تقدير بدلاتها بحيث لا تملك ارض الا مقابل بدل معين .

ج ـ طرق الاستغلال الزراعي .

د ـ الضرائب الزراعية وعلاقتها بالارض وتأثير ذلك على الانتاج والتقـدم الزراعي .

ثانياً – قانون حقوق وواجبات الزراع

وبالنظر لأهمية هذا الموضوع وضرورة استيفاء بحثه بحثاً شاملاً اذ هو في الواقع محور العلاقة بين المالك والمزارع لذلك فان المجلس رأى تشكيل لجنة من اعضائه لدرس القانون المذكور وتقديم المقترحات عنه ليقوم المجلس في اجتماعه المقبل بوضع التوصيات اللازمة بشأنه .

ثالثاً – الفقرة الرابعة من خطاب الرئيس ترومان

يشير المجلس الى اهمية ما جاء بالفقرة الرابعة من خطاب رئيس جمهورية الولايات المتحدة المستر ترومان ويرى ضرورة بحث هذا الموضوع بحثاً دقيقاً بالنظر لأهميته خاصة وان الاستقلال الاقتصادي لا يقل شأناً عن الاستقلال السياسي . وكثيراً ما كان التدخل الاقتصادي سبباً في التدخل السياسي ولهذا يهيب المجلس باللجنة التي شكلتها الحكومة لدراسة هذا الموضوع ان تتبين نتائج تطبيق تلك الفقرة .

رابعاً – مشاريع الري الخارجية

يستبان من اتجاهات بعض الدول الاخرى النية في التوسع باعمال الري التي تعتمد على مياه الرافدين ؛ ولما كانت هذه المشاريع تقع في الاحباس العليا من النهرين وان الموضوع يرتبط بمستقبل المياه في العراق وبالتالي في الزراعة عموماً لهذا يرى المجلس ان تكيف مديرية الري العامة بشكل يجعلها ذات قابلية لبحوث الري الدولية والحرص على مصادر في العراق .

***

وفيما يلي توصيات المجلس لهذه الدورة وهي :

١) الاكثار من المؤسسات الصحية المتنقلة مع تزويدها بالعلاج الكافي وتزويد مناطق الريف بالماء الصالح للشرب .

والاستعانة بمؤسسة الصحة العالمية لمكافحة الامراض المتوطنة مثل الملاريا والبلهارزيا والسل وامراض الزهرية .

٢) ضرورة انشاء طرق المواصلات المختلفة بربط المناطق الزراعية الهامة لتأمين نقل الاهلين والحاصلات الزراعية صيفاً وشتاء باسرع وقت واقل تكاليف وهذا من شأنه المحافظة على توازن الاسعار والاستفادة من الاسواق المحلية وامكان الانتقال للموظفين المرتبطين بالموضوع وخصوصاً الارشاد الزراعي .

٣) توزيع الاراضي الاميرية الصرفة على المزارعين بعد اصلاحها وانشاء مشروعات الري والبزل اللازمة لها لخلق طبقة متوسطة ومستقرة من المواطنين .

٤) لمعالجة النقص الحادث في عدد الايدي العاملة في الزراعة وكذلك لعدم ملاءمة الآلات الزراعية المحلية المستعملة حالياً في الزراعة يقتضي استعمال الآلات الزراعية الميكانيكية الحديثة التي تثبت ملاءمتها لكافة ظروفنا المحلية .

٥) بالنظر الى ان العراق قطر زراعي وان اقتصادياته ورفاهيته ترتكزان على الزراعة ومنتجاتها ولما كان الري والزراعة جزئين لا ينفصلان وان الحكومة هي المسؤولة عن تدبير شؤون الري وادارته لذلك يوصي المجلس بأن تعطي الهيئات المختصة اهمية كبرى لشؤون السقي وان تعمل على تكوين هيئة علمية عالمية لها اختصاصها وكفاءتها لدرس مواضيعه الهامة ووضع سياسة ثابتة مستندة على الدراسات العلمية .

٦) استكمال مشاريع الري التي استهلت الحكومة لسقي الاراضي والتي اسكنت فيها عشائر لا مأوى لها اذ ان بقاءها على هذه الحال قد ادى الى ان يهجرها كثير ممن سكنوا بها بسبب تراكم الاملاح لعدم تجهيزها بالمبازل (المصارف) اللازمة . ولذلك اصبحت عرضة للبوار . ولهذا يجب ان تتمشى اعمال البزل (الصرف) مع اعمال الري من بدء تأسيس مثل هذه المشاريع .

وان لا تبدأ الحكومة بمشاريع جديدة قبل اتمام المشاريع الموجود فعلاً .

٧) وضع مناوبات منتظمة للارواء وتعيين المقنن المائي للمزروعات على ان يتم ذلك باتفاق مديريتي الري والزراعة وفق دورات زراعية معينة تضعها مديرية الزراعة العامة لكل منطقة ، الامر الذي يحفظ قابلية التربة الزراعية على الانبات ويكون سبباً في تنويع المحاصيل وتحسين شؤون تربية الحيوان وضمان المياه في

الاوقات المعينة وحسن استعمالها .

٨) بالرغم من غزارة المياه في انهار العراق في فترة الفيضان فان كمية المياه تقل بها وقت الصيف والخريف بحيث تهدد المزروعات ولذلك فان التوسع في حفر او تمديد جداول جديدة امر لا يتفق مع كميات المياه الموجودة فعلاً في وقت الشحة ويؤدي الى ضرر اصحاب الاستحقاق الاصليين لذلك يوصي المجلس بعدم ري اراض جديدة قبل تأمين المياه اللازمة لها وذلك بتأسيس الخزانات وتوفير المياه بالحفظ لوقت الشحة .

٩) تهيئة الوسائط اللازمة لحفر الآبار الارتوازية لتأمين الحياة في البوادي والاراضي المفتقرة الى المياه وتأسيس مستعمرات لاسكان العشائر الرحل واصحاب المواشي والاغنام .

١٠) تطهير (كري) الجداول بالوسائط الميكانيكية الحديثة اذ ان استعمال الايدي العاملة لا يتفق مع قلة العمال الزراعيين مما يعطل بعض الاعمال الزراعية الاخرى فضلاً عن كونه يستغرق وقتاً طويلاً يتحتم فيه حرمان المزروعات من المياه فيؤدي ذلك الى ضررها او اهمال الكري فيؤدي ذلك الى اندراس الجداول .

١١) تطبيق قانون المكائن والآلات الزراعية رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٩ بصورة شاملة وان تضع الحكومة يدها على الآلات الزراعية والمحركات والمضخات وادواتها الاحتياطية لا سيما وقد صدر بيان وزارة المالية المرقم ١٠ بتحديد اسعارها وأدى الى امتناع الشركات عن البيع طمعاً في الارباح الفاحشة .

١٢) العمل على اكثار المحاصيل السكرية والليفية والدهنية الملائمة بالنظر لشدة الحاجة اليها واهميتها الاقتصادية وذلك مع تأمين قيام المعامل اللازمة حيث ان هذه المحاصيل لا يمكن الاستفادة منها الا اذا هيئت لها المعامل لتصنيفها وفي عين الوقت ضمان الاسواق الخارجية لما يفيض عن حاجة الاستهلاك الداخلي . ومن المهم ان تضمن الحكومة للمنتج تصريف منتوجه منها بالتعاقد الداخلي وان تدخل مشترية للمنتوج الفائض عن الاستهلاك المحلي وتصريفه في الاسواق الخارجية وفي نفس الوقت ان تعمل الحكومة على تشجيع زراعة تلك المزروعات بانتاج وتوزيع

بذورها المحسنة مجاناً على المزارعين او لقاء ثمن زهيد مع ارشادهم الى الطرق الصحيحة في زراعته وتهيئته للبيع . والزام الملاكين على تخصيص جزء مناسب من مزارعهم لزرعها بتلك المحاصيل .

١٣) تهيئة ما يلزم لمديرية الزراعة العامة لكي تتمكن من القيام بمكافحة الآفات الزراعية الحشرية والنباتية على أوسع نطاق طبقاً لما توصلت اليه دراساتها حسب الاصول العلمية الحديثة والاكتشافات الجديدة .

١٤) رفع مستوى كفاءة الفلاح عن طريق الارشاد بالوسائل المعروفة لمديرية الزراعة العامة والتي منها عقد اجتماعات زراعية بمراكز الالوية واقامة مؤتمر زراعي سنوي في العاصمة مع تهيئة كافة التسهيلات من قبل الحكومة لحضور اكبر عدد ممكن من المزارعين . وكذلك اقامة المعارض والمتاحف الزراعية ووضع منهاج ثقافي زراعي تشترك في تهيئته واعداده والاشراف عليه مديرية الزراعة العامة ووزارة المعارف .

١٥) التوسع في الحقول التجريبية بالنظر لما ثبت من فوائدها وتأسيس حقول تجريبية منها وتهيئة المخصصات الكافية لادارتها على الوجه الاكمل بالنظر لما تقدمه هذه الحقول من الخدمات الفعلية للزراع .

١٦) تخصيص قطع من الاراضي الأميرية في كل لواء لتقوم مديرية الزراعة العامة بتأسيس المشاتل الزراعية .

١٧) منع زراعة الشاب منعاً باتاً في لواء ديالى وزراعة القطن او غيره من المحاصيل الصيفية بدلاً منه .

١٨) فتح باب التصدير الى موانىء الخليج الفارسي ورفع القيود لكسب اسواقه بالنظر للتوسع الملحوظ في زراعة المخصرات والفاكهة .

١٩) تعميم ونشر المدارس الزراعية المتوسطة في كافة انحاء القطر .

٢٠) تأسيس معمل لعمل الاسمدة العضوية الناتجة من التنظيفات والفضلات الحيوانية على ان يكون اعدادها وتحويلها الى اسمدة صالحة بواسطة الخبراء الفنيين في مديرية الزراعة العامة .

٢١) العمل على توسيع المختبرات البيطرية الحالية وتأسيس مختبرات جديدة وتجهيزها بالمعدات واللوازم وزيادة عدد الخبراء المختصين في مكافحة الامراض الحيوانية وصيانة وانماء الثروة الحيوانية .

٢٢) مضاعفة الجهود في سبيل تحسين الحيوانات على انواعها وخاصة منتوجاتها التالية :

أ ـ الجلود ـ بأن تنفذ اللائحة القانونية التي سبق ان وضعتها وزارة الاقتصاد لتشكيل جمعية بأسم جمعية الجلود والتي تضم نخبة من تجار الجلود وبعض موظفي الحكومة المختصين لتحسين وضعية الجلود وحفظها حفظاً فنياً وكبسها والاشراف على تصنيفها وتصديرها وايجاد الاسواق الداخلية والخارجية ورفع العراقيل التي تواجه التجار المشتغلين بتصديرها .

ب ـ الصوف ـ تأسيس هيئة لتحسين الصوف من كافة الوجوه وخصوصاً الجز بصورة فنية وعزل الالوان والتصنيف الى رتب معينة للمحافظة على سمعة الصوف العراقي في الاسواق الخارجية ورفع العراقيل التي تواجه التجار المشتغلين بتصديرها .

ج ـ الاشراف الفني على محلات تحضير الامعاء حيث ان هذا الموضوع قدوصل الى اسوأ حال .

د ـ نشر وتشجيع انتاج منتوجات الالبان الصحية في مختلف انحاء العراق بالنظر لخطورة ما تسببه من الاضرار للصحة العامة .

هـ ـ تشجيع تصدير اللحوم لوجود الطلب من قبل الاسواق الاجنبية بالاضافة الى تصدير الحيوانات الحية .

٢٣) تأليف لجنة من خبراء مديريات الزراعة والبيطرة والري والجيولوجيا والانواء الجوية والغرف الزراعية لتشكيل مؤسسة دائمة مركزية تقوم بما يلزم لدراسة وتحليل وتعيين مناطق الرعي والعمل على صيانة المراعي وحسن ادارتها وخزن نباتات المراعي للاستفادة منها في تغذية الحيوان في الاوقات التي تقل او تنعدم فيها النباتات الخضراء . وكذلك انشاء الزرائب للاغنام .

٢٤) تنظيم المراعي الطبيعية واكثار الصالح منها بعد دراسة قيمته الغذائية وادخال الملائم من نباتات المراعي الاجنبية وحفر الآبار الارتوازية بمقياس واسع.

وكذلك نشر طريقة انبات المراعي الاصطناعية في المنطقة الملائمة وارشاد الزراع الى افضل الطرق في عمل الدريس والاستفادة من الجل ونباتات المزروعات الاخرى .

مدارس الزراعة العملية

مقدمة :

ليس ادل على الحالة التي وصل اليها التعليم في العراق مما جاء في تقرير مدير التدريس المهني الذي رفعه الى معالي وزير المعارف إذ يقول ان من يمعن التدقيق في محتويات المناهج المقررة في العراق يخرج بنتيجة مؤلمة لما يجد فيها من تكدس وازدحام بالمواضيع الثقافية والنظرية وافتقار مريع لكل ما له مساس بالدراسات العملية المرتبطة بحاجات المحيط المباشرة مما يجعل النشء نشئاً اتكالياً على الحكومة لا يصلح الا للتوظيف في دوائرها عاجزاً عن الاشتغال بالاعمال الحرة وعن القيام بمشاريع عملية مثمرة واستغلال خيرات البلاد الكثيرة لخيره وخير المجموع . . . وان تطبيق مثل هذا النظام الذي يهتم بالثقافة النظرية دون غيرها في بلاد كبلادنا سيؤدي حتماً الى افتقارها ونشر التعاسة والبؤس فيها . . . واذا كان لا بد من ايجاد علاج لهذه الاوضاع الراهنة في البلاد يعصمها من السقوط وينجيها مما تعانيه في حياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من تدهور وفقر وعدم استقرار فما اجدانا بالاقتداء بما قام به الآخرون وكان نصيبهم فيه النجاح . . . ولما كانت بلادنا زراعية بالدرجة الاولى بحكم طبيعتها وخصب اراضيها وتوفر المياه فيها فقد اصبح الريف هو الأمل المنشود فان اصلاح حالة الريف انما هو اصلاح للوضع الشامل في العراق كله .

ويرى ان ذلك لا يتأتى الا من نشر المدارس الابتدائية الريفية النموذجية وفتح مدارس زراعية متوسطة .

* * *

ان ما تقدم حقيقة لا ريب فيها . نود ان نضيف اليها حقيقة اخرى وهي ان المتعلم العاطل اشد خطراً على الكيان الاجتماعي من الجاهل العاطل . واشد منهما خطراً ذلك المتعلم الذي يقطع من التعليم شوطاً لا يمكنه من الاكتساب فيكون تاثيره شديداً على عامة الشعب ذوي المدارك المحدودة فينقادون لآرائه الهدامة

ذلك لأنه يعمل في محيط واسع وفي بيئة لا تقدر حقائق الامور ، لذلك كان من الضروري ان ينظر الى هذه المدارس كدور يتعلم فيها الطالب الزراعة كمهنة بواسطتها يكسب رزقه لا كحلقة وسطية ترتبط بها حلقة اخرى من حلقات التعليم فالقول بان يسمح لمثل هذا الطالب بعد الانتهاء من هذه المرحلة ان يعود الى المدارس الثانوية كما جاء من التوصية الرابعة من تقرير لجنة المعارف مبدأ في منتهى الخطورة لأنه سيؤدي حتماً الى انحراف الطلاب مرة اخرى الى التعليم النظري ونكون بذلك قد شتتنا جهوده واضعنا توجيهه .

ان غرض هذه اللجنة هو خلق جيل جيد يحترف مهنة الزراعة وله القابليات العملية التي تجعله لا يفكر في الوظائف الحكومية ويعمل في صميم الاعمال الزراعية الحرة .

ولقد درست اللجنة جميع التقارير التي بحثت هذا الموضوع الحيوي وتوصلت الى النقاط التالية : ـ

١ ـ يجب ان تهدف هذه المدارس الزراعية العملية الى خلق جيل له قابليات زراعية عملية تمكنه من احتراف الزراعة كمهنة يكتسب منها وتصده عن التفكير في الوظائف الحكومية . وتشوقه الى العمل في محيط الريف وليس في المدن .

٢ ـ يجب تهيئة كافة الاسباب المؤدية الى نجاح هذه المدارس العملية ونجاح خريجها قبل الاقدام على فتحها بالنظر لما يترتب على نجاحه او فشله من نتائج ترتبط برفاهية البلاد والمواطنين . وسيتوقف اقبال واحجام الطلاب في المستقبل على ما يلمسونه بشأن من سيقودهم .

ومن اهم اسباب نجاحها مراعاة ما يلي ـ عدا ما سيأتي في صلب هذا التقرير ـ :

آ ـ رسم الخطة التفصيلية قبل الاقدام على فتح تلك المدارس .

ب ـ تهيئة المدرسين المتمكنين من التدريس في مثل هذه المدارس من ذوي القابليات الخاصة الذين توفرت لهم خبرة عملية مؤكدة .

ج ـ توفير الآلات الزراعية والحيوانات والاراضي الزراعية والمنشآت

د ـ اختيار الطلاب من ذوي الاستعداد لممارسة الزراعة وان يكونوا

من بيئة ريفية .

٣ ـ اعتبار هذا المشروع عملاً تجريبياً في السنين الاربع الاولى فلا يفتح اكثر من اربع مدارس في المواقع التالية :

« في أبي غريب والدجيلة بلواء الكوت . وبعقوبة . والحويجة . للاستفادة من المؤسسات الزراعية فيها وما يمكن تيسيره من اللوازم » .

٤ ـ ان تكون الدراسة في هذه المدارس عملية الى اكبر حد . وان تتكيف المواد التي تدرس فيها حسب المحيط الذي تؤسس فيه المدرسة وان يكون الطلاب من نفس هذا المحيط .

٥ ـ ان تكون معيشة الطلاب وفق النظام الداخلي وان يعودوا على المعيشة الخشنة وان يكونوا اعتماديين على انفسهم من حيث العمل ومن حيث انتاج ما يلزم لمعيشتهم (مع تقديم المساعدات المالية المناسبة في السنوات الاولى) ولهذا يجب ان ينتجوا ما يلزم لغذائهم واعاشتهم اما ما يفيض عن حاجتهم فيباع ويستفاد من اثمانه في شراء ما لا يتمكن الطلاب من انتاجه وكذلك تعويدهم على الحياة التعاونية .

٦ ـ ان تكون مدة الدراسة في المدرسة سنتين تقويميتين وليست دراستين . وان يكون عدد الطلاب في كل صف ثلاثين طالباً يعملون بصورة مجموعات كل مجموعة مكونة من ستة طلاب .

٧ ـ ان يعطى الطلاب استراحة صيفية لمدة شهر واحد يتمتع بها الطلاب بالتناوب بحيث يجاز من كل مجموعة ثلثها ويظل الثلثان الآخران للاستمرار في الاعمال الزراعية على مدار الصيف . على ان يراعى في مدة الصيف الابتعاد عن الدروس النظرية وان ينصرفوا في هذه الفترة الى الاعمال العملية .

٨ ـ ان يكون امتحان الطلاب موسمياً وان يعطى للجانب العملي الاهمية القصوى . وان يكون الاختبار العملي على ما يقومون بعمله في حقولهم .

٩ ـ ان يخصص لكل مجموعة مكونة من ستة طلاب ستة وثلاثين دونماً باعتبار ستة دونمات للطالب الواحد . يقومون فيها بالاعمال الزراعية بانفسهم طبقاً

لدورة زراعية ثلاثية على ان يخصص من هذه المساحة قسم خاص كبستان مستديم. وعلى ذلك يكون من المهم تهيئة مساحة ٦٥٠ دونماً منها ستمائة لطلاب الصفين وعددهم ٦٠ وكذلك احتمال زيادة في المستقبل وخمسين دونماً للمنشئات وحقل المدرسة التدريبي والارشادي .

١٠ – وبالنظر الى ان مدراء المعارف في الالوية ليس لهم خبرة زراعية فيكون الاشراف على ادارة هذه المدارس من قبل لجنة مركزية في بغداد تتشكل من اعضاء مديرية الزراعة العامة والمديرية المختصة في وزارة المعارف .

١١ – الاستفادة من المباني الحكومية الموجودة في المحلات التي سبق التوصية بفتح مدارس زراعية فيها بقصد افتتاح الصف الاول لكل من هذه المدارس .

١٢ – تكون الدراسة بهذه المدارس مجاناً ولا تلزم الحكومة بتوظيف احد من خريجيها او تجبرهم للعمل بها لمدة معينة .

١٣ – لا تعتبر هذه المدارس وسيلة لمتابعة الطلاب للدراسة الثانوية العامة حيث ان برنامجها يعتبر برنامجاً فعلياً خاصاً .

١٤ – لتشجيع الطلاب الراغبين في الزراعة ممن ليس لهم اراضي زراعية يوصى بتشكيل لجنة وزارية للنظر في منح الخريجين اراضي زراعية اميرية بشروط خاصة .

١٥ – من المهم ان يتوفر في مدير المدرسة القابليات التي تمكنه من العمل على نجاح المدرسة وان يستخدم من الخارج من خريجي المدارس الزراعية العالية الذين مارسوا العمل في هذه المدارس .

١٦ – لقد ارتأت اللجنة وضع الخطة العامة لهذا المشروع على ان الخطة التفصيلية التي تناسب المحيط الذي ستؤسس فيه كل مدرسة يجب ان توضع قبل افتتاح هذه المدارس بما يتمشى مع المحيط وحاجاته .

***

مراجع الكتاب

•

١ – العلاقات الاجتماعية في الشرق العربي — الدكتور ستيورت ضود
٢ – التربية والتعليم في تركيا الحديثة — الدكتور الجمالي
٣ – سياسة الغد — مرت بطرس غالي
٤ – تراثنا الاجتماعي واثره في الزراعة — الاستاذ حليم نجار
٥ – الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الاوسط — (ا . بونيه) ترجمة الدكتور راشد البراوي
٦ – الاقطاع والديوان في العراق — عبد الرزاق الظاهر
٧ – الارض والفقر في الشرق الاوسط — (دورين وراينر) ترجمة الاستاذ حسن احمد السلمان
٨ – (بيت الامة او التعليم الريفي في المكسيك) ترجمة نجلا طنوس عقراوي
٩ – قضية الفلاح — ابنة الشاطىء
١٠ – الريف ومشكلاته — الدكتور ابراهيم عازر
١١ – التعاون الزراعي — الدكتور ابراهيم رشاد
١٢ – المراكز الاجتماعية الريفية في مصر — معالي الدكتور احمد حسين
١٣ – في خدمة الريف المصري (٣ نشرات) — منشورات ادارة الارشاد الاجتماعي في وزارة الشؤون الاجتماعية
١٤ – التعليم الريفي وما يرجى منه — للاستاذ حسن احمد السلمان
١٥ – تقرير بعثة البنك الدولي للانشاء والتعمير عن العراق

١٦ – محاضر حلقة الدراسة الاجتماعية للدول العربية (للدورة الاولى والثانية)
١٧ – تقرير بعثة الجامعة العربية عن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في العراق ١٩٥٢ (الاستاذ فتح الله المرصفي ، الاستاذ فؤاد عبد الجبار حلمي
١٨ – تقرير عن مشروع الدجيلة
١٩ – تقرير الرئيس موزي عن العراق
٢٠ – الرعاية الاجتماعية في الريف اللبنانية للاستاذ نديم حرفوش
٢١ – وزارة الشؤون الاجتماعية المصرية (سياستها الانشائية في نهضتها الحاضرة وبرنامجها للمستقبل)
٢٢ – لبنان الزراعي الاستاذ يوسف الغندور المعلوف
٢٣ – (الزراعة في تايوان (فرموزه) منشورات المفوضية الصينية ببغداد
٢٤ – [الكتاب التذكاري لجمعيات المراكز الاجتماعية والاصلاح الريفي ١٩٥٠] مصلحة الفلاح – مصر
٢٥ – مشروع تثقيف صحي بثلاثة قرى مصرية الصحة العمومية المصرية
٢٦ – مجلة الزراعة العراقية عددها الخاص بعيد التتويج ٢ مايس ١٩٥٣
٢٧ – مقدمة في كيان العراق الاجتماعي للاستاذ هاشم جواد
٢٩ – النشرة الاحصائية السنوية (وزارة الاقتصاد) (لسنة ١٩٥٠ طبعة ١٥٩٢
٣٠ – نشرة الاحصاء الصحي والحياتي (مديرية الصحة العامة) (١٩٥٠ طبعة ١٩٥٢
٣١ – التقرير السنوي عن سير المعارف العراقية لسنة ١٩٥٠ – ١٩٥١
٣٢ – تقارير المصرف الزراعي .
٣٣ – مجلة المعلم الجديد العراقية .
٣٤ – مجلة عالم الغد البغدادية .

فهرست الكتاب

	صفحة
مقدمة الطبعة الثانية	٣
« « الثالثة	٥
فاتحة الكتاب	١٠
صفة العراق الطبيعية	١٣
الكتاب الاول – المشاكل والمعضلات –	١٩
الارض والفلاح	٢٠
حصة الفلاح	٢٤
مستوى المعيشة	٢٧
سوء التغذية	٢٩
الوضع الصحي	٣١
مشكلة التعليم الريفي	٤٠
مساكن الريف	٥٠
الهجرة من الريف	٥٨
الكتاب الثاني – الحلول والمقترحات –	٦٥
مشكلة الاراضي – تشجيع الملكية الصغيرة –	٦٦
المشاكل الاجتماعية :	٧٩
١ – مشكلة التعليم	٨٠
٢ – المشكلة الصحية	٨٦
٣ – المشكلة الزراعية	٩٧

صفحة

اولاً - الري	١٠٠
ثانياً - إختيار البذور	١٠٥
ثالثاً - التسميد	١٠٦
رابعاً - الآلات الزراعية الحديثة	١٠٨
خامساً - محطات التجارب والحقول النموذجية	١٠٩
التعاون الزراعي	١١١
التسليف الزراعي	١١٦
الثروة الحيوانية	١١٩
تشجيع الصناعات الريفية	١٢١
مشكلة المساكن القروية	١٢٤
مشكلة الهجرة	١٢٧
الادارة والريف	١٢٩
الخاتمة	١٣٣
ملاحظات وتعليقات ودراسات	١٣٧
تقرير المجلس الاستشاري الزراعي	١٤١
مدارس الزراعة العملية	١٤٩
مراجع الكتاب	١٥٣

انتهى طبع هذا الكتاب على

مطابع دار الكشاف - بيروت

في ٨ آذار ١٩٥٤

IN ARABIC

NADHARAT FI ISLAH IL - RIF

REFLECTIONS ON RURAL REFORM

BY

ABDUL - RAZZAK AL - HILALI

BAGHDAD

SECOND EDITION

مطابع دار الكشاف - بيروت

Dar Al-Kashaff Press.

ثمن النسخة ٢٠٠ ق. ل.

COLUMBIA UNIVERSITY
0026812649

956
H54

BOUND
JUL 2 1956

956-H54